



جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق-

بالتعاون مع

مخبر العولمة والقانون الوطني

فرقة البحث: " قانون التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري
بين النظرية والتطبيق "



مسطرة الملخصات لأشغال

الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول:

قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها

يوم 18 جوان 2026



الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. بودة أحمد ، رئيس جامعة مولود معمري تيزي وزو

المشرف العام للملتقى: أ.د. إقلولي محمد ، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

مديرة المخبر: أ.د. صبايحي ربيعة

رئيسة فرقة البحث: أ.د. حسين فريدة

رئيسة الملتقى الوطني: د. قوسم غالية

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

ديباجة الملتقى:

تعتبر التجارة الإلكترونية إحدى الركائز الأساسية للسوق الرقمية، وتعد النموذج الأوضح للتفاعلات التجارية الحديثة التي تتم عبر المنصات الرقمية، حيث يعتمد الأفراد والشركات بشكل متزايد على هذه المنصات في عمليات بيع وشراء مختلف السلع والخدمات.

تتخذ التجارة الإلكترونية في الحياة الواقعية العملية أكثر من شكل للمعاملات التجارية، فنذكر منها: التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال ووحدة أعمال أخرى (B. to B.)، والتجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال والمستهلك (B. to C.)، والتجارة الإلكترونية بين الحكومة والمستهلك (G. to C.)، والتجارة الإلكترونية بين المستهلك والمستهلك (C. to C.)، في حين يقصد بالتجارة الإلكترونية وفقا للقانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي جاء لتحديد القواعد العامة لتجارة السلع والخدمات إلكترونيا، ذلك النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باعتباره شخص طبيعي أو معنوي يقوم باقتراح أو بضمان توفير (تسويق) سلع أو خدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية، حيث يخضع هذا المورد الإلكتروني للتشريع والتنظيم المعمول بهما المطبقين على الأنشطة التجارية وحماية المستهلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم، يهدف إلى تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق وتفاذي كل ممارسات مقيدة للمنافسة ومراقبة التجميعات الاقتصادية، قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المستهلكين؛ ويطبق أحكامه على نشاطات الإنتاج والتوزيع ونشاطات الخدمات والاستيراد، حيث يلزم هذا القانون كل مؤسسة باعتبارها شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد.

بناء على ذلك، تشكل التجارة الإلكترونية بيئة جديدة للمنافسة تستوجب مراقبة الممارسات الرقمية فيها ومما يتطلب أيضا ترجمة حقوق المستهلك إلى المجال الرقمي وجمع بين المبادئ التقليدية للمنافسة والاستهلاك في فضاء سوق التجارة الإلكترونية، فإن كان قانون المنافسة يحمي المنافسة والمتنافسين في السوق بالدرجة الأولى مما يعود بالمنفعة على المستهلكين وتحسين ظروف معيشتهم، فإن قانون التجارة الإلكترونية يمثل الإطار الحديث لتطبيق هذا القانون في البيئة الرقمية، فيشكلان معا منظومة مهمة لضمان العدالة الاقتصادية في العصر الرقمي.

تتمثل مسائل المنافسة التي تطرح في ظل التجارة الإلكترونية في تحديات تواجه القوانين التقليدية بسبب نماذج الأعمال الجديدة مثل: المنصات الرقمية مما يثير مخاوف بشأن قوة السوق، الاحتكار والسيطرة على البيانات، حيث تتطلب هذه التحديات تحديث التشريعات للتكيف مع الخصوصية وأمن البيانات وحرية المنافسة، بالإضافة إلى الحاجة لتعزيز البيئة التحتية الرقمية وتنمية المهارات اللازمة لضمان منافسة حرة وعادلة.

إشكالية الملتقى الوطني:

بناء على المعطيات السابقة، تتمحور إشكالية هذا الملتقى حول فعالية النصوص القانونية الجزائرية المنظمة للمنافسة والتجارة الإلكترونية باعتبارها قوانين هامة ودعامة أساسية لحماية المنافسة والمتنافسين وحقوق المستهلكين في سوق التجارة الإلكترونية؟

أهداف الملتقى الوطني:

- يسعى الملتقى في البحث في الإشكالية من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- معرفة النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بكل من المنافسة والتجارة الإلكترونية والعلاقة القائمة والأهداف المتكاملة بينها من أجل ضمان العدالة الاقتصادية في العصر الرقمي.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

- معرفة مدى استيعاب قانون التجارة الإلكترونية الجزائري، باعتباره الإطار القانوني المحدد للقواعد العامة للتجارة الإلكترونية كسوق إلكترونية تبقى خاضعة لمبدأ المنافسة الحرة ولبدأ حماية حقوق المستهلك، لكل صورها وأشكالها والمتدخلين في هذه التجارة مع تحديد مسؤولياتهم.
- مدى إمكانية تطبيق النصوص التقليدية الجزائرية المتعلقة بالمنافسة في سوق التجارة الإلكترونية وكفايتها والتحديات التي تواجهها في ظل التجارة الإلكترونية.
- الوقوف عند تجارب الدول الأخرى في مجال تنظيم حماية المنافسة في أسواق التجارة الإلكترونية.
- إيجاد حلول لضمان حماية المنافسة الحرة وحماية حقوق المستهلك في سوق التجارة الإلكترونية.

محاور الملتقى الوطني:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية والمنافسة.

- مفهوم التجارة الإلكترونية كسوق إلكترونية (التعريف الفقهي والقانوني لها، أهميتها، صورها، أطرافها (المورد الإلكتروني والمستهلك الإلكتروني...))، وشروط ممارستها، الحماية الإلكترونية للمستهلك في سوق التجارة الإلكترونية ومدى إمكانية استفادته من الحماية التقليدية المكرسة في ظل القانون رقم 03-09، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش (المعدل والمتمم)...
- مفهوم المنافسة (تعريف المنافسة وأهدافها وحدودها والأساس القانوني لحرية المنافسة وحمايتها في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري والقوانين المقارنة...).
- علاقة سياسة المنافسة بمعايير فاهية المستهلك في ظل سوق التجارة الإلكترونية.

المحور الثاني: انعكاسات ظهور التجارة الإلكترونية على المنافسة.

- إيجابيات ظهور التجارة الإلكترونية على المنافسة والمتنافسين والمستهلكين.
- الآثار السلبية للتجارة الإلكترونية على حماية المنافسة ومواجهتها.
- تأثير ظهور أسواق التجارة الإلكترونية كأسواق رقمية على مفهوم الأسواق المرجعية (الأسواق ذات الصلة) وكيفية تحديدها.
- ارتكاب ممارسات مقيدة للمنافسة في فضاء التجارة الإلكترونية والتي تختلف في طبيعتها عن الممارسات المقيدة للمنافسة التقليدية، وتحديات الكشف عنها ومواجهتها (تحديد القوة السوقية للشركات الرقمية واختلاف في طبيعة وضعيات هيمنة المنصات (الشركات الرقمية)، وكيفية تقييمها وصور الاستغلال التعسفي لتلك الوضعيات، التواطؤ الرقمي... الخ) ومراقبة التجميعات الاقتصادية في السوق الإلكترونية.
- مسألة حماية بيانات المستهلكين الشخصية وضمان خصوصيتهم.
- غياب إطار تشريعي كاف لتنظيم التجارة الإلكترونية كسوق إلكترونية... الخ

المحور الثالث: الأجهزة والهيكل المكلفة بحماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية ومدى مهاراتها الرقمية.

- الإدارة.
- مجلس المنافسة كسلطة ضبط أفقية.
- سلطات الضبط القطاعية.
- القضاء.
- مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات حماية المستهلكين).
- المحور الرابع: تجارب دولية في تنظيم حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

رئيسة اللجنة العلمية: أ.د. إرزيل الكاهنة

أعضاء اللجنة العلمية:

جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. إقلولي محمد،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. تاجر محمد،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. إقلولي/ ولد رايح صافية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صبايجي ربيعة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حسين فريدة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سي يوسف كجارزاهية حورية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كايس شريف،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يسعد حورية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سعيداني جججيجة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أيت وازو زائنة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. معاشو نبالي فطة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أمازوز لطيفة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حسان نادية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. داودي أونيسة،
جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل	أستاذ التعليم العالي	أ.د. موكه عبد الكريم،
جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. زعي عمار،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شيخ ناجية
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حسين تيزا نواره،
جامعة منتوري- قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن حملة سامي،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. فتحي وردية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. جلال مسعد،
جامعة عمارثليجي- الأغواط	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلكعيبات مراد،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حمليل نواره،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حمادوش أنيسة،
جامعة البليدة 2- لونيبي علي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كسال سامية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مكيد نعيمة،
جامعة البليدة 2- لونيبي علي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حابت أمال،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوعيشة شهيانز،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مختور دليلة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. دخلافي سفيان،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. قونان كهينة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أوباية مليكة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذة محاضرة "أ"	د. قوسم غالية،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ محاضر "أ"	د. قادري طارق،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ محاضر "أ"	د. زوروناصر،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذة محاضرة "أ"	د. نعار فتيحة،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذ محاضر "أ"	د. بوخرس بلعيد،
جامعة مولود معمري- تيزي وزو	أستاذة محاضرة "أ"	د. موساوي ظريفة،

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

د. مواسي العليجة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. أيت ساحد كهيبة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. أيت مولود سامية،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. بن نعمان فتيحة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. عيلام رشيدة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. جعفرور إسلام،	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. أعراب أحمد،	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. القبي حفيظة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. عمورة عيسى،	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. إقرشاح فاطمة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. حامل صليحة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو

رئيس اللجنة التنظيمية: د. أرتباس ندير

نائبة رئيس اللجنة التنظيمية: د. قوسم غالية

أعضاء اللجنة التنظيمية:

د. قنيف غنيمة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. براهيمي صوفيان،	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. إدريموش أمال،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. عبد الدايم سميرة،	أستاذة محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. مومو نادية،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. سليمان حميدة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. أيت يوسف صبرينة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. أعراب كميلة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. مخلوفي مليكة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. دراني ليندة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. دحماني فريدة،	أستاذة محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. عميري فريدة،	أستاذة محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. بومدين سامية،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. لحراري ويزة،	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. زربول سعاد،	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. ساكي وزنة،	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. زياد محمد أنيس،	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. حاتم مولود،	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. أيت شعلال لياس،	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
أ. زقان نبيل،	أستاذ مساعد "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
أ. يحي ليلي،	أستاذة مساعدة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
أ. سي محي الدين صليحة،	أستاذة مساعدة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
أ. جراي يمينه،	أستاذة مساعدة "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

ط.د. بشور رزيقة،	طالبة دكتوراه	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
ط.د. إقلولي فيصل،	طالب دكتوراه	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
ط.د. إغيل علي محرز،	طالب دكتوراه	جامعة مولود معمري- تيزي وزو

الهيئة التنسيقية

د. موزاوي علي،	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
د. براهيمي صفيان،	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو
أ. زقان نبيل،	أستاذ مساعد "أ"	جامعة مولود معمري- تيزي وزو

اللجنة التقنية للملتقى

السيدة: نعار شابحة،	الأمينة العامة لكلية الحقوق والعلوم السياسية
السيدة: زورومليكة،	السيدة: زورومليكة، موظفة بمصلحة الدراسات ما بعد التدرج

رئيسة لجنة التوصيات: د. قوسم غالية

أعضاء لجنة التوصيات:

- _ أ.د. إقلولي / ولد رايح صافية
- أ.د. إرزيل الكاهنة
- أ.د. صبايجي ربعة
- أ.د. حمليل نواره
- _ أ.د. حابت أمال
- د. قوسم غالية
- د. قنيف غنيمه
- د. مواسي العلجة
- د. أيت ساحد كهينة
- د. بوخرس بلعيد
- د. أعراب أحمد.

ضوابط وشروط المشاركة

- أن يتسم البحث بالتأصيل والحدث، وألا يكون جزءا من مؤلف، أو مقال سابق نشره أو مداخله.
- أن ينصب البحث في أحد محاور الملتقى الوطني.
- تحرر المداخلات باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية.
- لا تقبل المداخلات المشتركة.
- تحرر المداخلات بطريقة علمية ومنهجية أكاديمية.
- ألا تقل المداخلات عن 10 صفحات ولا تتعدى 20 صفحة بما فيها قائمة المراجع.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

- تحرير المداخلة بخط Word « Simplified Arabic » حجم 14 بالنسبة للغة العربية، وتحرر الهوامش بالخط نفسه حجم 12، بطريقة آلية في نهاية كل صفحة، ثم قائمة الهوامش في آخر المداخلة؛ أما بالنسبة للغة الأجنبية فتحرر بخط « Times New Roman » حجم 13 والهوامش بحجم 11؛ مع ترك مسافة 1.15 بين الأسطر وضبط الورقة بهامش 2 سم من كل الجهات.

مواعيد مهمة:

- آخر أجل لإرسال الملخصات: 17 ماي 2026.
- تاريخ الرد على الملخصات المقبولة: 21 ماي 2026.
- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 05 جوان 2026.

البريد الإلكتروني لرئيسة الملتقى:

semin.conc.e-com@ummtto.dz

- اللقب والاسم: قوسم غالية
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: ghaliagoucem@yahoo.com

عنوان المداخلة:

" مدى فعالية التأطير القانوني للمنافسة في سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر "

ملخص المداخلة:

في الجزائر، يمثل الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم، على التوالي وذلك في سنة 2008 وسنة 2010، الإطار القانوني الذي يهدف إلى تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق وتقادي كل ممارسات مقيدة للمنافسة ومراقبة التجميعات الاقتصادية، وهذا من أجل زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المستهلكين.

ولكن ومع ظهور التجارة الإلكترونية كإحدى الركائز الأساسية للسوق الرقمية، والتي تعد النموذج الأوضح للتفاعلات التجارية الحديثة التي تتم عبر المنصات الرقمية، حيث يعتمد الأفراد والشركات بشكل متزايد على هذه المنصات في عمليات بيع وشراء مختلف السلع والخدمات، صدر القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي جاء في نص المادة الأولى منه ما يلي:

" يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات. "

يبقى نشاط التجارة الإلكترونية خاضعا لأحكام قانون المنافسة مثلما تخضع له الأنشطة التجارية التقليدية، وبالتالي، فإن الشركات والمتاجر الإلكترونية مطالبة باحترام قواعد المنافسة وعدم اللجوء إلى ممارسات احتكارية أو تقييدية.

نطرح، بناء على ما سبق ذكره، الإشكالية القانونية التالية:

ما مدى فعالية الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم، في مجال ضبط سوق التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة فيها وضمان بقائها حرة وعادلة؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، ارتأينا، ومن الضروري، التطرق بداية إلى مدى تأطير المشرع الجزائري للعلاقة بين قانون المنافسة وسوق التجارة الإلكترونية (المبحث الأول)، ثم نتناول مسألة مدى استيعاب قانون المنافسة الجزائري لسوق التجارة الإلكترونية (المبحث الثاني).

- اللقب والاسم: شيعاوي وفاء
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق، جامعة الجزائر - 1
- مخبر: العقود المعاصرة ومتطلبات السوق
- رقم الهاتف: 0661751623
- البريد الإلكتروني: o.chiaoui@univ-alger.dz

عنوان المداخلة:

" الأسواق الرقمية والحريات الاقتصادية "

ملخص المداخلة:

أدت الثورة الرقمية والتطور المتسارع لتكنولوجيات المعلومات والاتصال إلى ظهور الأسواق الرقمية باعتبارها فضاءات اقتصادية جديدة غيرت طبيعة المعاملات التجارية وأساليب المنافسة. وقد ساهمت هذه الأسواق في تعزيز الحريات الاقتصادية من خلال توسيع نطاق الاستثمار والتجارة وتسهيل ولوج المؤسسات إلى الأسواق العالمية بأقل التكاليف. غير أن هذه المزايا صاحبها تحديات قانونية وتنظيمية تتمثل في ظهور أشكال جديدة من الممارسات المقيدة للمنافسة، وتزايد هيمنة المنصات الرقمية الكبرى، واستغلال البيانات الاقتصادية والشخصية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الأسواق الرقمية والحريات الاقتصادية، وبيان دور التشريع الاقتصادي في تحقيق التوازن بين حرية النشاط الاقتصادي ومتطلبات حماية المنافسة والمستهلك.

- اللقب والاسم: قلوشة سامية
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان
- رقم الهاتف: 07.79.59.99.94/05.59.02.54.78
- البريد الإلكتروني: fleueamel13@gmail.com

عنوان المداخلة:

" عقد التجارة الإلكترونية عقد جديد في قانون الاستهلاك "

ملخص المداخلة:

ظهر عقد التجارة الإلكترونية بشكل متحفظ في المشهد القانوني الجزائري بمناسبة اعتماد القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية. ولذلك فإن هذا القانون الذي يحكم التجارة الإلكترونية مهم، أي العقود التي تضيي الطابع الرسمي على هذه التجارة والميزات الجديدة المحتملة التي يقدمها بخصوص معرفة كيفية تكوين هذه العقود، وما هي التزامات الأطراف، ومن خلال الشك في الحلول القانونية المتعلقة بحماية المستهلك، اثر اختلاف المصالح بين المشتري والبائع، فالمشتري للسلعة أو المستفيد من الخدمة عندما يحصل عليها أو يستخدمها إلكترونيا، أي التعرف في الواقع على النظام القانوني الذي خصه هذا القانون لعقد التجارة الإلكترونية، وبالتالي المشرع الجزائر يفهم الميزات الجديدة المحتملة التي يقدمها. من التزامات الأطراف، و بحماية مصالح إدخال مجموعة جديدة من عقود المستهلك .

Résumé:

The e-commerce contract appeared discreetly on the Algerian legal scene on the occasion of the adoption of law n°05-18 of May 10, 2018 relating to e-commerce. Therefore, this law that governs electronic commerce is important, that is, the contracts that formalize this commerce and the potential new features that it offers in terms of knowing how these contracts are formed and what are the obligations of the parties, and in case of doubt about the legal solutions linked to consumer protection, the effect of the difference of interests between the buyer and the seller, the buyer of the good or the beneficiary of the service when it obtains or uses it electronically, that is to say by effectively taking note of the legal provisions system that this law has attributed to the electronic commerce contract, and the Algerian legislator thus understands the potential new functionalities that it offers. Obligations of the parties, and to protect the interests of the introduction of a new set of consumer contracts.

- اللقب والاسم: إقلولي/ ولد رابح صافية
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: safia.iglouli@ummtto.dz safia.iglouli24@gmail.com

عنوان المداخلة

" النظام القانوني لالتزامات المورد الإلكتروني: آلية لحماية المستهلك في السوق الرقمية الجزائرية "

ملخص المداخلة:

أدى التطور التكنولوجي السريع وزيادة المعاملات المالية عبر الإنترنت في السوق الجزائرية إلى تغيرات كبيرة في طبيعة العلاقات التعاقدية، والتي أفرزت العقد الإلكتروني كنمط تعاقدى جديد، ورغم الفرص التي يوفرها، إلا أنه خلق بيئة تعاقدية معقدة يتسم فيها مركز المستهلك الإلكتروني بالضعف وعدم التوازن مقارنة بالمورد الإلكتروني، نظرا لعدم التكافؤ المعرفي والتكنولوجي مع المورد الإلكتروني وهو ما جعل المشرع يتدخل لوضع قواعد قانونية تحمي حقوق المستهلك.

وفي هذا الإطار، سعى المشرع الجزائري إلى إيجاد توازن عقدي يضمن حماية المستهلك الإلكتروني دون عرقلة حرية المنافسة في السوق الرقمية، وذلك من خلال فرض مجموعة من الالتزامات القانونية الصارمة على عاتق المورد الإلكتروني بموجب القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، بالتكامل مع القواعد العامة المنظمة لحماية المستهلك وقمع الغش في القانون رقم 03-09 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-18. وقد ظهر هذا التوجه في إلزام النشاط التجاري الرقمي بقواعد ملزمة وواجبات دقيقة تشمل جميع مراحل العقد، بداية من مرحلة الإعلام والتفاوض قبل إبرام العقد، ثم مرحلة الاتفاق الإلكتروني، وصولاً إلى الالتزامات اللاحقة لتنفيذ العقد وتسليم المنتج.

تهدف هذه الدراسة إلى شرح القواعد القانونية المنظمة لعمل المورد الإلكتروني، باعتباره الأساس لضمان أمن العقود وحماية الاقتصاد الوطني، مع محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية النظام القانوني لالتزامات المورد الإلكتروني في تحقيق الحماية الفعلية للمستهلك الجزائري وضمان استقرار وشفافية المعاملات داخل السوق الرقمية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

- المحور الأول: الإطار القانوني لالتزامات المورد الإلكتروني في التشريع الجزائري
- المحور الثاني: فعالية التزامات المورد الإلكتروني في حماية المستهلك الرقمي.

اللقب والاسم: قادري لطفي محمد الصالح

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

الهيئة المستخدمة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة

رقم الهاتف: 0658837123

البريد الإلكتروني: kadri.lotfi@gmail.com

عنوان المداخلة:

" الإطار المفاهيمي للمنافسة بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية "

ملخص المداخلة:

تعتبر المنافسة روح التجارة، بل هي المحرك الأساسي للأفراد والكيانات، وحتى للمنظمات والشركات، بل حتى للدول، والتي تدفعهم نحو التقدم والتفوق، من أجل تبوء المكانة والتميز، ولا يخف على عاقل ما تمثله المنافسة من أهمية قصوى في الحياة التجارية على الصعيدين الوطني والدولي، إذ بفضلها أصبحت السلع والخدمات تتدفق في تنوع وكثرة ما يتيح للعملاء حق الاختيار، كما أنه بفضلها يعمل الأعوان الاقتصاديين على تحسين بضائعهم باستمرار، بما يحقق الجودة الشاملة، ويجعل الإنتاج في نماء وزيادة بحيث يغطي حاجيات الزبائن ويخلق الثروة وينمي من مهارات التجديد والابتكار.

ولفهم أوسع لظاهرة المنافسة في شقيها الإيجابي والسلبي، بحيث يمكن أن تتحول إلى وبال على السوق والمستهلكين بسبب ممارسات الاحتكار التي تنصب على القيم المادية والمعنوية، سنعمل من خلال هذه الورقة البحثية على التعرّيج لماهيتها والخلفية التاريخية والاقتصادية والشرعية لها، ومحاولة تفكيك مفاهيمها ومعرفة حدودها والإطار النظري الخاص بها، والقيود الواردة عليها، وكيف تناولتها الشريعة الإسلامية بمقاربة شرعية مستمدة من الكتاب والسنة واجتهاد علماء الأمة، حتى نتضح لنا الصورة عن الجانب النظري للمنافسة والمقاصد الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية من إحكامها شرعا و تنظيميا وتشريعيا.

- اللقب والاسم: مختور دليلة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0559471852
- البريد الإلكتروني: makhtourdalila@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

"أثر التجارة الإلكترونية على مفهوم السوق المرجعي في قانون المنافسة"

ملخص المداخلة:

لقد أدى الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية إلى إحداث تحولات جوهرية في طبيعة الأسواق وآليات التنافس، وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة على مفهوم السوق المرجعي في قانون المنافسة، باعتباره الأداة الأساسية التي تعتمد عليها سلطات المنافسة لتقييم القوة السوقية والكشف عن الممارسات المنافية للمنافسة.

في ظل الاقتصاد التقليدي كان تحديد السوق المرجعي يقوم على عناصر واضحة نسبياً كالبعد الجغرافي، البعد المادي وإمكانية استبداله بمنتجات أخرى، لكن التجارة الإلكترونية رتبت آثار مهمة على الأسواق المرجعية، منها تراجع أهمية الحدود الجغرافية التقليدية وإعادة تشكيل البعد السلعي حيث تحولت منتجات مادية إلى رقمية، و أيضاً ظهور المنصات الرقمية والأسواق متعددة الجوانب.

تلعب البيانات والخوارزميات أيضاً دور مهم في تحديد السوق المرجعية الرقمية، كما تتميز الأسواق الرقمية بما يسمى بـ "تأثيرات الشبكة"، أي أن قيمة الخدمة تزداد كلما ارتفع عدد مستخدميها، وهو ما يؤدي إلى تعزيز هيمنة المؤسسات الكبرى مثل المنصات العالمية، خاصة تلك التي تراقب الدخول إلى الأسواق الرقمية.

كل هذه العوامل فرضت على سلطات المنافسة تطوير أدوات جديدة لتحليل الأسواق وتحديد القوة السوقية، وعليه، فإن فعالية قانون المنافسة في العصر الرقمي تقتضي تبني مقاربة مرنة وحديثة تراعي طبيعة الاقتصاد الرقمي، بما يضمن حماية المنافسة الحرة ومنع الهيمنة والاحتكار في الأسواق الإلكترونية.

اللقب والاسم: عبد الله ليندة

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "أ"

الهيئة المستخدمة: جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

رقم الهاتف: 0772332023

البريد الإلكتروني: abdallah.lynda@univ-jijel.dz

عنوان المداخلة:

" الممارسات المقيدة للمنافسة في الأسواق الرقمية: تحديات جديدة؟"

ملخص المداخلة:

عرف العالم منذ أواخر القرن العشرين عصرا جديدا يعرف بالعصر الرقمي، أين انتقلت المعاملات بمختلف أنواعها إلى الفضاء الرقمي. إذ أن الرغبة في تحسين حياة الإنسان وتيسيرها من خلال اختصار المسافات والوقت، والتحرر من مختلف القيود الإجرائية التي يمكن أن تعطل مصالحه، حولت الحاسوب أو أي جهاز إلكتروني مماثل من مجرد وسيلة بسيطة لنقل وتبادل المعلومات، إلى أداة مهمة لا غنى عنها لإبرام الاتفاقيات والعقود والصفقات.

كانت المعاملات التجارية أحد أوجه النشاط الإنساني الذي تأثر بالثورة الرقمية، وساهم في بروز ما يعرف بالتجارة الإلكترونية، والأسواق الرقمية.

إن اهتمام المشرع بتنظيم السوق الرقمية والتصدي للممارسات المقيدة للمنافسة في الفضاء الرقمي، من حيث الكشف عنها ومواجهتها يعد ضرورة حتمية لا غنى عنها، في ظل تميز هذه الممارسات بمميزات خاصة تجعلها تختلف تمام عن الممارسات المقيدة للمنافسة التقليدية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات جديدة تفرض التعامل معها بنصوص خاصة تتماشى وخصوصيتها الرقمية.

- اللقب والاسم: بن حملة سامي
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1 - الإخوة منتوري
- رقم الهاتف: 0670237833
- البريد الإلكتروني: bsamidroit@gmail.com

عنوان المداخلة:

" تحديات ترقية معيشة المستهلكين في ظل الاقتصاد الرقمي: أي فعالية لقانون المنافسة؟ "

ملخص المداخلة:

يشكل موضوع ترقية معيشة المستهلكين أحد أهم الأهداف التي يسعى قانون المنافسة إلى تحقيقها، بل وتشكل ترقية معيشة المستهلكين أحد أبرز الغايات التي تنشدها سياسات المنافسة. كما تزداد أهمية الحديث عن ترقية معيشة المستهلكين في مجال المنافسة في ظل التغير الذي عرفه الاقتصاد العالمي بالنظر للتحويلات الجذرية التي عرفت اقتصاديات الدول المتقدمة وكذلك العربية منها، بفضل الغزو الرقمي الذي اكتسح جميع المجالات، مما أفرز الكثير من الإشكالات والتحديات التي واجهت المشرعين، ومنها تشريعات المنافسة في سعيها لتحقيق الأهداف التي نصت عليها، وعلى رأسها ترقية معيشة المستهلكين.

تأتي هذه الورقة البحثية لتقف على بحث مدى قدرة قانون المنافسة على ترقية معيشة المستهلكين وحماية مصالحهم في ظل الاقتصاد الرقمي الذي عرف هيمنة عمالقة الاقتصاد الرقمي الأمريكية GAFAM وما مدى كفاية القواعد والآليات التي تضمنها؟

- اللقب والاسم: بن زيدان زوينة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر 1
- رقم الهاتف: 0550974203
- البريد الإلكتروني: z.benzidane@alger.dz

عنوان المداخلة:

" مجلس المنافسة كسلطة ضبط أفقية في مواجهة تحديات الأسواق الرقمية "

ملخص المداخلة:

يعتبر مركز مجلس المنافسة باعتباره سلطة ضبط أفقية مكلفة بحماية المنافسة في السوق، لا ضمن قطاع اقتصادي محدد، بل عبر مختلف الأنشطة التي يمكن أن تمس بحرية المنافسة وبالنظام العام الاقتصادي. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل التحول الرقمي للأسواق، حيث لم تعد الممارسات المقيدة للمنافسة محصورة في الاتفاقات التقليدية أو التعسف الكلاسيكي في وضعية الهيمنة، وإنما أصبحت تتخذ صورا أكثر تعقيدا مرتبطة بالمنصات متعددة الأطراف، والبيانات الضخمة، والخوارزميات، وآثار الشبكة، والإغلاق التقني للمستخدمين والمتعاملين الاقتصاديين. ومن ثم يطرح المقال إشكالية مدى قدرة مجلس المنافسة، ضمن إطاره القانوني الحالي، على استيعاب خصوصيات الأسواق الرقمية، ومدى الحاجة إلى تطوير أدواته التحليلية والإجرائية والتعاونية حتى لا يتحول الضبط الأفقي إلى ضبط شكلي عاجز عن ملاحقة اقتصاد يتغير بسرعة تفوق سرعة القاعدة القانونية.

المحور الأول: خصوصية الأسواق الرقمية وانعكاسها على قواعد المنافسة

المحور الثاني: تكييف الضبط الأفقي لمجلس المنافسة مع تحديات الأسواق الرقمية.

- اللقب والاسم: كايس شريف
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: cherif.kais@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" ترقية المنافسة والرقمنة في إطار منطقة التبادل الحر الإفريقية (ZLECAF) "

ملخص المداخلة:

تتمحور المداخلة حول إشكالية بناء سوق افريقية مشتركة وموحدة في إطار احترام قواعد المنافسة النزيهة وكذلك مواكبة التطورات العلمية والعملية التي تعرفها الأسواق الدولية المشتركة، منها الرقمنة وتشجيع التجارة الإلكترونية. تعد هذه الإشكالية معقدة نظرا لواقع الاقتصاد الإفريقي عامة واقتصاديات مختلف المناطق والجهات في القارة الإفريقية من جهة، واقتصاديات كل دولة عضو في الإتحاد الإفريقي. سنتناول النقاط التالية بالشرح والتدقيق:

1-من هي منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية : (Zone libre d'échange continentale africaine)
ZLECAF)

2-ترقية المنافسة في إطار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (الممارسات المنافسة للمنافسة، التنسيق بين الدول الأعضاء والإطار المؤسسي للاتفاق في مجال المنافسة، ثم الجانب الهيكلي لتنظيم المنافسة...)

3-التجارة الرقمية في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

4-كيف تعاملت الجزائر مع هذه الاتفاقية، قانونيا وعمليا.

5-عوائق وآفاق تجسيد بنود الاتفاقية في الميدان.

6-خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والمقترحات.

- القلب والاسم: قادري طارق
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0550986333
- البريد الإلكتروني: tarak.qadri@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" التجربة الأمريكية في مجال تنظيم حماية المستهلك والمنافسة في الأسواق التجارية الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

يتزايد تركيز قوانين حماية المستهلك على الأسواق الإلكترونية مع ازدياد الوقت والمال الذي يقضيه المستهلكون عبر الإنترنت لهذا تخضع "الرسوم الإضافية" في هذه الأسواق لإجراءات إنفاذ القانون العامة والخاصة بشكل متزايد. وبالمثل، تُعدّ بنود التجديد التلقائي غير المعلنة و"الأساليب الخادعة" (الحيل الرقمية المصممة لتشجيع المستهلكين على الشراء أو مشاركة بياناتهم دون علمهم) أهدافاً لإجراءات إنفاذ القانون والتشريعات الجديدة. يُعدّ التصدي لـ"الأساليب الخادعة" هدفاً بالغ الأهمية لهيئات إنفاذ القانون والمتقاضين من القطاع الخاص في مكافحة الاحتيال في السوق الإلكترونية. وقد أصدرت لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية مؤخراً توجيهات بعنوان "كشف الأساليب الخادعة"، تشرح الطبيعة الخادعة لهذه الحيل النفسية الاستغلالية، وتقدم توصيات للشركات لتجنب الأساليب الخادعة. وبالمثل، ركزت الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك كاليفورنيا وكونيكتيكت، على الحد من الأساليب الخادعة باعتبارها عنصراً أساسياً لإنفاذ أنظمة الخصوصية الخاصة بكل ولاية. تستهدف قوانين ولوائح حماية المستهلك الأمريكي بشكل مباشر الادعاءات الكاذبة والمضللة. وتسري هذه الحماية على جميع منصات البيع، بما في ذلك المتاجر التقليدية وعبر الإنترنت. وتطبق هذه القوانين عموماً على الادعاءات الكاذبة أو المضللة، مما يجعل العديد من التصريحات قابلة للمقاضاة حتى لو استطاعت الشركة إثبات صحتها حرفياً، فما دام هناك احتمال لتضليل الجمهور، فقد يُعتبر هذا التصريح مخالفاً لقوانين حماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، تُولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً متزايداً بتنظيم الذكاء الاصطناعي، فقد أصبحت ولاية كولورادو أول ولاية تُسنّ قانوناً شاملاً لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وذلك بإقرار قانون كولورادو للذكاء الاصطناعي في مايو 2024، والذي ركّز على توفير حماية وقائية للمستهلكين من التمييز الخوارزمي. وبدأت ولايات أخرى تحذو حذوها. فعلى سبيل المثال، دخل قانون تكساس لحوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤول ("TRAIGA") حيز التنفيذ في 1 يناير 2026، موفراً حماية مماثلة تركز على الذكاء الاصطناعي. وعليه الإشكالية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذه المداخلة تتمثل في: كيف نظمت الولايات المتحدة قوانين حماية المستهلك و قواعد المنافسة داخل الأسواق الإلكترونية في مواجهة التحديات المستجدة؟

- اللقب والاسم: سي يوسف كجار زاهية حورية
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0771 88 27 30
- البريد الإلكتروني: siyoucef.houria.14@gmail.com
- عنوان المداخلة:

" مدى فعالية الحماية المقررة للمستهلك الإلكتروني من المنتجات المعيبة في ضوء
قانون رقم 05-18 "

ملخص المداخلة

يشهد عالمنا اليوم ثورة تكنولوجية وصناعية عظيمة في جميع الميادين ولاسيما في مجال الاتصالات والمعاملات التجارية. إذ بعدما ما كانت تتم بالوسائل التقليدية، أضحت تتم بالوسائل الإلكترونية المستحدثة أي بالانترنت. وكان لزاما على الدول أن تساير هذا المنحى التكنولوجي بإصدار نصوص قانونية لتنظيم مثل هذه المعاملات، ومن بينها الجزائر. إذ أصدر المشرع قانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية لتنظيم المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت. حسنا فعل ولو أنه جاء في وقت متأخر. تضمنت نصوص هذا القانون تنظيم العلاقات التعاقدية التي تنصب على المنتجات دون الخدمات بترتيب التزامات على عاتق المورد الإلكتروني والمستهلك الإلكتروني، لكنه شدد أكثر من التزامات المورد باعتباره الطرف القوي ذو نفوذ اقتصادي في مقابل المستهلك كطرف ضعيف فنيا أقل دراية، وهذا بدافع حمايته. ومن أهم الالتزامات، التزام بضمان العيب في المنتج. مع العلم أن مفهوم العيب تغير بعد ما كان يتمحور حول نقص القيمة أو المنفعة، أضحي بالمفهوم الحديث ينطوي على انعدام الأمن والسلامة في المنتج.

- اللقب والاسم: صبايحي ربيعة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0550667774
- البريد الإلكتروني: rabea.sbaihii@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" مساهمة التجارة الإلكترونية في استحداث طرق دفع موثوقة وآمنة في البيئة الافتراضية "

ملخص المداخلة:

أسهمت التجارة الإلكترونية في إحداث تحول جوهري في أنظمة الدفع، من خلال نقل المعاملات المالية من البيئة التقليدية إلى الفضاء الرقمي، قد أدى انتشار المعاملات الإلكترونية إلى ظهور وسائل دفع حديثة تتلاءم مع طبيعة البيئة الافتراضية وسرعة المعاملات فيها، وتتمثل أبرز هذه الوسائل في البطاقات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، والتحويلات البنكية الإلكترونية، والدفع عبر التطبيقات والمنصات الرقمية وهو ما يندرج ضمن سياسة المشرع الجزائري الرامية إلى رقمنة الخدمات المالية وعصرنة وسائل الوفاء والتبادل النقدي.

التجارة الإلكترونية لم تستحدث وسائل دفع جديدة فحسب، بل أسهمت في إعادة بناء منظومة الدفع على أساس الأمان والموثوقية والسرعة والثقة الرقمية، وعززت دور المؤسسات المصرفية ومقدمي خدمات الدفع في تطوير بنية تحتية رقمية أكثر أماناً وتحول بذلك أمن الدفع الإلكتروني عنصراً أساسياً في بناء ثقة المستهلك في المعاملات المبرمة عن بُعد.

ومن ثم، يرتبط تطوير وسائل الدفع الآمنة بوجود إطار قانوني وتقني يضمن حماية البيانات والحقوق المالية للمستخدمين، وترتبط موثوقية وسائل الدفع بدعم التطور التقني واعتماد آليات متقدمة للتحقق من هوية المستخدم، واستخدام التشفير، والمصادقة، والتحقق البيومتري، كما تبرز أهمية الذكاء الاصطناعي للكشف عن العمليات المشبوهة (لأسيما الجرائم الإلكترونية وتسريب البيانات والهجمات السيبرانية) والتنبؤ بمحاولات الاحتيال وتعزيز الرقابة على المعاملات.

تمثلت إشكالية في التساؤل حول مدى إسهام التجارة الإلكترونية في استحداث وتطوير وسائل دفع إلكترونية موثوقة وآمنة في البيئة الافتراضية، وما مدى كفاية الآليات التقنية والقانونية المعتمدة لضمان أمن هذه المعاملات وحماية أطرافها؟

- اللقب والاسم: بركات كريمة
- الرتبة العلمية: استاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة
- رقم الهاتف: 0662443304
- البريد الإلكتروني: k.barket@univ-bouira.dz

عنوان المداخلة:

" حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التعاقد عبر الانترنت في القانون الجزائري "

**"Protection of the electronic consumer from the risks of contracting via
the Internet in Algerian law"**

ملخص المداخلة:

تتمحور هذه الدراسة حول موضوع حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التعاقد عبر الانترنت في القانون الجزائري، حيث ينجم عن هذا النوع من التعاقد مخاطر مهمة كالتحايل والتدليس، والنصب والاحتيال والتضليل وغيرها من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستهلك، وتدخله في مشاكل وصعوبات قانونية وعملية، وبالمقابل يحتاج المستهلك الالكتروني للآليات حماية قانونية فعالة لمواجهة تلك المخاطر. وتتمثل الإشكالية في ما مدى فعالية آليات الحماية المقررة للمستهلك الالكتروني من مخاطر التعاقد عبر الانترنت، في ظل نصوص القانون الجزائري السارية؟

Abstract :

This study focuses on the topic of protecting the electronic consumer from the risks of contracting via the Internet in Algerian law, as this type of contracting creates important risks as fraud, deception and other risks that the consumer may be exposed to, and his interference in legal and practical problems and difficulties. On the other hand, the electronic consumer needs effective legal protection mechanisms to face these risks.

The problem is how effective are the protection mechanisms established for the electronic consumer from the risks of contracting via the Internet, in light of the provisions of the Algerian law in force?

- اللقب والاسم: عياد خيرة
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة ابن خلدون تيارت
- مخبر: البحث في تشريعات حماية النظام البيئي.
- رقم الهاتف: 0555667226
- البريد الإلكتروني: kheira.ayad@univ-tiaret.dz

عنوان المداخلة:

" أثر التجارة الإلكترونية على قواعد المنافسة في الأسواق الرقمية "

ملخص المداخلة:

أدى التطور التكنولوجي وانتشار استخدام شبكة الإنترنت إلى ظهور التجارة الإلكترونية باعتبارها أحد أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث. وقد أسهم هذا النمط الجديد من المعاملات التجارية في توسيع نطاق الأسواق وتعزيز فرص المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، غير أنه أفرز في المقابل تحديات قانونية جديدة تتعلق بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التجارة الإلكترونية على قواعد المنافسة، من خلال تحليل انعكاساتها الإيجابية والسلبية على الأسواق الرقمية، وبيان مدى كفاية التشريعات القانونية الحالية لمواجهة الممارسات المنافية للمنافسة في البيئة الإلكترونية.

- اللقب والاسم: عبد الصدوق خيرة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: جامعة ابن خلدون - تيارت
- رقم الهاتف: 213697550130
- البريد الإلكتروني: abdelasadokkheira@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

" The Positive Impact of E-Commerce on Competition and Consumer Welfare"

Abstract :

The emergence of e-commerce has significantly transformed the structure and dynamics of modern markets. By enabling commercial transactions through digital platforms, e-commerce has expanded the boundaries of competition beyond traditional physical markets and created new opportunities for firms, competitors, and consumers. One of its most important positive effects is the intensification of market competition. Digital trade reduces geographical barriers, lowers entry costs, and allows small and medium-sized enterprises to access wider markets without the need for large physical infrastructure. As a result, new competitors can enter markets more easily, challenging dominant firms and encouraging innovation, efficiency, and better pricing strategies.

For competing firms, e-commerce provides an environment that stimulates technological development and business modernization. Enterprises are encouraged to improve product quality, adopt digital marketing tools, personalize services, and enhance customer experience. Competition is no longer limited to price alone; it also includes speed of delivery, transparency, after-sales service, platform usability, and data-driven decision-making. This competitive pressure pushes businesses to become more efficient and responsive to market changes, which contributes to economic growth and digital transformation.

From the consumer's perspective, e-commerce has generated substantial benefits. Consumers now enjoy broader access to goods and services, greater price transparency, easier comparison between products, and more convenient purchasing methods. Online reviews, ratings, and digital information reduce information asymmetry and strengthen consumer choice. Moreover, e-commerce increases consumer empowerment by offering access to national and international suppliers, often at competitive prices. This improves consumer welfare and promotes a more dynamic relationship between supply and demand.

However, the positive role of e-commerce depends on the existence of fair competition rules, consumer protection mechanisms, secure digital payment systems, and effective regulation of online platforms. When properly regulated, e-commerce can serve as a powerful instrument for promoting market openness, encouraging fair competition, supporting competitors, and enhancing consumer welfare. Therefore, the rise of e-commerce should be understood not merely as a technological development, but as a structural transformation that reshapes competitive relations and strengthens the efficiency of contemporary markets.

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

- اللقب والاسم: حابت أمال
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0561745271
- البريد الإلكتروني: habet_amel@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

" الصراع بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية: آليات البقاء والتحول الرقمي "

ملخص المداخلة:

لم تعد العلاقة بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية مجرد علاقة تكاملية بسيطة، بل تحولت إلى صراع وجودي يفرض على المؤسسات التقليدية إما التحول الرقمي أو الخروج من السوق، فبينما تمتلك التجارة التقليدية ميزة اللمس والمعاينة والتجربة المباشرة وبناء الثقة الشخصية، تكتسح التجارة الإلكترونية بمرونة التكاليف المنخفضة، الوصول العالمي، والقدرة الفائقة على تحليل بيانات المستهلك.

إن هذا الصراع أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل "اقتصاد المنصات" و"البيع متعدد القنوات" حيث لم يعد البقاء للأكبر حجما، بل للأكثر قدرة على دمج العالمين المادي والافتراضي لتقديم تجربة أفضل وعليه نتساءل في هذا العمل:

**ما هي الآليات الإستراتيجية التي تضمن للمؤسسات التقليدية البقاء والمنافسة في ظل التحول الرقمي الشامل؟
المبحث الأول: الإطار النظري للصراع بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية**

- خصائص ومزايا التجارة التقليدية.
- المزايا التنافسية للتجارة الإلكترونية.
- نقاط التصادم بين النموذجين .

المبحث الثاني: آليات البقاء وإستراتيجيات المواجهة

- الآليات القانونية المكرسة في قانون التجارة الإلكترونية
 - بخصوص اقامة النشاط
 - بخصوص كيفية التعامل
- الآليات العملية

- إستراتيجية "البيع المتعدد": كيف تدمج المحلات التقليدية بين المتجر والمنصة الرقمية؟
- رقمنة سلاسل التوريد.
- الابتكار في تجربة العميل داخل المتجر: استخدام الواقع المعزز والذكاء الاصطناعي لجذب الزبائن للمحلات المادية.

- اللقب والاسم: موكه عبد الكريم
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: جامعة جيجل (كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- رقم الهاتف: 0552419766
- البريد الإلكتروني: moukakarim@gmail.com
- عنوان المداخلة:

"المنافسة الحرة في التجارة الإلكترونية: أي تأطير وضبط في القانون الجزائري؟"

ملخص المداخلة:

أحدثت الثورة الرقمية تحولاً جذرياً في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر الاقتصاد الحديث وأكثرها نمواً وانتشاراً. فقد أتاحت شبكة الإنترنت إمكانية إبرام المعاملات التجارية عن بعد، وتجاوز الحدود الجغرافية، والوصول إلى أسواق جديدة بتكاليف أقل مقارنة بالتجارة التقليدية. ومع تزايد الاعتماد على الوسائط الإلكترونية في ممارسة الأنشطة التجارية، برزت الحاجة إلى توفير بيئة قانونية تضمن المنافسة الحرة والعادلة بين المتعاملين الاقتصاديين وتحمي المستهلك من مختلف أشكال الاستغلال والغش.

وتعد المنافسة الحرة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحر، إذ تساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتشجيع الابتكار، وخفض الأسعار، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. غير أن التطور السريع للتجارة الإلكترونية أفرز ممارسات جديدة قد تؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التدخل من خلال مجموعة من النصوص القانونية لتنظيم هذا المجال وحماية السوق من الممارسات الاحتكارية وغير المشروعة، غير أنه قد يصطدم الأمر بالواقع العملي المخالف تماماً في مجال معاملات التجارة الإلكترونية أين يظهر غياب ضبط حقيقي لهكذا مجال حساس في الدورة الاقتصادية؟ لاسيما ما يرتبط بالتلاعب بخوارزميات المواقع الإلكترونية التجارية بما يهدد مبادئ المنافسة الحرة وحماية المستهلكين.

1/ مفهوم المنافسة الحرة في التجارة الإلكترونية

2/ الإطار القانوني والضبطي للمنافسة في التجارة الإلكترونية

3/ تقييم الوضع مع الواقع العملي.

- اللقب والاسم: أيت وازو زائنة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: aitouzzouzaina@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

" في إشكالية تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان المنافسة المشروعة في
مجال التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري "

ملخص المداخلة:

يشهد القطاع المالي تحولا متسارعا بفعل التطور الرقمي، مما أسهم في بروز شركات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) كمنافس رئيسي للبنوك التقليدية في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني الداعمة للتجارة الإلكترونية.

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل طبيعة المنافسة داخل الأسواق المالية، حيث أصبحت الابتكارات الرقمية والبيانات من أهم عناصر التنافس.

وفي الجزائر، واكب المشرع هذا التطور بإصدار نصوص قانونية تنظم التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني والنشاط المصرفي، غير أن تنظيم المنافسة في البيئة المالية الرقمية لا يزال يواجه تحديات قانونية وعملية.

إن الهدف من هذه المداخلة هو البحث في واقع المنافسة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، وبيان مدى قدرة قواعد المنافسة الجزائرية على تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان المنافسة المشروعة وحماية السوق من الممارسات المقيدة للمنافسة.

خلصنا في نهاية المداخلة إلى ضرورة توفير بيئة تحتية على أساس مجموعة من الآليات الأساسية لتعزيز كفاءة خدمات الدفع الإلكتروني ودعم نمو التجارة الإلكترونية في الجزائر، كتطوير الإطار التشريعي، واعتماد تنظيم خاص بالتكنولوجيا المالية، وتعزيز الرقابة على الأسواق الرقمية، ودعم التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية.

- اللقب والاسم: جلال مسعد
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0550671237
- البريد الإلكتروني: messad.djellal@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" قانون المنافسة في مواجهة اقتصاد البيانات الضخمة "

ملخص المداخلة:

يشهد العالم تقدما مذهلا وغير مسبوق لاقتصاد البيانات الضخمة التي بلغت مستوى معين من النضج. أنشأ هذا الاقتصاد نماذج أعمال جديدة، و أحدث تغييرا جذريا في العلاقات بين المستهلكين والمؤسسات التي تستعمل الإنترنت لعرض موادها وخدماتها في الفضاء الرقمي بشكل مجاني مقابل الحصول على البيانات الشخصية للمستهلكين. لقد تعززت هيمنة عمالقة التكنولوجيا الرقمية الذين يشكلون اتحاد GAFTA، ناهيك عن أن شركات BATEX الصينية على وشك الهيمنة على نظيراتها الأمريكية بعدما استقادت من البيانات الضخمة المتعلقة بمليارات الأفراد الذين يستخدمون محركات البحث مثل جوجل أو الذين يستخدمون تطبيقاتها مثل فيسبوك (META).

يتم تحديث رأس المال البيانات وإثرائه كل يوم من تلقاء نفسه، بشكل يجعل ريادة هذه المجموعات الرقمية الكبيرة لا يمكن اللحاق بها. علاوة على ذلك، تتجاوز الشركات الرقمية العملاقة حدود أنشطتها الخاصة من خلال غزو مجالات نشاط جديدة مثل الطب (الشراكة بين جوجل وسانوفي) أو السيارة ذاتية القيادة التي تعترم جوجل ترقيتها والترويج لها.

لقد خلق هذا الوضع إشكالات جديدة تدور حول دور البيانات الضخمة في العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكون وبين الأعوان الاقتصاديون فيما بينهم حول تطبيق قانون المنافسة على هذه العلاقات لاسيما فيما يتعلق بتقييم البيانات الضخمة كمصدر للقوة السوقية.

تهدف مداخلتي لإثراء النقاش حول دور البيانات الضخمة في النشاطات الاقتصادية، ودورها كمصدر للقوة السوقية عن طريق تسليط الضوء على الممارسات المقيدة للمنافسة المرتبطة بشكل مباشر باستغلال البيانات الضخمة لاحتكار السوق، وغلقه تماما في وجه المنافسين، وطرق معالجة هذه الممارسات من طرف سلطة المنافسة الفرنسية.

- اللقب والاسم: بوحلايس إلهام
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: جامعة قسنطينة 1، الإخوة منتوري، كلية الحقوق
- رقم الهاتف: 07 72 47 70 18
- البريد الإلكتروني: ilhemdroit8@gmail.com

عنوان المداخلة:

" حماية البيانات الشخصية: كآلية جديدة لضبط المنافسة في الاقتصاد الرقمي "

ملخص المداخلة:

يندرج موضوع المداخلة ضمن العلاقة بين مسألتين هامتين وهما ضبط المنافسة وحماية المعطيات الشخصية للأشخاص الطبيعيين؛ فالتطورات التي يشهدها الاقتصاد الرقمي قد جعلت من البيانات الشخصية للأفراد عاملا مؤثرا في تحديد مركز المؤسسات في السوق؛ حيث لم تعد حماية هذه المعطيات ضمانا لتعزيز الحق في الخصوصية فحسب، بل أصبحت هذه الحماية آلية تسمح بالحد من استغلال هذه المعطيات بشكل تعسفي من قبل المؤسسات والمنصات الرقمية، التي أصبحت تعتمد عليها لتعزيز هيمنتها والتعسف فيها. ورغم أن مختلف الأحكام القانونية التي تضمنت حماية المعطيات تظهر البعد الشخصي المتمثل في حماية أصحاب هذه البيانات، فإن ثمة غاية أخرى لهذه الحماية لا تقل أهميتها عن الأولى تتمثل في تحقيق التوازن في الأسواق الرقمية على وجه الخصوص.

من خلال هذه المداخلة، سوف نحاول الربط بين الموضوعين وعوامل التأثير المتبادلة بينهما، كما سوف نقف على مختلف الأحكام التي تضمنتها النصوص القانونية لحماية المعطيات الشخصية، محاولين من خلال ذلك الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر المعطيات الشخصية على المنافسة، وكيف تشكل حمايتها آلية لضبطها؟

- اللقب والاسم: موساوي ظريفة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0553-33-84-46
- البريد الإلكتروني: drifamoussaoui@hotmail.com

عنوان المداخلة:

" الانتقال من التدخل اللاحق إلى التنظيم الإستباقي: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لحماية المنافسة في أسواق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

تهدف السياسات الأوروبية الى تحقيق التوازن بين حماية المستهلكين وتشجيع التجارة الإلكترونية وذلك من خلال السهر على توفير بيئة تنافسية عادلة تدعم الشركات للتوسع مع التركيز على تعزيز المنافسة والشفافية داخل أسواق التجارة الإلكترونية.

لكن، وفي حين أن منصات التجارة الإلكترونية تلعب دورا متزايد الأهمية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، فإن قواعد الإتحاد الأوروبي بشأن الخدمات الرقمية كان يعود تاريخها إلى عقدين من الزمن وظلت دون تغيير إلى حد كبير منذ اعتماد توجيه التجارة الإلكترونية لعام 2000.

تداركا لذلك، قرر صناع السياسات في الإتحاد الأوروبي إحداث تحول من التدخل اللاحق Ex- " post " إلى التنظيم المسبق "Ex-ante" كخطوة إستراتيجية لتنظيم المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية، ما دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية للتساؤل عن مضمون الإطار القانوني المنظم للانتقال الأوروبي نحو التنظيم الإستباقي للأسواق الإلكترونية؟

- اللقب والاسم: قونان كهينة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري - تيزي وزو - (كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- البريد الإلكتروني: kahina.gounane@ummo.dz

عنوان المداخلة:

" التجارة الإلكترونية في الجزائر: بين حماية المستهلك ومحدودية التنظيم القانوني للمنافسة
- دراسة نقدية للقانون 05-18 "

ملخص المداخلة:

جاء القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية في إطار سعي المشرع الجزائري إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتنظيم المعاملات التجارية المنجزة عبر الوسائط الإلكترونية. وقد تضمن مجموعة من الأحكام الرامية إلى تعزيز الثقة في البيئة الرقمية وحماية المستهلك الإلكتروني من خلال فرض التزامات قانونية على المورد الإلكتروني وضمان حق المستهلك في الإعلام والشفافية أثناء التعاقد الإلكتروني.

غير أن دراسة أحكام هذا القانون تكشف أنه ركز بصورة أساسية على تنظيم العلاقة بين المورد والمستهلك الإلكتروني، مما أضفى عليه طابعاً استهلاكياً أكثر من كونه إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم التجارة الإلكترونية بمختلف صورها. كما يلاحظ غياب أحكام خاصة بتنظيم المنافسة الإلكترونية والعلاقات التجارية بين المهنيين، فضلاً عن عدم معالجة العديد من الإشكالات المرتبطة بالأسواق والمنصات الرقمية الحديثة.

تأسيساً على ما سبق جاءت هذه المداخلة للبحث في مدى كفاية التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر في ضمان حماية شاملة للفاعلين في البيئة الرقمية؟
ولإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: توجه تنظيم التجارة الإلكترونية نحو حماية المستهلك الإلكتروني

المبحث الثاني: محدودية تنظيم التجارة الإلكترونية في مجال المنافسة

- اللقب والاسم: أرتباس ندير
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري، تيزي وزو (كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- رقم الهاتف: 05 55 54 23 26
- البريد الإلكتروني: nadir.artbas@ummto.dz
- عنوان المداخلة:

" La contribution des marchés numériques au développement du commerce électronique "

Résumé

Les marchés numériques figurent parmi les mécanismes modernes les plus importants ayant contribué à remodeler l'environnement du commerce électronique. Ces marchés ne se limitent plus à la simple présentation de biens et de services, mais sont devenues un outil efficace pour étendre le champ des échanges commerciaux, faciliter l'accès aux clients et accélérer les opérations commerciales, ce qui en fait un élément essentiel du soutien et du développement du commerce électronique à différents niveaux.

L'importance des marchés numériques réside non seulement dans leurs aspects techniques, mais aussi dans leurs dimensions économiques et juridiques du commerce électronique. D'une part, ils ont contribué à stimuler l'activité économique en élargissant l'offre et la demande, en réduisant les coûts, en améliorant l'efficacité des transactions et en renforçant la compétitivité des institutions et des commerçants. D'autre part, ils ont permis de créer un environnement plus organisé et plus sûr pour les transactions électroniques en établissant des règles contractuelles plus claires, en améliorant la transparence et en renforçant la confiance entre les parties prenantes, ce qui a un impact positif sur la sécurité juridique du commerce électronique.

La problématique

Dans quelle mesure les marchés numériques contribuent-ils à promouvoir et à développer le commerce électronique dans le cadre des contrôles juridiques qui régissent cette activité ?

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

- اللقب والاسم: كامل فؤاد
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ
- الهيئة المستخدمة: جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل
- رقم الهاتف: 0792964649
- البريد الإلكتروني: fouad.kamel@univ-jijel.dz

عنوان المداخلة:

" نحو ضرورة ضبط العلاقة بين المستهلك والمورد الإلكتروني كضمان لتعزيز التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

أفرز التطور التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور مفاهيم ومعاملات جديدة على غرار التجارة الإلكترونية والمستهلك والمورد الإلكتروني. والحقيقة أن هذه المصطلحات الجديدة لا يختلف مفهومها كثيرا عن مفهومها التقليدي على الأقل من حيث الغاية التي يسعى إليها كلا من المستهلك والمورد الإلكتروني، وموضوع المعاملة المالية التي تربط بينهما داخل المتاجر الإلكترونية المتاحة على الشبكة الرقمية، علما أن مصطلح التجارة الإلكترونية يعبر عن مختلف الأنشطة التجارية التي تتم عبر شبكة الانترنت.

فالشبكة الرقمية بذلك، أتاحت للمستهلك والمورد الإلكتروني على حد سواء العديد من المزايا والفرص إذ مكنت المستهلك من الحصول على كل ما يحتاج إليه من خدمات ومنتجات بأسعار تنافسية وبالجودة المرجوة، أي أصبح لديه هامش كبير في الخيار عند اقتنائه للسلع والخدمات عبر مختلف الوسائط الإلكترونية، أما بالنسبة للمورد الإلكتروني، فقد ساهم هذا التطور التكنولوجي في تعزيز قدرته التنافسية بحيث أصبح في استطاعته عرض منتجاته على نطاق واسع، وهو ما يحقق له مزيدا من الشهرة والوصول إلى شرائح مختلفة من المستهلكين، مما يحقق له ربحا كبيرا.

ولكن رغم كل هذه المزايا التي توفرها التجارة عبر الإلكترونية إلا أنها تتطوي على مخاطر بالنسبة للمستهلك، لاسيما الغش والتحايل التجاري الإلكتروني الذي أصبح أحد أهم التحديات التي تواجه تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، لذا كان من الضروري على المشرع التدخل لضبط ممارسة الأنشطة التجارية عبر الشبكة المعلوماتية حماية لمصالح جميع الأطراف، وهو ما يكفل أيضا الحقوق الدولة من الضرائب على الأرباح باعتبارها موردا مهما للخزينة العمومية. فتزايد أعمال غش والتحايل التجاري الإلكتروني وعدم التصدي لها إنما يهدد الاقتصاد الرقمي بشكل عام من خلال عرقلة حركة نمو التجارة الإلكترونية.

وبالتالي يمكن طرح الإشكالية الآتية: هل استطاع المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ضبط العلاقة بين المستهلك الإلكتروني والمورد الإلكتروني على نحو من شأنه تعزيز الثقة التجارية باعتبارها عاملا حاسما في تطور حركة التجارة الإلكترونية وإنعاش الاقتصاد الرقمي كخيار استراتيجي لتحقيق الاستدامة الشاملة.

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

- اللقب والاسم: بن عثمان فريدة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2- لونييسي علي
- البريد الإلكتروني: benatmanefarida@gmail.com

عنوان المداخلة:

**" حماية المنافسة في الأسواق الرقمية بين قصور قواعد المنافسة التقليدية ومتطلبات التنظيم القانوني الحديث:
دراسة في التشريع الجزائري"**

ملخص المداخلة:

فرض التحول الرقمي واقعا جديدا على الأسواق وغير بصورة واضحة طبيعة العلاقات الاقتصادية ووسائل ممارسة النشاط التجاري . فلم تعد المنافسة تجري فقط بين المؤسسات داخل الأسواق التقليدية، وإنما أصبحت المنصات الرقمية والبيانات والخوارزميات عناصر مؤثرة في تحديد مراكز المتعاملين وفي توجيه سلوك المستهلك. وقد أفرز هذا الواقع إشكالات قانونية يصعب التعامل معها دائما بالاعتماد على المفاهيم التقليدية لقانون المنافسة. وتطرح هذه المداخلة مسألة مدى كفاية قواعد المنافسة المعمول بها لمواجهة الممارسات التي قد تضر بالمنافسة في البيئة الرقمية، خاصة في ظل الخصائص التي تميز هذه الأسواق، من سرعة التطور التكنولوجي، وتأثيرات الشبكة، وتراكم البيانات، وظهور منصات تتمتع بمراكز قوية تمكنها من التأثير في شروط التعامل والوصول إلى السوق. كما تثير هذه الخصائص صعوبات مرتبطة بتحديد السوق المعنية وقياس القوة الاقتصادية والكشف عن بعض صور السلوك الإقصائي أو الممارسات التي قد تتخذ أشكالا مختلفة عن تلك المعروفة في الأسواق التقليدية. وفي هذا الإطار، تركز الدراسة على مدى استجابة التشريع الجزائري لهذه التحولات، من خلال قراءة القواعد المتعلقة بالمنافسة والممارسات التجارية والتجارة الإلكترونية، ومحاولة الوقوف على مدى قدرتها على توفير حماية فعالة للمنافسة في البيئة الرقمية. كما تتناول الحاجة إلى تطوير المقاربة القانونية بما يسمح بالتعامل مع خصوصية المنصات الرقمية، دون أن يؤدي ذلك إلى إعاقة الابتكار أو الحد من فرص الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وتخلص المداخلة إلى أن حماية المنافسة في الأسواق الرقمية تقتضي تطوير القواعد القانونية القائمة وتكييف آليات تطبيقها مع لتحولات التي فرضها الاقتصاد الرقمي، مع تعزيز الجانب التنظيمي والرقابي. وبظل التحدي الأساسي أمام المشرع الجزائري هو تحقيق التوازن بين حماية المنافسة وضمان حرية النشاط الاقتصادي من جهة، ومواجهة مظاهر الهيمنة والاستغلال والإقصاء التي قد تبرز في البيئة الرقمية من جهة أخرى.

-اللقب والاسم: حمادوش أنيسة

-الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

-الهيئة المستخدمة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

-رقم الهاتف: 05 57 61 57 39

-البريد الإلكتروني: anissa.hamadouche@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" حماية المنافسة في التجارة الإلكترونية في الجزائر: بين النص القانوني والتطبيق
العملي "

ملخص المداخلة:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع حماية المنافسة في إطار التجارة الإلكترونية في الجزائر في ظل
التطور المتزايد للاقتصاد الرقمي. وتنحصر إشكالية هذه المداخلة في التساؤل حول مدى فعالية و كفاية
المنظومة القانونية في التشريع الجزائري في ضمان منافسة نزيهة داخل البيئة الإلكترونية وإمكانية
التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا على تحليل النصوص القانونية المنظمة لكل من قانون المنافسة
على رأسها الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، وقانون التجارة الإلكترونية رقم 05-18، وكذا القانون
رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المشرع الجزائري قد وفر إطاراً قانونياً مهماً لحماية المنافسة
في التجارة الإلكترونية، لكن التطبيق العملي لهذه القوانين لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بصعوبة الرقابة
على الفضاء الرقمي، فضلا عن سرعة التطور التكنولوجي، وصعوبة إثبات المخالفات الإلكترونية، مما
يستوجب تعزيز آليات الرقابة وتحسين التشريعات لمواكبة التحولات الرقمية.

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

- اللقب والاسم: بورديمة مريم
- الدرجة العلمية: شهادة دكتوراه علوم تخصص قانون خاص، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
- الوظيفة: رئيس مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة
- الرتبة: رئيس مفتش رئيسي للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية
- الهيئة المستخدمة: مديرية التجارة لولاية قالم
- رقم الهاتف: 0658623209
- البريد الإلكتروني: bourdima.meryem@gmail.com
- عنوان المداخلة:

" تحديات ضبط المنافسة الرقمية: دراسة في شروط ممارسة التجارة الإلكترونية ومخاطر الاحتكار الرقمي "
ملخص المداخلة:

تتناول هذه الدراسة تشخيصا قانونيا وعمليا لواقع المعاملات التجارية الإلكترونية وتأثير التحولات الرقمية المعاصرة على قواعد المنافسة التقليدية، مع التركيز على المنظومة التشريعية في الجزائر، تهدف الدراسة إلى إبراز صعوبات التطبيق الفعلي للتجارة الرقمية، والتي تتأرجح بين قصور في النصوص القانونية وعقبات البنية التحتية المتمثلة في تعثر تعميم وسائل الدفع الإلكتروني وغياب جهات التصديق الرقمي الرسمية، كما تسلط الدراسة الضوء على التحديات المستحدثة التي فرضها دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في الأسواق الافتراضية، مما أدى إلى بروز ممارسات احتكارية معقدة يستعصي ضبطها بالقواعد الكلاسيكية، مثل التواطؤ الخوارزمي، التمييز السعري عبر التسعير الديناميكي، والتفضيل الذاتي للمنصات الرقمية الكبرى، وتخلص الدراسة إلى تقديم رؤية استشرافية ومجموعة من التوصيات لتحديث البيئة التشريعية الجزائرية، مستلهمة من القواعد المقارنة الناجحة، من أجل سد الفجوات القانونية وضمان سلامة العدالة التنافسية وحماية المستهلك الرقمي.

Abstract

This study provides a legal and practical diagnosis of the current state of electronic commerce transactions and the impact of contemporary digital transformations on traditional competition rules, with a specific focus on the Algerian legislative system. The study aims to highlight the practical difficulties in implementing digital commerce, which oscillates between deficiencies in legal texts and infrastructural hurdles—namely, the sluggish deployment of electronic payment methods and the absence of official digital certification authorities. Furthermore, the study sheds light on emerging challenges imposed by the integration of Artificial Intelligence (AI) and Big Data into virtual marketplaces. This integration has led to complex monopolistic practices that are difficult to regulate using classical rules, such as algorithmic collusion, price discrimination through dynamic pricing, and the self-referencing of major digital platforms. Ultimately, the study offers a forward-looking vision and a set of recommendations to modernize the Algerian legislative environment, drawing inspiration from successful comparative frameworks, in order to bridge legal gaps, ensure competitive fairness, and protect the digital consumer.

- اللقب والاسم: حمليل نؤارة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0772-28-56-39
- البريد الإلكتروني: nouara.hamlil@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني بين مقتضيات المنافسة الحرة ومتطلبات الحماية
القانونية في التشريع الجزائري "

**“Personal Data of the Electronic Consumer between the Requirements of Free
Competition and Legal Protection Imperatives under Algerian Legislation”**

ملخص المداخلة:

أفرزت التحولات الرقمية والتطور المتسارع للتجارة الإلكترونية واقعا جديدا أصبحت فيه البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الرقمية في تطوير نشاطها وتحقيق مزايا تنافسية داخل السوق. فقد تحولت هذه البيانات من مجرد معلومات مرتبطة بالأشخاص إلى عنصر اقتصادي ذي قيمة إستراتيجية، يسمح بتوجيه الإعلانات والخدمات والتسويق الرقمي وتحليل سلوك المستهلكين، بما يساهم في تعزيز المنافسة الاقتصادية وتحسين الأداء التجاري للشركات.

نتج عن هذا التطور إشكالات قانونية عديدة بشأن أحقية الشركات في استغلال بيانات المستهلك الإلكتروني وتداولها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وفقا لقواعد المنافسة الحرة، وبين ضرورة حماية البيانات الشخصية للمستهلك باعتبارها من الحقوق المرتبطة بالحياة الخاصة والكرامة الإنسانية. وتزداد أهمية الموضوع في ظل توسع عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واستغلالها بطرق قد تمس بحقوق المستهلك الإلكتروني أو تؤدي إلى ظهور ممارسات احتكارية قائمة على الهيمنة الرقمية.

من خلال هذه المداخلة سنبحث في مدى توفيق المشرع الجزائري بين مصلحتين قد تبدو للوهلة الأولى متعارضتين، وهما تحقيق التوازن بين متطلبات المنافسة الحرة القائمة على تكافؤ الفرص في الاستغلال الاقتصادي للبيانات المتاحة للمستهلك الإلكتروني، وبين متطلبات الحماية القانونية لهذا الأخير ولحقه في الخصوصية وعدم تحويل بياناته الشخصية إلى سلعة إستراتيجية تنهافت عليها الشركات في بيئة رقمية محفوفة بالمخاطر؟

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

تستند هذه الدراسة إلى تحليل جملة من النصوص القانونية ذات الصلة، وفي مقدمتها القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 25-11 الذي وضع إطاراً قانونياً لعمليات جمع ومعالجة واستعمال البيانات الشخصية، إلى جانب قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي كرس دعائم وقائية وأخرى حمائية للمستهلك الإلكتروني، وأقر مجموعة من الالتزامات الواقعة على عاتق المورد الإلكتروني لضمان حماية المستهلك. فضلاً عن القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 18-09، وأحكام قانون رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم، خاصة فيما يتعلق بمنع الممارسات المقيدة للمنافسة ومنع إساءة استغلال الوضع المهيمن داخل السوق، لإسقاطها على السوق الرقمية في التجارة الإلكترونية، وتكافؤ الفرص في الحصول على بيانات المستهلك الإلكتروني التي تعد أحد أهم الموارد التي تساهم في نجاح عمليات التسويق الرقمي في التجارة الإلكترونية.

وتهدف هذه المداخلة إلى إبراز مدى كفاية الحماية القانونية المقررة للبيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني في التشريع الجزائري، مع الوقوف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذه النصوص في البيئة الرقمية الحديثة، واقتراح آليات قانونية وتشريعية من شأنها تحقيق التوازن بين ضمان حرية المنافسة وحماية حقوق المستهلك الإلكتروني، وذلك من خلا محورين أساسيين هما:

المحور الأول: أثر استغلال البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني على المنافسة الحرة في البيئة الرقمية.

المحور الثاني: آليات الحماية القانونية للبيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني في التشريع الجزائري، في ظل المنافسة التي تشهدها التجارة الإلكترونية.

- اللقب والاسم: أوباية مليكة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 05-54-34-59-03
- البريد الإلكتروني: malika.oubaya@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" دور مجلس المنافسة في ضبط هيمنة المنصات الرقمية على التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

برزت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة كمجال اقتصادي جديد يتنافس في إطارها المتعاملين الاقتصاديين ويقتني بواسطتها المستهلك احتياجاتهم بسرعة وبأقل التكاليف، تطورت هذه التجارة بشكل ملفت للانتباه وأصبحت تنافس التجارة التقليدية بل وتعدتها من حيث حجم المبيعات والعوائد في بعض المجالات. في ظل انتعاش التجارة الإلكترونية والأسواق الرقمية، برزت المنصات الرقمية كفاعلين بارزين في هذه التجارة ومنافذ للتحكم في حصة الأسد من المعاملات التجارية التي تجرى في هذه الأسواق، الأمر الذي منح لهذه المنصات مكانة اقتصادية و تنافسية هامة ،حولتها لفرض هيمنتها على السوق الرقمية وارتكاب ممارسات تعسفية أخلت بموجبها بحرية المنافسة وأثرت بشكل سلبي على ضبط هذه الأسواق و حماية المستهلك فيها .

في خضم هذه التحولات تثار مسألة دور مجلس المنافسة باعتباره سلطة ضبط المنافسة والحارس الأمين على ضمان شفافية ونزاهة المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين المتدخلين في السوق وفرض عليهم احترام قانون المنافسة والتصدي لكل الممارسات المقيدة للمنافسة. لكن خصوصية التجارة الإلكترونية وأساليب تدخل المنصات الرقمية في فرض هيمنتها و سيطرتها علي الأسواق الرقمية يثير العديد من الإشكالات القانونية والتقنية أمام مجلس المنافسة الذي استحدث لضبط المنافسة في الأسواق المادية.

من هذا المنطلق سأحاول من خلال هذه المداخلة الوقوف عند أهم هذه التحديات وجمعها في الإشكالية التالية :هل يملك مجلس المنافسة ما يكفي من الأدوات القانونية و الفنية للتصدي لهيمنة المنصات الرقمية على نشاط التجارة الإلكترونية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتعين تقسيم المداخلة إلى:

- المحور الأول: مظاهر هيمنة المنصات الرقمية على التجارة الإلكترونية
- المحور الثاني: فعالية تدخل مجلس المنافسة في ضبط هيمنة المنصات الرقمية على التجارة الإلكترونية.

- اللقب والاسم: فتحي وردية
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0561976247
- البريد الإلكتروني: ourdia.fathi@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" دور سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

أصبحت التجارة الإلكترونية من أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث، حيث تعتمد على شبكة الاتصالات الإلكترونية وخدمات الدفع والتوصيل والتبادل الرقمي للبيانات، ونظرا لما يترتب عنها من ممارسات احتكارية ومنافسة غير مشروعة، فإن ضبط هذا المجال يستدعي تدخل هيئات متخصصة ولعل أبرزها مجلس المنافسة وكذا الهيئات القطاعية الأخرى ذات الصلة كسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية باعتبارها من الهيئات ذات الدور المتكامل في مجال ضمان شفافية السوق وحماية المنافسة. من هذا المنطلق تم طرح إشكالية عن مساهمة سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في ضبط التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة بالموازاة مع مجلس المنافسة صاحب الاختصاص الأصلي.

بناء عليه، فانه يمكن تحليل إشكالية ورقتنا العلمية من خلال محورين كما يلي:

المحور الأول: مظاهر تدخل سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في ضبط التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة

المحور الثاني: التحديات التي تواجه سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في ضبط التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة.

- اللقب والاسم: درار عبد الهادي
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
- رقم الهاتف: 0771242233
- البريد الإلكتروني: Derrarm.dz@gmail.com

عنوان المداخلة:

" التعاون الدولي والاتفاقيات الثنائية كآلية للحد من الممارسات المقيدة للمنافسة في التجارة
الإلكترونية العابرة للحدود "

ملخص المداخلة:

تتعلق هذه الدراسة من طبيعة التجارة الإلكترونية كنشاط عابر للحدود الوطنية، مما يجعل آليات القانون العام الداخلي وحدها عاجزة عن ملاحقة ومراقبة الشركات الرقمية الكبرى متعددة الجنسيات التي تمارس سلوكيات احتكارية أو تهريباً تنظيمياً يضرب الاقتصاد الوطني. يركز البحث على تحليل المحور الرابع للملتقى (التجارب الدولية) لاستشراف إستراتيجية قانونية قائمة على تفعيل آليات القانون الدولي العام، من خلال إبرام اتفاقيات تعاون دولي وثنائي بين سلطات الضبط الجزائرية ونظيراتها الأجنبية، وتبادل المعلومات والخبرات التقنية، لضمان بيئة رقمية آمنة وعادلة تتماشى مع توجهات المشرع الجزائري في قانون التجارة الإلكترونية 18-05.

- اللقب والاسم: بوعندل وائل

- الرتبة: طالب دكتوراه لدى جامعة لمين دباغين سطيف 2: كلية الحقوق

- رقم الهاتف: 0552071920

- البريد الإلكتروني: ou.bouandel@univ-setif2.dz

عنوان المداخلة:

" حراس البوابات (Gatekeepers): آلية دفاعية في مواجهة المنافسة غير المشروعة

للشركات الكبرى على مستوى الفضاء الرقمي "

ملخص المداخلة:

تناقش هذه الورقة البحثية فكرة "حراس البوابات" (Gatekeepers) كآلية دفاعية في مواجهة المنافسة غير المشروعة للشركات الكبرى على مستوى الفضاء الرقمي، واستخدام الخوارزميات السلوكية لتتبع الميولات الاستهلاكية والتحكم فيها من خلال توجيه الإعلانات. كما تبحث الورقة في فاعلية الحلول التشريعية من خلال قوانين ضبط المنافسة في السوق الرقمية، بالتركيز على التوجيه الأوروبي والتشريع الجزائري. وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية: التعرف على الآليات التقنية، التشريعية، والهيكلية لمكافحة الخوارزميات السلوكية الاستهلاكية، وتتبع السيطرة الرقمية الناتجة عن الاستحواذ الإعلاني والتوجيه السلوكي من قبل الشركات الرقمية الكبرى. وختاماً، حاولت الدراسة إجراء إسقاط تشريعي بهدف تعزيز البنية التشريعية الحالية لقانون المنافسة الجزائري، قانون التجارة الإلكترونية، وقانون حماية المستهلك.

Abstract:

This research paper discusses the concept of "Gatekeepers" as a defensive mechanism to counter the unfair competition of Big Tech companies within the digital space. It examines the deployment of behavioral algorithms to track consumer trends and manipulate consumer desires through targeted advertising. Furthermore, the paper evaluates the effectiveness of legislative solutions via competition regulatory laws in the digital market, drawing a comparative analysis between European Directives and Algerian legislation.

The study yields several key findings, notably identifying the technical, legislative, and structural mechanisms required to combat consumer behavioral algorithms. It also tracks digital dominance driven by advertising monopolies and behavioral targeting enforced by tech giants. Finally, the paper attempts a legislative projection aimed at strengthening the current framework of the Algerian Competition Law, E-commerce Law, and Consumer Protection Law.

- اللقب والاسم: زقاوة طارق
- الرتبة العلمية: طالب دكتوراه سنة ثانية لدى المركز الجامعي آفلو
- التخصص: الملكية الفكرية- شعبة الحقوق
- رقم الهاتف: 06.55.37.15.42
- البريد الإلكتروني: t-zegaoua@cu-aflou.edu.dz

عنوان المداخلة:

" المقاربة التعريفية للتجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

ساهمت التجارة الإلكترونية في فتح آفاق واسعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ أصبحت تهيمن على جزء كبير من الأسواق الدولية، مدعومة بالانتشار الكبير لشبكة الإنترنت، وقد أدى ذلك إلى اتساع مفهومها ليشمل نطاقاً أوسع من عمليات البيع والشراء. كما تتيح هذه التجارة فرصاً غير محدودة للشركات والمؤسسات والأفراد، بفضل اعتمادها على تكنولوجيات متطورة ساهمت في ازدهارها.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى مواكبة هذا التوجه من خلال تجسيد أهداف التنمية المستدامة، حيث تُعدّ التجارة الإلكترونية جزءاً أساسياً منها. وقد بدأت هذه الجهود بتعميم استخدام الإنترنت، وتُوّجت بصدور القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية، في إطار سعيها للانخراط في التطورات التكنولوجية العالمية والاستفادة من تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة.

ورغم ذلك، لا تزال معدلات انتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر محدودة، خاصة في ما يتعلق باستخدامها في النشاط التجاري المحلي. ومع ذلك، يبقى الأمل قائماً لتجاوز هذه التحديات من خلال تكثيف الجهود وتوفير الآليات والأدوات اللازمة لتفعيل هذا القطاع، بما يسهم في خلق بيئة مناسبة لتوسيع استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر.

- اللقب والاسم: موسى العلة
 - الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
 - الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو
 - البريد الإلكتروني: laladja.mouaci@ummtto.dz
- عنوان المداخلة:

" المستهلك الإلكتروني في القانون الجزائري: تحديد المفهوم وضمانات الحماية "

ملخص المداخلة:

أفرز التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واقعا اقتصاديا جديدا تحوّل فيه الفضاء الرقمي إلى سوق حقيقي تبرم فيه الملايين من العقود يوميا، وظهر على إثر ذلك طرف جديد في المعادلة التعاقدية لم تكن التشريعات التقليدية قد تصورت وجوده، وهو المستهلك الإلكتروني. ما يميز هذا الأخير عن سابقه أنه لا يرى ما يشتري، ولا يعرف دائما من يبيع له، ويدفع قبل أن يستلم، ويترك خلفه أثرا رقميا من البيانات الشخصية قد يستغل في غير مصلحته. هذه الوضعية، هي ما دفعت المشرع الجزائري إلى إصدار القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، محاولا من خلاله وضع إطار قانوني ينظم هذه العلاقة ويحمي الطرف الأضعف فيها. غير أن مجرد صدور النص لا يعني اكتمال الحماية، لذلك نطرح الإشكالية التالية: هل حدد المشرع هوية هذا المستهلك الجديد بما يكفي من الدقة والوضوح؟ وهل جاءت الضمانات المقررة له متناسبة مع طبيعة المخاطر التي يواجهها في البيئة الرقمية؟

- اللقب والاسم: أيت مولود سامية
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري (كلية الحقوق و العلوم السياسية)
- رقم الهاتف: 0665306744
- البريد الإلكتروني: samia.ait_mouloud@ummtto.dz
- عنوان المداخلة:

" حدود الحماية الجزائرية للمستهلك الإلكتروني في البيئة الرقمية: دراسة في القانون الجزائري "

"

ملخص المداخلة:

يشهد الفضاء الرقمي توسعا متزايدا في المعاملات الإلكترونية، مما أفرز نمطا جديدا من الاستهلاك يقوم على التعاقد عن بُعد وتبادل البيانات عبر الوسائط الرقمية، وهو ما جعل المستهلك الإلكتروني في موقع أكثر هشاشة مقارنة بالمستهلك التقليدي، بالنظر إلى ما يعتره من مخاطر تتعلق بالغش الإلكتروني والتضليل الإعلاني، والاعتماد على البيانات الشخصية، وانتهاك الخصوصية، بالإضافة إلى الممارسات التجارية غير المشروعة التي قد تمس إرادته التعاقدية وأمنه المعلوماتي.

لهذه الأسباب سعى المشرع الجزائري إلى إرساء حماية قانونية للمستهلك الإلكتروني، من خلال جملة من النصوص التشريعية المتفرقة، لا سيما تلك المنظمة للتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك ومكافحة الجرائم المعلوماتية، إلى جانب الأحكام الجزائية التي تجرم الأفعال الماسة بالثقة والأمن في البيئة الرقمية. غير أن الطابع المتسارع للتحول الرقمي وتطور الأساليب الاحتيالية يطرح إشكالية مدى كفاية الحماية الجزائية القائمة وقدرتها على مواكبة خصوصية المعاملات الإلكترونية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة حدود الحماية الجزائية المقررة للمستهلك الإلكتروني، أي هل وفق المشرع الجزائري في توفير حماية جزائية فعالة للمستهلك في البيئة الرقمية، من خلال الوقوف على أهم النصوص القانونية ذات الصلة وتحليل صور الحماية التي توفرها، مع تقييم مدى فعاليتها ف مواجهة الجرائم والمخاطر الرقمية المستحدثة، والكشف عن أوجه القصور التشريعي التي تد من فعالية هذه الحماية.

وتعتمد الدراسة، للإجابة عن الإشكالية التي يثيرها هذا الموضوع على محورين:

- يتناول المحور الأول الإطار القانوني للحماية الجزائية للمستهلك الإلكتروني في التشريع الجزائري.
- ويتناول المحور الثاني أوجه قصور هذه الحماية من خلال إبراز التحديات التي تواجه فعاليتها في البيئة الرقمية.

- اللقب والاسم: أعراب كميلة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة قسم " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0560 74 50 30
- البريد الإلكتروني: kamila.arab@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني من جريمتي الغش والخداع في ظل تطور التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

أدى التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار استخدام شبكة الإنترنت إلى ظهور أنماط جديدة من المعاملات التجارية، لاسيما التجارة الإلكترونية التي أصبحت من أهم وسائل التبادل الاقتصادي في العصر الحديث، وقد ساهم هذا التطور في تسهيل عمليات البيع والشراء وتوفير الوقت والجهد للمستهلك، غير أنه في المقابل أفرز العديد من المخاطر التي تهدد المستهلك الإلكتروني، خاصة ما تعلق بجرائم الغش والخداع الإلكتروني التي أصبحت تمارس بوسائل تقنية حديثة يصعب أحيانا اكتشافها أو إثباتها.

يُقصد بالغش والخداع الإلكتروني مختلف الممارسات الاحتيالية التي تستهدف تضليل المستهلك عبر الوسائط الرقمية، سواء من خلال تقديم بيانات كاذبة بشأن المنتجات أو الخدمات، أو استعمال وسائل إلكترونية تهدف إلى الإيقاع بالمستهلك ودفعه إلى التعاقد بناءً على معلومات غير صحيحة، وقد أدى تزايد هذه الجرائم إلى المساس بثقة الأفراد في المعاملات الإلكترونية، الأمر الذي دفع مختلف التشريعات إلى التدخل من أجل توفير حماية قانونية فعالة للمستهلك الإلكتروني.

سعى المشرع الجزائري في هذا الإطار إلى مواكبة التطورات الرقمية من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية التي تهدف إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية المستهلك، ومن بينها القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، وقانون حماية المستهلك وقمع الغش، بالإضافة إلى النصوص الجزائية التي تجرم أفعال الغش والخداع الإلكتروني وتحدد العقوبات المقررة لها.

وعليه، تبرز أهمية دراسة الحماية الجزائية للمستهلك الإلكتروني باعتبارها وسيلة قانونية أساسية لردع الممارسات الاحتيالية وضمان أمن المعاملات الإلكترونية، مما يثير التساؤل حول مدى فعالية التشريع الجزائري في توفير حماية جزائية كافية للمستهلك الإلكتروني من جرائم الغش والخداع الإلكتروني؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتطرق إلى حماية المستهلك الإلكتروني من جريمة الغش (المحور الأول)، ثم إلى حماية المستهلك الإلكتروني من جريمة الخداع (المحور الثاني).

- اللقب والاسم: شريط نسييم
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم "ب"
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق جامعة تيبازة
- رقم الهاتف: 0661.41.22.17
- البريد الإلكتروني: cherit.nassime@univ-tipaza.dz
- عنوان المداخلة:

"مستقبل المنافسة في عصر الأسواق الرقمية"

ملخص المداخلة:

تهدف هذه المداخلة لإعطاء تصور حقيقي عن مستقبل المنافسة في عصر الأسواق الرقمية، فضلا عن ذلك تسعى هذه المداخلة لتبيان وإبراز مجمل التحديات التي تواجهها القواعد التقليدية المنظمة للمنافسة خاصة في ظل الانتشار الواسع وغير المسبوق للمعاملات التجارية الرقمية العابرة للحدود. ناهيك عن ذلك تسعى هذه المداخلة لإعطاء نظرة أكثر شمولية بشأن التطلعات المنتظرة لمواكبة متطلبات المرحلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاجة التشريع الجزائري لنظام قانوني خاص يوطر المنافسة في عصر التحول الرقمي.

- اللقب والاسم: هنان عبد القادر
- الدرجة العلمية: دكتوراه "علوم" في العلوم الإسلامية
- الرتبة العلمية: أستاذ مساعد مؤقت
- الهيئة المستخدمة: كلية العلوم الإسلامية (خروبة) بجامعة الجزائر - 1
- رقم الهاتف: 0655265354
- البريد الإلكتروني: hennane1980@gmail.com

عنوان المداخلة:

" أخلاقيات المنافسة في التجارة الإلكترونية بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتشريعات الرقمية المعاصرة "

ملخص المداخلة:

أفرزت التجارة الإلكترونية واقعا اقتصاديا جديداً تجاوز المفاهيم التقليدية للمنافسة، بفعل هيمنة المنصات الرقمية، والتسويق الخوارزمي، والاستغلال المكثف لبيانات المستهلكين، الأمر الذي أدى إلى بروز ممارسات رقمية تمسّ بشفافية السوق وتكافؤ الفرص، كالتضليل الإلكتروني، والتسعير التمييزي، والاحتكار الرقمي. وفي ظل محدودية المقاربات القانونية التقليدية في مواجهة هذه التحولات المتسارعة، تبرز الحاجة إلى استحضار البعد الأخلاقي كآلية مكّلة لضبط المعاملات داخل الأسواق الرقمية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز قدرة مبادئ الاقتصاد الإسلامي على تقديم إطار قيمى متكامل لتنظيم المنافسة في التجارة الإلكترونية، انطلاقاً مما تقرره الشريعة الإسلامية من قواعد تقوم على منع الغش والاحتكار والتدليس والإضرار بالمستهلك، وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية والأمانة في المعاملات التجارية، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق التوازن داخل السوق. مع محاولة مقارنتها بالتشريعات الرقمية المعاصرة، ومدى فعاليتها في ضبط سلوك الفاعلين الاقتصاديين.

تتطلب هذه الدراسة من إشكالية مفادها: **إلى أي مدى يمكن لمبادئ الاقتصاد الإسلامي أن تساهم في بناء منظومة أخلاقية فعالة لحماية المنافسة في البيئة الرقمية، مقارنة بما تقرره التشريعات الرقمية المعاصرة؟** وتهدف الدراسة إلى تحليل الأسس الأخلاقية للمنافسة في الاقتصاد الإسلامي، ورصد أبرز صور الممارسات غير المشروعة في الأسواق الإلكترونية، مع تقييم فعالية التنظيمات القانونية الحديثة في الحد منها، واستكشاف إمكانية توظيف المقاربة المقاصدية في تطوير حماية أكثر كفاءة للمنافسة الإلكترونية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المبادئ الفقهية والقواعد القانونية المنظمة للمنافسة الإلكترونية، إلى جانب المنهج المقارن لبيان أوجه التقارب والاختلاف بين أحكام الاقتصاد الإسلامي والتشريعات الرقمية الحديثة في معالجة الانحرافات الأخلاقية داخل الأسواق الإلكترونية.

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك منظومة أخلاقية مرنة وقابلة للتكيف مع البيئة الرقمية الحديثة، قادرة على الحد من الممارسات الاحتكارية والتضليلية في التجارة الإلكترونية، كما تبين أن التشريعات الرقمية المعاصرة . رغم تطورها . ما تزال تواجه صعوبات عملية في مواكبة التحولات التقنية المتسارعة، خاصة فيما يتعلق بالهيمنة الرقمية والتلاعب الخوارزمي واستغلال البيانات الشخصية. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير إطار تشريعي رقمي متكامل يستلهم المبادئ الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي، مع تعزيز آليات الرقابة الرقمية، وتكريس الشفافية الإلكترونية، وتفعيل دور الهيئات المختصة في حماية المنافسة والمستهلك داخل الأسواق الإلكترونية.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

- اللقب والاسم: أيت يوسف صبرينة

- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة أ

- الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري، تيزي وزو (كلية الحقوق والعلوم السياسية)

- البريد الإلكتروني: sabrina.aityoucef@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

"قواعد المنافسة في ظل التحول الرقمي: قراءة في المستجدات التشريعية والمؤسسية"

ملخص المداخلة:

أحدث التحول الرقمي تغيرات جوهرية في بنية الأسواق وأساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث أفرزت الرقمنة أنماطاً جديدة من المعاملات التجارية تقوم على المنصات الرقمية والبيانات الضخمة والخوارزميات الذكية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات التنافسية بين الفاعلين الاقتصاديين. وقد نتج عن هذا الواقع ظهور تحديات غير مسبقة أمام قواعد المنافسة التقليدية التي صُممت أساساً لتنظيم الأسواق التقليدية، مما أثار تساؤلات متزايدة حول مدى قدرتها على مواكبة التحولات التي فرضها الاقتصاد الرقمي.

وتتجلى هذه التحديات في صعوبة تحديد السوق المعنية في البيئة الرقمية، وتعدد آليات إثبات الوضع المهيمن، وبروز ممارسات جديدة قد تؤثر على المنافسة المشروعة، على غرار احتكار البيانات، والتفضيل الذاتي للمنصات الرقمية، والتسعير الخوارزمي، فضلاً عن تنامي القوة الاقتصادية للمنصات الرقمية الكبرى. وقد دفع ذلك العديد من التشريعات والسلطات المختصة بالمنافسة إلى مراجعة أدواتها القانونية والرقابية، من خلال استحداث قواعد جديدة وتطوير آليات التدخل بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية المنافسة في السوق.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات التحول الرقمي على قواعد المنافسة، من خلال إبراز أهم التحديات التي تواجه تطبيقها في البيئة الرقمية، والوقوف على أبرز المستجدات التشريعية والمؤسسية التي برزت لمواجهة هذه التحديات، مع استشراف مدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير منظومة المنافسة بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

وتكتسي الدراسة أهميتها من تنامي دور التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في توجيه النشاط الاقتصادي، ومن الحاجة إلى إعادة التفكير في فعالية قواعد المنافسة التقليدية في مواجهة الممارسات المستجدة داخل الأسواق الرقمية، بما يضمن حماية المنافسة الحرة وتحقيق الأمن القانوني والاقتصادي.

الإشكالية:

إلى أي مدى استجابت قواعد المنافسة للتحولات التي فرضها الاقتصاد الرقمي، وما مدى فعالية المستجدات التشريعية والمؤسسية في ضمان حماية المنافسة داخل الأسواق الرقمية؟

- اللقب والاسم: أيت شعلال لياس
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "
- الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري، تيزي وزو (كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- البريد الإلكتروني: lyes.ait-chalal@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" حماية المنافسة في البيئة الرقمية: قراءة في التشريع الجزائري للتجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

أدى التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية وانتشار التجارة الإلكترونية إلى إحداث تحولات جوهرية في طبيعة الأسواق وطرق ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أفرز أنماطا جديدة من الممارسات والمنافسة يستدعي تطوير الأطر القانونية الكفيلة لضمان نزاهة السوق وحماية المنافسة. وفي هذا السياق تكتسي مسألة حماية المنافسة في البيئة الرقمية أهمية خاصة، بالنظر إلى خصوصية المنصات الرقمية، وقوة تأثير البيانات، وظهور فاعلين اقتصاديين يمتلكون قدرة كبيرة علي التحكم في الأسواق الرقمية.

- اللقب والاسم: بوعجاجة منال
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " ب "
- الهيئة المستخدمة: جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
- رقم الهاتف: 0663.48.33.89
- البريد الإلكتروني: m.bouadjadja@univ-setif2.dz
- عنوان المداخلة:

" مفهوم المؤسسة طبقا للأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة: أي تكيف في ظل البيئة
الرقمية؟ "

ملخص المداخلة:

أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة بهدف حماية المنافسة في السوق وحظر كل الممارسات المقيدة لها قصد تحقيق الفعالية الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المستهلك، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تم تعديل الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة مرتين سنة 2008 و 2010، غير أن التطورات الحاصلة في المجال الرقمي أدت إلى التحول من البيئة العادية إلى البيئة الرقمية وغزو هذه الأخيرة لكل المجالات خاصة المجال الاقتصادي، فلم يعد التغيير اليوم نتيجة التحول في السياسات الاقتصادية والتجارية المتبعة بل نتيجة ظهور بنية تحتية جديدة قوامها البيانات والخوارزميات والمنصات الرقمية...، الأمر الذي فرض ضرورة البحث في مدة كفاية وقدرة الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة على التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة التي أدت إلى خلق ممارسات جديدة تقيد المنافسة تختلف عن تلك المحظورة في نصوصه.

في مواجهة لنصوص الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة مع الواقع الجديد، وجد الأمر السالف الذكر نفسه متأثرا بهذه البيئة، حيث واجه تطبيق نصوصه تحديات على مستوى الواقع بدءا بمفهوم المؤسسة التي تعتبر أول خاضع ومخاطب بنصوصه، والتي تعرف طبقا للمادة 3 منه على أنها كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاط الإنتاج والتوزيع والخدمات والاستيراد، حيث يستنتج من هذا التعريف أن مصطلح المؤسسة مصطلح عاما وواسعا يندرج ضمنه العديد من الأشخاص، يتخذ العديد من الأشكال، فقد تكون مؤسسة شخص طبيعي ولو كان وحيدا وقد تكون شخص معنوي، قد تكون ضخمة وقد تكون مؤسسة متوسطة، وقد تكون مؤسسة صغيرة أو مصغرة، سواء كانت تنتمي إلى أشخاص القانون الخاص أو أشخاص القانون العام، شخص تجاري أو شخص مدني، أجنبي أو وطني، سواء كانت تمارس نشاطها في بيئة عادية أو في بيئة رقمية، فتعريف المشرع الجزائري للمؤسسة يمكن له أن يستوعب البيئة الرقمية الحديثة وهو تكرر تحت اصطلاح أيا كانت طبيعته.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

بناء على ما سبق، تعرف المؤسسة الرقمية بأنها: مؤسسة تقوم على بنية تحتية برمجية تربط بشكل مباشر أكثر من مستخدم وتسهل تفاعلهم وتبادل القيمة بينهم، ومن بين المؤسسات التي تتواجد في البيئة الرقمية: المؤسسات التي تقدم الوساطة عبر الخط، محركات البحث عبر الخط، خدمات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الخط، خدمات منصات توزيع الفيديوهات، المساعدة الافتراضية، خدمات التسويق عبر الخط، نظام الاستغلال...

صحيح أن نص المادة 2 من الأمر رقم 03-03 سالف الذكر يمتد ليشمل مفهوم المؤسسة الرقمية، غير أن خضوع المؤسسة لقانون المنافسة يتطلب توافر مجموعة من الشروط التي تمتد هي الأخرى للمؤسسة في البيئة الرقمية، أولها وأهمها ضرورة ممارسة نشاط اقتصادي بصورة مستقلة.

فبالنسبة لممارسة النشاط الاقتصادي المتمثل في الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات لا يختلف بين البيئة العادية والبيئة الرقمية، فالمشرع الجزائري أطلق وصف المؤسسة على كل من يمارس نشاط اقتصادي ولو كان رقمي، فيمكن أن يكون الإنتاج رقمي كتطوير تطبيق، انشاء نموذج ذكاء اصطناعي...، ويمكن أن يكون التوزيع رقمي كما هو الشأن بالنسبة لتوزيع التطبيق على google play، بث فيديو، توصيل خدمة...، ويمكن أن تكون الخدمات رقمية كما هو الشأن بالنسبة للبث، التوصل، التخزين السحابي، تقديم خدمة الوساطة بين البائع والمشتري...، غير أن خصوصية النشاط الاقتصادي في البيئة الرقمية يكمن في عنصر المجانية واختفاء المقابل النقدي، غياب الحدود المادية، تحول دور المؤسسة إلى وسيط في أغلب الحالات فلم تعد تقتصر مهمتها على إنتاج السلع بل أصبحت تنتج أسواقا وتحتكر الوصول للأسواق وهو الأمر الذي نوقش في قضايا قوئل، وبالتالي فالبيئة الرقمية لم تمس بمفهوم لنشاط اقتصادي بل أثرت على المؤشرات المعتمد عليها من أجل إثبات وجود النشاط وقوة الفاعل فيه.

أما بالنسبة لعنصر الاستقلالية كشرط لاكتساب صفة المؤسسة طبقا للأمر رقم 03-03 سالف الذكر، فهو شرط مكرس في البيئة التقليدية والبيئة الرقمية، مع اختلاف هذه الأخيرة في المؤشرات المعتمد عليها التي تتحدد بالاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بالسعر وترتيب ظهور المؤسسة في المنصة وقدرتها على التعامل مع منصة أخرى وحقوق الزبائن...، الاستقلالية في تحمل المخاطر الاقتصادية، الاستقلالية السوقية المتمثلة في علاقة المؤسسة بالزبائن بعيدا عن المنصة الرقمية من خلال بناء علاقة مباشرة مع الزبائن وحرية الخروج من المنصة...، وعليه فغياب أحد هذه العناصر كقيام المنصة بفرض السعر النهائي، تحكم المنصة في العلاقة مع الزبائن...

بناء على ما سبق، فالمؤسسة الرقمية كيان اقتصادي يمارس نشاطا اقتصاديا بالاعتماد على بنية تحتية رقمية، يخلق قيمة ويستحوذ عليها من خلال جمع البيانات ومعالجتها واستخدام الخوارزميات والمنصات الإلكترونية لربط أطراف متعددة أو لتقديم خدمات ومنتجات رقمية، لهذا ارتأينا أن تكون هذه الجزئية موضوع

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

مداخلة في هذا الملتقى في ظل إشكالية محددة تتعلق بمدى كفاية نصوص الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة لتحديد مفهوم المؤسسة في ظل تحديات البيئة الرقمية؟

المحور الأول: مدى استيعاب المفهوم التقليدي للمؤسسة مفهوم المؤسسة الرقمية

أولاً: تعريف المؤسسة بين البيئة التقليدية والبيئة الرقمية

ثانياً: نماذج تطبيقية عن المؤسسة الرقمية

المحور الثاني: شروط اكتساب صفة المؤسسة في ظل البيئة الرقمية

أولاً: ضرورة ممارسة نشاط اقتصادي

ثانياً: ضرورة ممارسة النشاط بصورة مستقلة

- اللقب والاسم: جحنيط خديجة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة قسم ب
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج
- رقم الهاتف: 0664423866
- البريد الإلكتروني: khadidja.djahnit@univ-bba.dz

عنوان المداخلة:

" فعالية قواعد المنافسة في مواجهة الممارسات الاحتكارية للمنصات الرقمية في
الجزائر "

ملخص المداخلة:

تشكل المنصات الرقمية اليوم أحد أبرز الفاعلين الاقتصاديين في ظل تسارع التحول الرقمي وانتشار التجارة الإلكترونية، حيث أفرز هذا الواقع نماذج اقتصادية جديدة تقوم على توظيف البيانات الضخمة، والاستفادة من تأثيرات الشبكات، واعتماد الخوارزميات الذكية. وقد أدى ذلك إلى بروز أشكال حديثة من الممارسات الاحتكارية التي قد تمس بحرية المنافسة وتخل بتوازن الأسواق الرقمية، مما يطرح إشكالية مدى كفاية قواعد المنافسة التقليدية في مواجهة هذه التحولات المستجدة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى نجاعة قواعد المنافسة في التصدي للممارسات الاحتكارية التي تمارسها المنصات الرقمية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة الإطار القانوني المنظم للمنافسة، ورصد أبرز صور السلوكيات المنافية لها في البيئة الرقمية، إلى جانب تقييم دور مجلس المنافسة والآليات القانونية المتاحة لمواجهتها. كما يسعى إلى الوقوف على مدى قدرة التشريع الجزائري على مواكبة التحولات العميقة التي فرضها الاقتصاد الرقمي، وضمان حماية كل من المنافسة والمستهلك داخل الأسواق الإلكترونية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في التزايد المستمر لنفوذ المنصات الرقمية داخل السوق الجزائرية، وما قد يترتب عن ذلك من مخاطر تتعلق بسوء استغلال الوضع المهيمن، والتحكم في تدفق البيانات، وإقصاء المنافسين المحتملين، خاصة في ظل محدودية النصوص القانونية الموجهة بشكل مباشر لتنظيم المنافسة في البيئة الرقمية. وهو ما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في الإطار القانوني الحالي، من أجل مواجهة الممارسات الاحتكارية الحديثة التي تختلف في طبيعتها وآلياتها عن الأشكال التقليدية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة يشكل إطاراً قانونياً عاماً يمكن الاعتماد عليه لمكافحة الممارسات المنافسة للمنافسة في الأسواق الرقمية، إلا أن فعاليته تبقى محدودة أمام خصوصيات المنصات الرقمية وتعقيد نماذج عملها. كما أبرزت النتائج ضرورة تطوير المنظومة التشريعية الجزائرية عبر إدراج قواعد خاصة بالأسواق الرقمية، وتعزيز صلاحيات مجلس المنافسة، واعتماد آليات أكثر فعالية لمراقبة استخدام البيانات والخوارزميات، مع الاستفادة من التجارب المقارنة، لاسيما تجربة الاتحاد الأوروبي في إطار قانون الأسواق الرقمية (Digital Markets Act) وغيرها من التنظيمات الحديثة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

Abstract

Digital platforms today constitute one of the most prominent economic actors in the context of accelerating digital transformation and the expansion of e-commerce. This reality has given rise to new economic models based on the exploitation of big data, the leveraging of network effects, and the use of intelligent algorithms. Consequently, new forms of anti-competitive practices have emerged that may undermine competition and disrupt the balance of digital markets, raising the question of whether traditional competition law rules remain sufficient to address these evolving developments.

This research aims to analyze the effectiveness of competition law rules in addressing anti-competitive practices carried out by digital platforms in Algeria. It does so by examining the legal framework governing competition, identifying the main forms of anti-competitive conduct in the digital environment, and assessing the role of the Competition Council as well as the available legal mechanisms for enforcement. The study also seeks to evaluate the extent to which Algerian legislation is capable of keeping pace with the profound transformations brought about by the digital economy, while ensuring the protection of both competition and consumers within online markets.

The importance of this topic lies in the growing influence of digital platforms within the Algerian market, and the potential risks arising from abuse of dominant positions, control over data flows, and exclusion of potential competitors, particularly in light of the limited legal provisions directly addressing competition in the digital environment. This underscores the need to reconsider the current legal framework in order to confront modern forms of anti-competitive practices that differ in nature and mechanisms from traditional ones.

The study concludes that Ordinance No. 03-03 on competition provides a general legal framework that can be relied upon to combat anti-competitive practices in digital markets ; however, its effectiveness remains limited in light of the specific characteristics of digital platforms and the complexity of their business models. The findings also highlight the necessity of developing the Algerian legislative framework by introducing specific rules for digital markets, strengthening the powers of the Competition Council,

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

and adopting more effective mechanisms for monitoring the use of data and algorithms, while drawing on comparative experiences, particularly the European Union's Digital Markets Act and other recent regulatory frameworks related to the digital economy.

- اللقب والاسم: أبو طير فتح
- الرتبة العلمية: طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- التخصص: قانون عام
- رقم الهاتف: 0654051954
- البريد الإلكتروني: fath.abouteir@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" دور القضاء الدولي في مكافحة جرائم التجارة الإلكترونية "

The Role of International Jurisdiction in Combating E-Commerce Crimes

ملخص المداخلة:

تمهيد:

أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر التطور التكنولوجي والاقتصادي المعاصر، حيث ساهمت شبكة الإنترنت في تسهيل المعاملات التجارية الدولية وتوسيع نطاق الأسواق العالمية. غير أن هذا التطور أفرز العديد من الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، مثل الاحتيال الإلكتروني، سرقة البيانات البنكية، اختراق الأنظمة المعلوماتية، غسل الأموال الرقمية، والتلاعب بالعقود الإلكترونية. وقد أدت الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم إلى إثارة إشكاليات قانونية تتعلق باختصاص القضاء الدولي، وتحديد المحكمة المختصة، والقانون الواجب التطبيق، وآليات التعاون القضائي الدولي. وتُعرف جرائم التجارة الإلكترونية بأنها الأفعال غير المشروعة التي تُرتكب بواسطة الوسائل الإلكترونية أو عبر شبكة الإنترنت بهدف تحقيق منفعة مالية غير قانونية أو الإضرار بالمستهلكين أو المؤسسات التجارية. وقد دفعت هذه الجرائم المجتمع الدولي إلى وضع قواعد قانونية واتفاقيات دولية تهدف إلى مكافحة الجرائم السيبرانية وتنظيم التجارة الإلكترونية.

أولاً: مفهوم القضاء الدولي في مجال التجارة الإلكترونية

يقصد بالقضاء الدولي مجموعة القواعد والهيئات القضائية المختصة بالنظر في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، خاصة عندما تكون أطراف النزاع من دول مختلفة أو عندما ترتكب الجريمة الإلكترونية عبر عدة دول.

وتكمن أهمية القضاء الدولي في جرائم التجارة الإلكترونية في:

- _ تحديد الجهة القضائية المختصة بالنظر في النزاع.
- _ حماية حقوق المستهلك الإلكتروني.
- _ ضمان تنفيذ الأحكام القضائية عبر الحدود.
- _ تعزيز التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

وقد واجه القضاء التقليدي صعوبات كبيرة في التعامل مع البيئة الرقمية، بسبب غياب الحدود الجغرافية للإنترنت وصعوبة تحديد مكان ارتكاب الجريمة الإلكترونية.

ثانياً: صور جرائم التجارة الإلكترونية

تتنوع جرائم التجارة الإلكترونية وفقاً لطبيعتها وآثارها القانونية، ومن أبرزها:

1. الاحتيال الإلكتروني:

ويتمثل في استخدام الوسائل الرقمية لخداع المستهلكين أو الاستيلاء على أموالهم بطرق غير مشروعة، مثل إنشاء متاجر وهمية أو استخدام بطاقات دفع مسروقة.

2. اختراق الأنظمة المعلوماتية:

ويشمل الدخول غير المشروع إلى المواقع الإلكترونية أو قواعد البيانات الخاصة بالشركات التجارية بهدف سرقة المعلومات أو تعطيل الأنظمة.

3. التزوير الإلكتروني:

ويشمل تزوير التوقيعات الإلكترونية أو العقود الرقمية أو البيانات التجارية.

4. انتهاك حقوق الملكية الفكرية:

مثل قرصنة البرامج الإلكترونية وتقليد العلامات التجارية عبر الإنترنت.

5. غسل الأموال الإلكترونية:

ويتم من خلال تحويل الأموال غير المشروعة باستخدام العملات الرقمية أو المنصات الإلكترونية، وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أن التطور التكنولوجي أوجد تحديات قانونية جديدة تتطلب تحديث التشريعات الوطنية والدولية لمواكبة البيئة الرقمية .

ثالثاً: الاختصاص القضائي الدولي في جرائم التجارة الإلكترونية

يُعد الاختصاص القضائي من أهم الإشكاليات القانونية في الجرائم الإلكترونية، إذ يصعب تحديد الدولة المختصة بمحاكمة الجاني عندما ترتكب الجريمة عبر الإنترنت. وتعتمد الدول عادة على عدة معايير لتحديد الاختصاص، أهمها:

1. المعيار الإقليمي

ويقضي باختصاص محاكم الدولة التي ارتكبت الجريمة داخل إقليمها.

2. المعيار الشخصي

ويعتمد على جنسية الجاني أو الضحية.

3. معيار الضرر

ويمنح الاختصاص للدولة التي تحقق فيها الضرر الناتج عن الجريمة الإلكترونية.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

إلا أن الطبيعة العابرة للحدود للإنترنت جعلت هذه المعايير التقليدية غير كافية أحياناً، مما استوجب تطوير قواعد جديدة أكثر ملاءمة للجرائم الإلكترونية.

رابعاً: التعاون الدولي لمكافحة جرائم التجارة الإلكترونية

نظراً للطابع الدولي للجرائم الإلكترونية، أصبح التعاون القضائي والأمني بين الدول ضرورة حتمية، ويتجسد ذلك في:

_ تبادل المعلومات والخبرات التقنية.

_ تسليم المجرمين.

_ المساعدة القضائية الدولية.

_ توحيد التشريعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.

ومن أهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال:

_ اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

_ قوانين الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

كما عملت العديد من الدول على إنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الجرائم السيبرانية وتطوير وسائل التحقيق الرقمي.

خامساً: موقف التشريعات الجزائرية

اهتمت التشريعات العربية بتنظيم التجارة الإلكترونية وتجريم الاعتداءات المرتبطة بها، حيث أصدرت الجزائر القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي وضع إطاراً قانونياً للمعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك الإلكتروني.

غير أن التطبيق العملي ما يزال يواجه عدة تحديات، أهمها:

_ صعوبة إثبات الجريمة الإلكترونية.

_ ضعف التعاون الدولي في بعض الحالات.

_ التطور السريع للوسائل التقنية المستخدمة في ارتكاب الجرائم.

وقد أشار الباحثون إلى أن الجرائم الإلكترونية تتطلب آليات قانونية حديثة تختلف عن الوسائل التقليدية للقضاء الجنائي.

خاتمة:

أصبحت جرائم التجارة الإلكترونية من أخطر الجرائم الحديثة نظراً لارتباطها بالتكنولوجيا والفضاء الرقمي العابر للحدود. وقد فرضت هذه الجرائم تحديات كبيرة على القضاء الدولي، خاصة فيما يتعلق بالاختصاص القضائي والإثبات والتعاون الدولي.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

ولذلك أصبح من الضروري تطوير التشريعات الوطنية والدولية، وتعزيز التعاون القضائي والأمني بين الدول، وتحديث وسائل التحقيق الرقمي بما يضمن مكافحة فعالة لجرائم التجارة الإلكترونية وحماية المعاملات التجارية الإلكترونية الدولية.

English Summary:

E-commerce has become one of the most important aspects of the digital economy. However, the rapid growth of online commercial transactions has also led to the emergence of various electronic crimes such as online fraud, hacking, identity theft, electronic forgery, and money laundering.

These crimes are characterized by their transnational nature, which creates major legal challenges regarding international jurisdiction and the applicable law. Traditional judicial rules are often insufficient because electronic crimes may involve offenders, victims, and servers located in different countries.

International judiciary plays a significant role in determining the competent court, protecting electronic consumers, and ensuring international judicial cooperation. Countries rely on several criteria to determine jurisdiction, including territorial jurisdiction, personal jurisdiction, and the place where the damage occurred.

International organizations, especially UNCITRAL, have developed legal frameworks to regulate electronic commerce and electronic signatures. In addition, international cooperation through extradition agreements and judicial assistance has become essential in combating cybercrime.

Algerian legislation has also addressed this issue through Law 18-05 related to electronic commerce. Nevertheless, practical challenges remain, particularly concerning digital evidence and international cooperation.

In conclusion, combating e-commerce crimes requires modern legislation, effective international judicial cooperation, and advanced technical mechanisms capable of addressing the evolving nature of cybercrime.

- اللقب والاسم: إدريموش أمال
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري، تيزي وزو (كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- رقم الهاتف: 0552929766
- البريد الإلكتروني: amel.idrenmouche@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" قراءة في الأساس القانوني لمبدأ حرية المنافسة في التشريع الجزائري "

ملخص المداخلة:

تعتبر المنافسة من المبادئ الجديدة التي تبناها المشرع الجزائري من خلال الإصلاحات التي عرفها الدستور الجزائري، باعتبارها حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية والقانونية التي عرفتها الجزائر انطلاقا من دستور 1989، تلتها سلسلة من النصوص القانونية المتنوعة التي سارت في هذا النهج. يتم التركيز من خلال المداخلة على البحث في الأساس القانوني للمنافسة في التشريع الجزائري.

- اللقب والاسم: بعزیز حسیبة
- الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه لدى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: hassibabazizdoc@gmail.com

عنوان المداخلة:

" التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك في الجزائر "

"E-Commerce and Consumer Protection in Algeria"

ملخص المداخلة:

تتناول هذه المداخلة موضوع التجارة الإلكترونية باعتبارها سوقاً رقمية حديثة أفرزها التطور التكنولوجي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت فضاءً جديداً لتبادل السلع والخدمات بين مختلف الأطراف. وتبرز أهمية هذا النمط التجاري في كونه يساهم في تنشيط المعاملات الاقتصادية وتوسيع دائرة المنافسة، إلا أنه يطرح في المقابل تحديات قانونية تتعلق بحماية المستهلك الإلكتروني. وفي هذا السياق، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني المنظم لحماية المستهلك في الجزائر، خاصة في ظل القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والقانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ومدى كفايتها لمواجهة المخاطر المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية مثل الغش، الإعلانات المضللة، وعدم احترام شروط التعاقد الإلكتروني. وتخلص الدراسة إلى أن حماية المستهلك في البيئة الرقمية تتطلب تعزيز الآليات القانونية والرقابية، وتطوير الوعي الاستهلاكي، بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية التجارة الإلكترونية وضمان حقوق المستهلك.

Abstract:

This paper addresses e-commerce as a modern digital market that has emerged due to technological development and the shift toward a digital economy. It has become a new space for exchanging goods and services between various parties.

E-commerce plays an important role in boosting economic transactions and expanding competition; however, it raises significant legal challenges related to consumer protection in the digital environment.

In this context, the study highlights the Algerian legal framework governing consumer protection, particularly Law 18-05 on electronic commerce and Law 09-03 on consumer protection and fraud repression, and examines their effectiveness in addressing risks such as fraud, misleading advertising, and non-compliance with electronic contracting conditions.

The study concludes that consumer protection in the digital environment requires strengthening legal and regulatory mechanisms, as well as enhancing consumer awareness, in order to achieve a balance between the freedom of e-commerce and the protection of consumer rights.

- اللقب والاسم: سواعدي أحلام
- الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه
- مؤسسة الإلتقاء : جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-
- رقم الهاتف: 0663668593
- البريد الإلكتروني: ahlem.souaadi@univ-jijel.dz

عنوان المداخلة:

" الآليات القانونية لحماية المستهلك في العقود البنكية الإلكترونية في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى؛ التفصيل في الآليات القانونية التي أوجدها المشرع الجزائري لحماية المستهلك في العقود البنكية الإلكترونية في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية، وذلك بإبراز مختلف الآليات المتفرقة في مختلف النصوص القانونية المتعلقة بحماية المستهلك وقمع الغش رقم 09-03، والقانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، وأخيرا قانون التجارة الإلكترونية رقم 09-18.

كرس المشرع الجزائري هذه الآليات القانونية قصد التصدي لحالة الضعف التي يتمركز فيها الزبون المستهلك في مواجهة البنك والتي تنتج مراكز تعاقدية غير متكافئة هذا من جهة، من جهة أخرى اعتماد البنوك لأسلوب التعاقد النموذجي، والتي تفرض على الزبون المستهلك ولا يكون له سوى قبول أو رفض التعاقد دون إمكانية مناقشة بنوده وحتى دون إمكانية فهم شروط العقد لما تسم به من صيغة فنية دقيقة واعتماد مصطلحات وألفاظ قد لا يفهمها الزبون ورغم ذلك ولحاجته للخدمة البنكية المطلوبة يقدم على التعاقد، وما يزيد التعقيد أن يتم هذا التعاقد في بيئة إلكترونية يكون التعاقد فيها عن بعد، وحتى قد يكون تحت ضغط الدعاية والإشهار الإلكتروني المغربي.

الأمر الذي يدفع لطرح الإشكالية التالية: فيا تتمثل الآليات القانونية التي تهدف إلى حماية الزبون المستهلك في العقود البنكية الإلكترونية في ظل قانون المعاملات التجارية الإلكترونية؟.

للإجابة على هذه الإشكالية؛ يتم معالجة الموضوع من خلال نقطتين أساسيتين:

المبحث الأول: الآليات القانونية لحماية المستهلك الإلكتروني في مرحلة تكوين العقود البنكية الإلكترونية.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

يتم من خلال هذا المبحث التفصيل في الآليات القانونية التي كرسها المشرع في مختلف النصوص القانونية - المذكورة أعلاه- لحماية المستهلك في المعاملات التجارية البنكية الالكترونية في مرحلة تكوين العقد من: التزام البنك الإلكتروني بالإعلام، حماية المستهلك الإلكتروني من الدعاية والإشهار الإلكتروني المظلل.

المبحث الثاني: الآليات القانونية لحماية المستهلك الإلكتروني في مرحلة تنفيذ العقود البنكية الإلكترونية.

أما من خلال هذا المبحث يتم التفصيل كذلك في الآليات القانونية التي كرسها المشرع في مختلف النصوص القانونية - المذكورة أعلاه- لحماية المستهلك في المعاملات التجارية البنكية الالكترونية في مرحلة تنفيذ العقد من: حق المستهلك الإلكتروني في الرجوع عن العقد الإلكتروني البنكي، وكذلك حماية المستهلك الإلكترونية من خلال مواجهة الشروط التعسفية في العقود البنكية النموذجية الإلكترونية.

- اللقب والاسم: ضريف زهير

- الرتبة العلمية: طالب دكتوراه

- المؤسسة المنتمية: جامعة "محمد بوضياف" بالمسيلة (كلية الحقوق والعلوم السياسية)

- رقم الهاتف: 0667.49.59.24

- البريد الإلكتروني: zoheir.drif@univ-msila.dz

عنوان المداخلة:

" التجارة الإلكترونية كمدخل لتعزيز المنافسة وحماية المستهلك تجسيدا لاقتصاد

المعرفة في الجزائر "

ملخص المداخلة:

تعتبر التجارة الإلكترونية، إحدى أهم التحديات التي فرضتها عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي الذي ميّز عصرنا الحالي، فإذا كانت التجارة، بالمفهوم التقليدي، تركز على عنصري الثقة والائتمان، لتكريس المنافسة الشريفة بين التجار فيما بينهم، و بينهم وبين المستهلك، فإنّها تستدعي تدخّل المشرع لسن قواعد قانونية وتنظيمية تتناسب وخصوصية العقد الالكتروني، ذلك ما يستدعي التساؤل عن كيفية معالجة المشرع الجزائري لعقد التجارة الإلكترونية، بهدف تعزيز مبدأ المنافسة من جهة، وحماية المستهلك من جهة ثانية. تمثّل الهدف الأساسي من هذه المداخلة، في معرفة الأسس التشريعية التي اعتمدها المشرع الجزائري في مجال الحماية القانونية لأطراف هذه العلاقة التجارية الإلكترونية، على ضوء التشريعات المقارنة، وتوصلنا إلى أنّ التجربة الجزائرية لازالت حديثة، وفي طور النضج، إذ تكرّست بصفة فعلية، بموجب القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، مقارنة مع القوانين الأخرى المنظمة للنشاط التجاري، ممّا يستوجب تطوير العمل التشريعي والميداني وفق ما تمليه التحديات القانونية والتقنية لهذا النوع من العقود، مع الأخذ بنماذج الدول الرائدة في هذا المجال.

Résumé :

Le commerce électronique représente l'un des défis majeurs posés par la mondialisation de l'économie et le développement technologique qui caractérisent notre époque. Si le commerce, au sens traditionnel, repose sur la confiance et le crédit, garants d'une concurrence loyale entre les commerçants et entre ces derniers et le consommateur, il requiert l'intervention du législateur pour édicter des règles juridiques et réglementaires adaptées à la spécificité du contrat électronique. Dès lors, il convient d'interroger la manière dont le législateur algérien encadre le contrat de commerce électronique, afin de renforcer d'une part le principe de concurrence et d'autre part la protection du consommateur.

L'objectif principal de cette intervention était d'identifier, au regard de la législation comparée, les fondements législatifs adoptés par le législateur algérien en matière de protection juridique des parties à une relation commerciale électronique. Nous avons conclu que l'expérience algérienne, encore récente et en cours de développement, a été effectivement instaurée par la loi

n° 18-05 du 10 mai 2018, comparativement à d'autres législations régissant l'activité commerciale. Ceci implique un développement législatif et pratique nécessaire, au regard des enjeux juridiques et techniques propres à ce type de contrat, et en tenant compte des modèles des pays pionniers en la matière.

Abstract :

E-commerce is one of the most important challenges imposed by the globalization of the economy and the technological development that characterizes our current era. If trade, in the traditional sense, is based on the two elements of trust and credit, to promote fair competition between merchants among themselves, and between them and the consumer, then it calls for the intervention of the legislator to enact legal and regulatory rules that are appropriate to the specificity of the electronic contract. This calls for questioning how the Algerian legislator deals with the e-commerce contract, with the aim of strengthening the principle of competition on the one hand, and protecting the consumer on the other.

The main objective of this intervention was to identify the legislative foundations adopted by the Algerian legislator in the field of legal protection for the parties to this electronic commercial relationship, in light of comparative legislation. We concluded that the Algerian experience is still recent and in the process of maturing, as it was effectively established by Law No. 18-05 dated May 10, 2018, compared to other laws regulating commercial activity. This necessitates the development of legislative and field work in accordance with the legal and technical challenges of this type of contract, while taking into account the models of leading countries in this field.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

- اللقب والاسم: ضياف ياسمين
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " ب "
- الهيئة المستخدمة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
- رقم الهاتف: 0558689924
- البريد الإلكتروني: yassamina.diaf@univ-msila.dz
- عنوان المداخلة:

" تأثير الذكاء الاصطناعي والخوارزميات على المنافسة "

ملخص المداخلة:

أصبح الذكاء الاصطناعي والخوارزميات من أهم العوامل المؤثرة في الأسواق الرقمية والتجارة الإلكترونية، حيث تعتمد المؤسسات الحديثة على هذه التقنيات لتحليل البيانات، استهداف الزبائن، تحسين الخدمات واتخاذ القرارات التجارية. وقد ساهم هذا التطور في تغيير طبيعة المنافسة بين المؤسسات، إذ لم تعد المنافسة تعتمد فقط على جودة المنتج أو السعر، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بقدرة المؤسسة على استغلال البيانات والتكنولوجيا الرقمية.

من جهة أولى، يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز المنافسة الاقتصادية من خلال تحسين الأداء التجاري ورفع كفاءة الخدمات، فالخوارزميات تساعد المؤسسات على تحليل سلوك المستهلكين وتوقع احتياجاتهم، مما يسمح بتقديم عروض مخصصة وتحسين تجربة المستخدم. كما تمكن هذه التقنيات من تقليل التكاليف، تسريع عمليات التسويق، وتحسين إدارة المخزون والخدمات الإلكترونية، وهو ما يمنح المؤسسات قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق الرقمية.

إضافة إلى ذلك، تسمح الخوارزميات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدخول إلى الأسواق الإلكترونية بسهولة أكبر، من خلال أدوات الإعلان الرقمي والتسويق الذكي، مما يوسع فرص المنافسة ويزيد من تنوع الخدمات المقدمة للمستهلكين.

لكن رغم هذه الإيجابيات، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات عدة إشكالات تتعلق بالمنافسة العادلة. فالشركات الكبرى التي تمتلك كميات ضخمة من البيانات والتقنيات المتطورة تصبح أكثر قدرة على السيطرة على السوق، مما يؤدي إلى ظهور نوع من الاحتكار الرقمي. كما أن بعض الخوارزميات قد تُستخدم للتأثير على اختيارات المستهلكين من خلال ترتيب المنتجات أو توجيه الإعلانات بطريقة غير شفافة. ومن بين المخاطر أيضًا، إمكانية استعمال الخوارزميات في التنسيق غير المباشر بين الشركات، مثل التحكم في الأسعار أو التلاعب بالعروض التجارية، وهو ما قد يؤدي إلى الإضرار بالمنافسة الحرة. إضافة إلى ذلك، قد تساهم هذه التقنيات في إقصاء المؤسسات الصغيرة التي لا تمتلك نفس الإمكانيات التكنولوجية. لذلك، أصبح من الضروري تطوير تشريعات قانونية قادرة على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في التجارة الإلكترونية، بما يضمن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الابتكار والتطور التكنولوجي.

- اللقب والاسم: مومو نادية
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة "أ"
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0660137539
- البريد الإلكتروني: nadia.moumou44@gmail.com

عنوان المداخلة:

"التواطؤ الخوارزمي في الأسواق الرقمية: دراسة تحليلية في ضوء قانون المنافسة الجزائري "

ملخص المداخلة:

كرس المشرع الجزائري أحكام الممارسات المقيدة للمنافسة على أساس وجود إرادة بشرية وراء كل اتفاق أو ممارسة مدبرة تقيد المنافسة، إلا أن مع انتشار خوارزميات التسعير القائمة على التعلم الآلي باتت قادرة على إنتاج نتائج تواطئية دون أن يسبقها اتفاق بين المتعاملين الاقتصاديين ودون أن تتدخل إرادة بشرية مباشرة.

وعليه فإن هذا الواقع التقني يطرح الإشكالية القانونية الآتية: هل تتسع المفاهيم الواردة في قانون المنافسة رقم 03-03 لتشمل حالة تتولى فيها الخوارزمية ذاتها التنسيق السعري دون تواصل مسبق بين المؤسسات المتنافسة؟

تعتمد هذه الورقة على المنهج التحليلي في قراءة النص التشريعي الجزائري، وعلى المنهج المقارن للمقارنة بين النص الجزائري والنموذج الأوروبي والأمريكي.

كما تخلص الدراسة إلى نتيجة مزدوجة، فمن جهة يتيح الإطار الجزائري القائم تكييف بعض صور التواطؤ الخوارزمي متى أمكن إثبات وجود تنسيق يمكن إدخاله ضمن الأعمال المدبرة أو الاتفاقات الضمنية، خاصة عندما تكون الخوارزمية مجرد أداة لتنفيذ إرادة بشرية، ومن جهة أخرى، يمكن تكييف هذا الإطار على أنه ناقص عندما تتبع المخرجات المنافسة للمنافسة من خوارزميات ذاتية التعلم لا يكشف سلوكها عن وجود دليل على الاتفاق أو الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

- اللقب والاسم: حمداش شمس الدين

- الدرجة العلمية: دكتوراه

- الرتبة العلمية: أستاذ متعاقد

- الهيئة المستخدمة: جامعة التكوين المتواصل، مركز تيبازة

- رقم الهاتف: 0550.20.54.24

- البريد الإلكتروني: maitre.hamadache4@gmail.com

عنوان المداخلة:

**" التكيف الجزائي للممارسات الاحتكارية وتلاعب الخوارزميات عبر المنصات الرقمية في التشريع
الجزائري "**

ملخص المداخلة:

تتناول هذه الدراسة إشكالية التكيف الجنائي للممارسات الاحتكارية الرقمية في السوق الإلكترونية الجزائرية، في ظل التحول المتسارع الذي تشهده المعاملات التجارية بفعل انتشار المنصات الرقمية وتنامي دورها في تنظيم المبادلات وتوجيهها، حيث باتت هذه المنصات تمارس تأثيرا فعليا في تحديد شروط الولوج إلى السوق وترتيب العروض وتوجيه سلوك المستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين، مما أفرز أشكالاً مستحدثة من الممارسات المقيدة للمنافسة لم تعد تنحصر في الصور التقليدية كالاتفاقات الصريحة أو الاستغلال المباشر لوضعية الهيمنة.

وتهدف الدراسة إلى تحليل صور التواطؤ الرقمي المُبرمج عبر الخوارزميات، وما يرتبط بها من ممارسات كالتسعير الموجه، والترتيب التفضيلي، والإقصاء الرقمي للمنافسين، واستغلال البيانات التجارية الضخمة على نحو يخل بتوازن السوق وشفافية المنافسة، فضلا عن اختبار مدى كفاية النصوص القانونية السارية، لاسيما القانون رقم: 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والأمر رقم: 03-03 المتعلق بالمنافسة، في مواجهة هذا النمط الجديد من الاحتكار.

وستعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في استقراء النصوص القانونية الجزائرية النافذة، والمنهج المقارن لاستجلاء التجارب التشريعية المقارنة في تنظيم المنافسة الرقمية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: أن المقاربات التقليدية قاصرة عن استيعاب الانحرافات الاحتكارية الرقمية المستحدثة، وأن القاضي الجزائي يواجه صعوبات إثباتية جوهرية حين تكون المخالفة مُبرمجة تقنيا أو موزعة بين عدة فاعلين أو مستترة خلف الحياء الظاهري للأنظمة الذكية، وأن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي تمثل الركيزة الأنسب للتصدي لهذه الممارسات بحكم كونه المستفيد الفعلي منها.

وتوصي الدراسة بتطوير السياسة التشريعية والجزائية عبر سن نصوص خاصة بالاحتكار الرقمي، وتعزيز آليات الكشف والإثبات الرقمي، وتفعيل المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية بما يكفل صون المنافسة المشروعة والثقة في المعاملات التجارية الإلكترونية.

- اللقب والاسم: حمدود إبتسام
- الدرجة العلمية: دكتوراه
- الرتبة العلمية: أستاذة متعاقدة
- الهيئة المستخدمة: جامعة أم البواقي
- البريد الإلكتروني: Hamdoudibtissam2020@gmail.com

عنوان المداخلة:

" دور مجلس المنافسة في ضبط السوق الاقتصادي "

ملخص المداخلة:

الملخص:

يعد دستور سنة 1989 بمثابة نقلة نوعية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، حيث أن الجزائر تبنت ولأول مرة التعددية الحزبية كما تخلت عن النظام الاشتراكي بفعل التطورات والتحوللات الاقتصادية التي تفرض بدورها مواكبة تلك التغييرات، وعلى إثر ذلك أصدرت الجزائر قانون الأسعار رقم 89-12 ثم قانون المنافسة رقم 95-06 والذي ألغي لاحقا، ليصدر بعدها الأمر رقم 03-03 الذي كرس تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها لأجل زيادة الفعالية الإنتاجية المعدل والمتمم بموجب 08-12 والمعدل أيضا بموجب القانون رقم 10-05.

وفي نفس الصدد، تجدر بنا الإشارة إلى أن وضع أطر المنافسة قد ظهر في بداية الأمر في أمريكا وسمي بالتشريعات المضادة للاحتكار ثم انتقل لدول الاتحاد الأوروبي التي اعترفت بحرية المنافسة على غرار فرنسا التي أنشأت لأول مرة "اللجنة التقنية للاتفاقات" سنة 1953، يتضح جليا أن الجزائر قد استحدثت مجلس المنافسة أسوة بفرنسا، لأجل أن لا تتحول المنافسة الحرة لخلق جو من الاحتكارات الخاصة، لذا لابد من وجود آلية تسهر على ضبط السوق ومراقبته، على أن تحظى هذه السلطة بالاستقلالية العضوية والوظيفية، الأمر الذي بات يستدعي تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه مجلس المنافسة ومدى تكريس استقلاليته في إطار ممارسته للاختصاصات التي يناط بها.

Abstract:

The 1989 constitution is considered a qualitative leap in the political and economic fields, as Algeria adopted for the first time multi-party and abandoned the socialist system due to economic developments and transformations that in turn necessitated keeping pace with these changes, and as a result Algeria issued the Price Law No. 89-12, then the Competition Law No. 95-06, which was later repealed, and then Decree No. 03-03, which enshrined the organization and promotion of free competition in order to increase productive efficiency, as amended and supplemented by 08-12. It is also amended by Law No. 10-05.

In the same regard, it is worth mentioning that the development of competition frameworks first appeared in the United States and was called antitrust legislation and then moved to the European Union countries that recognized freedom of competition, such as France, which first established the "Technical Committee for Agreements" in 1953. This authority should enjoy organic and functional independence, which calls for highlighting the role played by the Competition Council and the extent to which its independence is enshrined in the exercise of the competencies entrusted to it.

- اللقب والاسم: أيت ساحن كهيبة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: kahina.aitahed@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" إشكالية الرقابة على الممارسات المقيدة للمنافسة في ظل السوق الرقمية "

ملخص المداخلة:

لقد مست التحول الرقمي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر، فأصبحت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، لاسيما في مجال تبادل السلع والخدمات الكترونيا، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور ما يسمى بالسوق الرقمية، التي وإن كانت قد ساهمت في تعزيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات، كما عملت على توسيع نطاق المنافسة، إلا أنها من جهة أخرى ساهمت في بروز أنواع أخرى من الممارسات التي تمس بالمنافسة الحرة في السوق، وهو ما أصبح عائقا أمام سلطات المنافسة المختصة بالرقابة على هذه الممارسات، خاصة مع عدم وجود قانون خاص بالسوق الرقمية، لذلك نتساءل في هذه الورقة البحثية عن: التحديات التي تواجهها سلطات المنافسة للقيام بمهامها الرقابية على الممارسات المقيدة للمنافسة في ظل السوق الرقمية؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت الورقة البحثية إلى محورين:

- المحور الأول: قصور قواعد قانون المنافسة التقليدية في تحديد مفهوم الممارسات المقيدة للمنافسة.
- المحور الثاني: قصور قواعد قانون المنافسة التقليدية في قمع الممارسات المقيدة للمنافسة.

- اللقب والاسم: حاتم مولود
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0696325413
- البريد الإلكتروني: mouloud.hatem@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

"حراس البوابة الرقمية في التشريع الأوروبي للأسواق الرقمية: نحو نموذج جديد لحماية المنافسة"

ملخص المداخلة:

يُعد ظهور مفهوم حراس البوابة الرقمية من أبرز التحولات التي شهدتها قانون المنافسة في ظل الاقتصاد الرقمي، حيث أفرزت المنصات الرقمية الكبرى أنماطاً جديدة من القوة الاقتصادية لم تعد ترتبط فقط بالحصّة السوقية أو السيطرة على وسائل الإنتاج، وإنما بالقدرة على التحكم في تدفقات البيانات والوصول إلى المستخدمين والأسواق الرقمية. وقد أظهرت التجربة العملية محدودية قواعد المنافسة التقليدية في مواجهة هذه الظواهر، خاصة في ظل تأثيرات الشبكة والاعتماد المتزايد للمؤسسات والمستهلكين على عدد محدود من المنصات الرقمية العالمية، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن أدوات قانونية أكثر ملائمة لتنظيم هذه الأسواق.

وفي هذا السياق، تبنى الاتحاد الأوروبي تشريع الأسواق الرقمية الذي استحدث نظاماً قانونياً خاصاً بحراس البوابة، يقوم على إخضاع المنصات الرقمية ذات التأثير الهيكلي الكبير للالتزامات وقائية مسبقة تهدف إلى ضمان انفتاح الأسواق الرقمية وعدالة المنافسة داخلها. وتكتسي هذه التجربة أهمية خاصة بالنسبة للجزائر في ظل تسارع مشاريع التحول الرقمي وتوسع التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى كفاية الإطار القانوني الحالي لمواجهة المخاطر التنافسية المرتبطة بالمنصات الرقمية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانية الاستفادة من النموذج الأوروبي عند تطوير التشريع الجزائري للمنافسة، بما يسمح بتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وضمان بيئة تنافسية عادلة.

- اللقب والاسم: حامل صليحة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: hamelsaliha@yahoo.com

عنوان المداخلة:

" عن إجراءات تأسيس الشركة الرقمية في التشريع الجزائري والتحديات العملية التي تواجهها "

ملخص المداخلة

يشهد الواقع الاقتصادي والتشريعي في الجزائر تحولا جذريا نحو الرقمنة، من خلال الانتقال القوالب الكلاسيكية للشركات التجارية القائمة على المقر والوجود المادي، إلى بيئة رقمية افتراضية تعتمد على رأس المال الفكري والابتكاري، وهو ما تعكسه بوضوح جملة التعديلات الواقعة على القانون التجاري بموجب القانون رقم 22-22 (الذي استحدث لأول مرة "شركة المساهمة المبسطة" كحاضنة قانونية حصرية للمؤسسات الناشئة والشركات الرقمية المبتكرة)، وكذلك قوانين دعم المقاولاتية، حيث استهدف المشرع تقليص الفجوة بين العمل التجاري التقليدي وطبيعة "الشركة الرقمية" التي تتسم بالخفة والافتراضية.

بالرغم من ذلك، لا بد من التأكيد على أن الانتقال بالشركة الرقمية من الفكرة إلى الوجود القانوني الفعلي يصطدم بمسار إجرائي يجمع بين آليات الرقمنة المستحدثة (كالسجل التجاري الإلكتروني والمنصات الوزارية) وبين الشكليات الإدارية والتوثيقية الكلاسيكية، ومن هنا تظهر الإشكالية الأساسية، حيث تواجه هذه الشركات الحديثة تحديات عملية ميدانية تعيق مرونتها، بدءا من أزمة اشتراط المقر (التوطين)، مروراً ببطء تفعيل التوقيع الإلكتروني أمام الموثقين والإدارات، وصولاً إلى جمود المنظومة البنكية والقيود المصرفية التي لا تتلاءم مع طبيعة المعاملات الرقمية العابرة للحدود.

بناء على هذا التنازع بين الطموح التشريعي المبتكر والواقع الميداني البيروقراطي، نتساءل إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في توفير بيئة مرنة وناجعة لتأسيس الشركات الرقمية من خلال المنظومة الإجرائية المستحدثة، وما هي أبرز العقبات العملية والتقنية التي تحول دون تحقيق الفاعلية المطلوبة لهذا المسار الإجرائي في الواقع الميداني؟

- اللقب والاسم: زواوي رابح
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم " ب "
- الهيئة المستخدمة: جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج
- رقم الهاتف: 0657515560
- البريد الإلكتروني: rabah.zouaoui@univ-bba.dz

عنوان المداخلة:

" الإشكاليات القانونية التي تواجه التجارة الإلكترونية "

"The legal issues facing e-commerce"

ملخص المداخلة:

أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر التطور التكنولوجي والاقتصادي في العصر الحديث، حيث ساهم الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكة الإنترنت في إحداث تحول جوهري في أساليب إبرام المعاملات التجارية وتبادل السلع والخدمات. فقد أتاحت هذه الوسائل للأفراد والمؤسسات إمكانية إبرام العقود وإنجاز مختلف العمليات التجارية عن بُعد، دون التقيد بالحدود الجغرافية أو الزمنية، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي. وقد ترتب عن هذا التطور ظهور بيئة تعاقدية جديدة تختلف في طبيعتها وخصائصها عن البيئة التقليدية، الأمر الذي فرض تحديات قانونية تستوجب إيجاد حلول تتلاءم مع خصوصية المعاملات الإلكترونية.

ومن أهم الإشكالات التي تثيرها التجارة الإلكترونية مسألة حماية المستهلك الإلكتروني، باعتباره الطرف الأكثر عرضة للمخاطر في هذا النوع من المعاملات، وذلك بسبب صعوبة التحقق من هوية المورد أو من خصائص المنتجات والخدمات المعروضة عبر الإنترنت، فضلاً عن احتمال التعرض لممارسات الغش والاحتيال الإلكتروني. كما تثير عملية إبرام العقد الإلكتروني عدة تساؤلات قانونية تتعلق بكيفية انعقاد العقد وتحديد زمانه ومكانه، والتحقق من توافر الرضا الصحيح لدى المتعاقدين، خاصة في ظل تعدد وسائل التعاقد الإلكتروني وتنوعها.

وإلى جانب ذلك، تبرز أهمية مسألة الإثبات في البيئة الرقمية، حيث لم تعد المحررات الورقية الوسيلة الوحيدة لإثبات التصرفات القانونية، بل ظهرت المحررات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية كوسائل حديثة للإثبات. وقد دفع ذلك المشرع إلى الاعتراف بحجيتها القانونية ووضع الضوابط اللازمة لضمان صحتها وسلامتها، بما يكفل تحقيق الثقة والأمان في المعاملات الإلكترونية. غير أن الاعتماد على هذه الوسائل يثير بدوره بعض الإشكالات المتعلقة بمدى موثوقيتها وإمكانية التحقق من هوية أطرافها وحماية البيانات المتضمنة فيها من التعديل أو التزوير.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

وانطلاقاً من هذا الواقع، يكتسي موضوع بحثنا أهمية بالغة، سواء من حيث التأطير القانوني أو من حيث التطبيق العملي، خصوصاً في ظل سعي مختلف الدول إلى تطوير أطرها التشريعية لمواكبة هذا النمط الحديث من المعاملات، وتزداد أهمية عرض الموضوع عند ربطه بالواقع الجزائري، حيث بدأت التجارة الإلكترونية تعرف نمواً ملحوظاً، ما يفرض مراجعة المنظومة القانونية للتجارة التقليدية من أجل توفير بيئة رقمية آمنة وجاذبة للاستثمار.

Abstract:

Electronic commerce has become one of the most prominent manifestations of technological and economic development in the modern era. The widespread adoption of information and communication technology, along with the internet, has brought about a fundamental transformation in the methods of conducting commercial transactions and exchanging goods and services. These means have enabled individuals and institutions to conclude contracts and carry out various commercial operations remotely, unrestricted by geographic or temporal boundaries. This has led to an increase in the volume of commercial exchanges and accelerated the pace of economic activity at both national and international levels. Consequently, this evolution has given rise to a new contractual environment that differs in nature and characteristics from the traditional environment, posing legal challenges that necessitate solutions tailored to the specific nature of electronic transactions.

Among the most significant issues raised by e-commerce is the protection of the online consumer, who is considered the party most vulnerable to risks in this type of transaction. This vulnerability stems from the difficulty of verifying the supplier's identity or the specifications of products and services offered online, in addition to the potential risk of exposure to fraud and electronic scams. Furthermore, the process of entering into an electronic contract raises several legal questions regarding how the contract is formed, the determination of its time and place, and the verification of the parties' valid consent, particularly given the multiplicity and diversity of electronic contracting methods.

In addition, the issue of evidence in the digital environment assumes great importance, as paper documents are no longer the sole means of proving legal acts. Electronic documents and signatures have emerged as modern instruments of evidence. This shift has prompted the legislator to recognize their legal admissibility and to establish the necessary regulations to guarantee their validity and integrity, thereby ensuring trust and security in electronic transactions. However, reliance on these means raises issues regarding their reliability, the ability to verify the identity of the contracting parties, and the protection of the data contained therein against modification or falsification.

Based on this reality, the topic of our research is of paramount importance, both in terms of legal framework and practical application. This is especially true as various countries seek to develop their legislative frameworks to keep pace with this modern mode of transactions. The subject gains further significance when examined within the Algerian context, where e-commerce is witnessing notable growth. This development necessitates a revision of the traditional commercial legal framework to establish a secure digital environment that attracts investment.

- اللقب والاسم: حسين تيزا نواره
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: nouara.hocine@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر البيوع الإلكترونية: بيع المنتجات المقلدة

نموذجاً "

ملخص المداخلة:

لقد أدى انطلاق عصر الثورة المعلوماتية والرقمية إلى تطور هائل في أغلب المجالات لاسيما في التجارة الإلكترونية، إذ أصبحت معظم الشركات التجارية والمؤسسات تلجأ إلى الانترنت للدعاية ولتسويق منتجاتها وعرض خدماتها على الزبائن على مواقع الانترنت، فتطورت أنماط البيوع وأنواعها بسبب تطور أنماط الممارسات التجارية في شكلها العام. لكن أفرزت هذه التطورات إشكالات قانونية هامة لاسيما ما يتعلق منها بمسألة حماية الحقوق المختلفة المتداولة عبر المواقع الإلكترونية كحقوق المستهلك الإلكتروني التي تنتهك بسبب عدم إعمال قواعد المنافسة المشروعة والقواعد القانونية الخاصة بحماية المستهلك.

لذلك أثارت البيوع الإلكترونية مشاكل كثيرة ومعقدة فيما يخص الإثبات ووسائل الدفع والتسليم والقانون الواجب التطبيق في حالة وقوع أي نزاع... وغيره لتتعدد في حالات كثيرة بسبب كون محل العقد الإلكتروني هو بيع المنتجات المقلدة بسبب الاحتيال في أصل المنتج وبيعه بمواصفات مختلفة عن مواصفاته الأصلية. إن البيوع الإلكترونية تضع المستهلك أمام خطر اقتناء سلع ومنتجات غير مرغوب فيها أو لم يتم الاتفاق على مواصفاتها أو سلع أصلا مقلدة وغير أصلية وخطيرة على الصحة لاسيما إن كانت استهلاكية، فهي عقود تسهل على البائع في عالم التسويق الإلكتروني تبني وسائل الغش والخداع لتصرف منتجاته على حساب مصلحة المستهلك الإلكتروني .

إن حماية مصلحة المستهلك الإلكتروني من المسائل الهامة التي دخلت في الآونة الأخيرة ضمن اهتمامات المشرعين عبر مختلف دول العالم، بسبب المخاطر التي يتعرض لها عندما يدخل عالم التسوق الإلكتروني، والذي ينتهي بإبرام عقد البيع الإلكتروني قد يكتفه بيع المنتجات المقلدة لذلك طرحنا في مداخلتنا إشكالية تتمحور حول: آليات حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر البيوع الإلكترونية، كبيع المنتجات المقلدة باعتبارها نموذجا للدراسة؟

- اللقب والاسم: أحسن نسيم
- الدرجة العلمية: دكتوراه في العلوم الإسلامية
- الرتبة العلمية: أستاذ مؤقت
- الهيئة المستخدمة: جامعة أكلي محند أولحاج البويرة
- رقم الهاتف: 0776.14.57.31
- البريد الإلكتروني: nassim.ahsen@gmail.com

عنوان المداخلة:

"انعكاسات التجارة الإلكترونية على ديناميكيات المنافسة في السوق الجزائرية "

"The Impact of E-Commerce on Competition Dynamics in the Algerian Market"

ملخص المداخلة:

أضحت التجارة الإلكترونية فاعلاً محورياً في إعادة تشكيل البيئة التنافسية داخل السوق الجزائرية، إذ أسهمت من جهة في توسيع نطاق المبادلات الاقتصادية، وتعزيز شفافية المعلومات، وتكثيف التفاعل بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، بما يقرب السوق من متطلبات المنافسة الفعالة ويرفع من مستويات الكفاءة والإنتاجية. كما وفّرت للمؤسسات، ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، فرصاً واعدة لتعزيز قدراتها التنافسية من خلال خفض التكاليف التشغيلية، وتوسيع منافذ النفاذ إلى الأسواق، وتحسين جودة الخدمات والمنتجات. غير أن هذه المكاسب لا تحجب ما تثيره البيئة الرقمية من تحديات متنامية تتصل بتركّز القوة الاقتصادية لدى بعض المنصات الرقمية، وصعوبة إخضاع الممارسات المستحدثة لقواعد المنافسة التقليدية، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بحماية البيانات الشخصية وقياس رفاهية المستهلك في الأسواق الافتراضية. وعليه، فإن التجارة الإلكترونية تمثل في الوقت ذاته فرصة استراتيجية لتعزيز ديناميكية المنافسة والتنمية الاقتصادية، وتحدياً قانونياً وتنظيمياً يفرض تطوير آليات الحوكمة والرقابة بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار الرقمي ومقتضيات المنافسة العادلة وحماية المستهلك.

Abstract:

E-commerce has become a key driver in reshaping the competitive landscape of the Algerian market. On the one hand, it has contributed to expanding the scope of economic exchanges, enhancing information transparency, and intensifying interactions among economic actors, thereby bringing the market closer to the

requirements of effective competition and improving levels of efficiency and productivity. It has also provided businesses, particularly small and medium-sized enterprises (SMEs), with valuable opportunities to strengthen their competitive capabilities through reducing operational costs, expanding market access, and improving the quality of products and services. On the other hand, these benefits are accompanied by growing challenges associated with the concentration of economic power in the hands of certain digital platforms, the difficulty of subjecting emerging digital practices to traditional competition rules, and concerns related to personal data protection and the assessment of consumer welfare in virtual markets. Consequently, e-commerce represents both a strategic opportunity for enhancing competition dynamics and economic development, and a legal and regulatory challenge that necessitates the development of effective governance and oversight mechanisms to ensure a balance between the imperatives of digital innovation, fair competition, and consumer protection.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

- اللقب والاسم: عيلا م رشيدة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: rachida.ailam@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" مواجهة المنافسة غير المشروعة في البيئة الرقمية: نحو آليات قانونية مستحدثة وفعالة "

ملخص المداخلة:

أدى التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية إلى إحداث تحولات جوهرية في المعاملات الاقتصادية والتجارية، وفتح المجال أمام أشكال جديدة من المنافسة بين المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين. غير أن هذه البيئة الرقمية أفرزت في المقابل ممارسات قد تتجاوز حدود المنافسة المشروعة، مثل التضليل والإشهار المضلل، والتشهير بالمنافسين، واستغلال العلامات والسمعة التجارية، وانتحال الهوية الرقمية، وغيرها من السلوكيات التي قد تلحق ضرراً بالمنافسين والمستهلكين على حد سواء.

وتطرح هذه الممارسات تحديات قانونية جديدة، خاصة في ظل سرعة انتشار المعلومات وصعوبة تحديد مصدر الأفعال غير المشروعة وإثباتها، فضلاً عن الطابع العابر للحدود للمعاملات الرقمية. وهو ما يثير التساؤل حول مدى كفاية القواعد القانونية التقليدية في مواجهة هذه الممارسات، ومدى قدرة التشريعات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك والملكية الفكرية والمسؤولية المدنية على توفير حماية فعالة في البيئة الرقمية؛ مما يطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تستجيب الآليات القانونية القائمة لخصوصية المنافسة غير المشروعة في البيئة الرقمية، وما مدى الحاجة إلى استحداث آليات قانونية أكثر فعالية لمواجهتها؟

Abstract:

The rapid development of digital technologies has brought about significant transformations in economic and commercial transactions, creating new forms of competition among businesses and economic operators. However, the digital environment has also given rise to practices that may go beyond the boundaries of fair competition, such as misleading practices and advertising, defamation of competitors, exploitation of trademarks and business reputation, digital identity impersonation, and other practices that may harm both competitors and consumers.

These practices raise new legal challenges, particularly due to the speed at which information spreads, the difficulty of identifying and proving unlawful conduct, and the cross-border nature of digital transactions. This raises questions about the adequacy of traditional legal rules in addressing such practices and the ability of legislation relating to competition, consumer protection, intellectual property, and civil liability to provide effective protection in the digital environment.

To what extent do existing legal mechanism address the specific nature of unfair competition in the digital environment, and to what extent is there a need to develop new and more effective legal mechanisms to combat it?

- اللقب والاسم: هوأين عبد الخالق
- الدرجة العلمية: دكتور
- الرتبة العلمية: أستاذ مؤقت
- الهيئة المستخدمة: جامعة جيجل
- رقم الهاتف: 06.97.33.63.35
- البريد الإلكتروني: abdelkhalek.heouaine@doc.umc.edu.dz

عنوان المداخلة:

" هيمنة المنصات الرقمية على التجارة الإلكترونية: نحو تجديد مفهوم

التعسف في وضعية الهيمنة في ظل الاقتصاد الرقمي "

ملخص المداخلة:

يشكل التعسف في وضعية الهيمنة أكثر الممارسة المنافسة شيوعا في البيئة الرقمية، نظرا للمركز الاحتكاري الذي تحوزه المنصات الرقمية على مستوى السوق الرقمية، التي تشبه في هيكلها سوق احتكار القلة.

غير أن قمع هذه الممارسة استنادا إلى مفهومها التقليدي من شأنه أن يعقد من مهمة سلطات المنافسة في ضبط السوق الرقمية، بالنظر إلى أن تقدير القوة الاقتصادية للمنصات الرقمية يتم بناء على معايير لا تأخذ في الحسبان طبيعة وخصائص البيئة الرقمية.

حيث أدى انتشار المنصات الرقمية التي تستمد قوتها الاقتصادية من قدرتها على جمع ومعالجة حجم كبير من بيانات المستخدمين إلى ظهور مفاهيم جديدة، على غرار السوق ذات الوجهين أو السوق المتعددة الأوجه، الأمر الذي صعب من مهمة تحديد السوق المعنية بالتعسف في وضعية الهيمنة، خاصة وأن المؤسسات قد تكون مهيمنة على وجه من السوق بينما تواجه منافسة فعلية في وجهها الآخر. هاته المعطيات الجديدة كان لها تأثير واضح على المقاربة الكلاسيكية المعتمدة في تحديد السوق المعنية من جهة، وعلى المؤشرات الدالة على وضعية الهيمنة في السوق الرقمية من جهة ثانية.

في مواجهة بعض أوجه قصور قواعد المنافسة في ضبط السوق الرقمية، بصفة عامة، ونشاط المنصات الرقمية بصفة خاصة، تكشف هذه الدراسة عن آليات قانونية مستحدثة لتنظيم نشاط المنصات الرقمية، لاسيما من خلال فرض رقابة قبلية على هذه الأخيرة بوصفها آلية مكمل للرقابة البعدية التي يقررها قانون المنافسة لا بديلا عنها، علاوة على اعتبار البيانات بمثابة تسهيلة أساسية تستلزم تمكين المنافسين من الوصول إليها.

- اللقب والاسم: بوغرة بكار
- الدرجة العلمية: دكتور
- الرتبة العلمية: أستاذ مؤقت
- الهيئة المستخدمة: جامعة ورقلة
- رقم الهاتف: 0660397457
- البريد الإلكتروني: bou.bakar@yahoo.com

عنوان المداخلة:

" سلطات مجلس المنافسة في حماية المنافسة داخل الأسواق الرقمية: دراسة في آليات مكافحة الممارسات
المنافسة للمنافسة في التجارة الإلكترونية "

"The Powers of the Competition Council in Safeguarding Competition in Digital Markets: Mechanisms for Combating Anti-Competitive Practices in E-Commerce"

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يضطلع به مجلس المنافسة في مواجهة الممارسات المنافسة للمنافسة في مجال التجارة الإلكترونية، من خلال استعراض مختلف الصلاحيات الرقابية والتحقيقية والردعية المخولة له بموجب التشريع الجزائري، مع التركيز على خصوصية الأسواق الرقمية وما تفرضه من تحديات مرتبطة بالهيمنة الرقمية، واستغلال البيانات، والاتفاقات الإلكترونية المقيدة للمنافسة، والممارسات الإقصائية التي قد تؤثر في حرية المبادرة الاقتصادية وحقوق المستهلكين كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى كفاية الإطار القانوني الحالي في تمكين مجلس المنافسة من مواكبة التحولات المتسارعة للاقتصاد الرقمي، والكشف عن حدود تدخله في ظل التطور التكنولوجي المتنامي وصولاً إلى اقتراح آليات قانونية ومؤسسية من شأنها تعزيز فعالية الرقابة على الأسواق الرقمية وترسيخ مبادئ المنافسة العادلة والشفافة بما يحقق الأمن القانوني والتنمية الاقتصادية المستدامة.

Abstract:

This study aims to analyze the role played by the Competition Council in addressing anti-competitive practices in the field of e-commerce by examining the various supervisory, investigative, and enforcement powers granted to it under Algerian legislation. Particular emphasis is placed on the specific nature of digital markets and the challenges they pose, including digital dominance, data exploitation, electronic agreements that restrict competition, and exclusionary practices that may undermine freedom of economic initiative and consumer rights.

The study also seeks to assess the adequacy of the current legal framework in enabling the Competition Council to keep pace with the rapid transformations of the digital economy and to identify the limits of its intervention in light of ongoing technological developments. Furthermore, it proposes legal and institutional mechanisms aimed at enhancing the effectiveness of oversight in digital markets and strengthening the principles of fair and transparent competition, thereby contributing to legal certainty and sustainable economic development.

- اللقب والاسم: تدريست كريمة
- الرتبة العلمية: أستاذة التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: karimatadrist.droit@gmail.com

عنوان المداخلة:

" سلطات ضبط المنافسة في السوق المصرفية الرقمية "

ملخص المداخلة:

يعتبر القطاع المصرفي في الجزائر من أولى القطاعات الاقتصادية تأثرا بالثورة التكنولوجية والرقمية، فلقد أضحت البنوك التقليدية تقدم بعض خدماتها بالاعتماد على الوسائل الالكترونية، كما شهد هذا القطاع ميلاد بنوك تمارس نشاطها حصرا في السوق المصرفية الرقمية، ويتعلق الأمر بالبنوك الرقمية المستحدثة بموجب القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23. وقد حدد النظام رقم 04-24 شروط ممارستها لنشاطها مؤكدا على أنها بنوك لا وجود مادي لها، تمكن زبائنهم من الوصول إلى حساباتهم والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات البنكية من خلال قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيات المالية.

يخضع ممارسة البنوك لنشاطها في السوق الرقمية لمبدأ المنافسة الحرة باعتبارها مؤسسات تمارس نشاطا تجاريا يستهدف تحقيق الربح، لذلك وحفاظا على المنافسة في هذه السوق ومن أجل حمايتها من الممارسات المنافسة لها تتولى سلطات مخولة قانونا مهمة ضبط ممارسة البنوك لنشاطها. فخصوصية النشاط المصرفي الرقمي استوجبت ضبط ممارستها من قبل سلطات ضبط قطاعية تتمثل في كل من المجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يخضع لسلطة ضبط مجلس المنافسة باعتباره صاحب الاختصاص العام لضبط المنافسة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي. مما تقدم قد يبدو أن التطبيق العملي سيؤدي إلى تداخل في الاختصاص بين هذه السلطات عند تدخلها لحماية المنافسة في السوق المصرفية الرقمية، إلا أن القراءة المتمعنة للأحكام المحددة للاختصاص النوعي الممنوح لكل سلطة تكشف عن وجود تكامل بينها.

- اللقب والاسم: لحراري شالح ويزة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: aida.lahrari@hotmail.fr

عنوان المداخلة:

" الدور الحمائي لجمعيات المستهلكين من الممارسات المقيدة للمنافسة في سوق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

نشأت جمعيات حماية المستهلك حينما أدرك المستهلكون أن الحماية يجب أن تتبع من ذواتهم، عبر تكتلهم ضمن حركة رشيدة، تبلور وتطور نشاطها بطريقة متنامية، حيث اعترف بها القانون ومنحها صلاحيات واسعة في الدفاع عن المستهلكين، ولقد نشأت ونمت هذه الجمعيات في بيئة تقليدية قوامها السوق الفعلية، كان فيها المستهلك طرفا ضعيفا بحاجة للحماية من تصرفات وممارسات المتدخلين تجاهه أو تجاه المنافسة في السوق (المبحث الأول).

تطورت الحياة البشرية وألقت التكنولوجيا الحديثة بظلالها على مختلف المجالات، فغيّرت من طابع المعاملات التجارية، من معاملات بسيطة إلى معاملات الكترونية تبرم عن بعد، فرضها الواقع التكنولوجي عالي الانتشار، لكن هذه التقنيات الحديثة قد عززت من عدم التوازن القائم أصلا في العلاقة بين المستهلك والمتدخل، وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يمكن ويجب أن تلعبه جمعيات المستهلك في حماية هذا الأخير من ممارسات المؤسسات المقيدة للمنافسة في بيئة التجارة الإلكترونية (المبحث الثاني).

- اللقب والاسم: قزوت لامية
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " ب "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1
- رقم الهاتف: 0774314661
- البريد الإلكتروني: guezoutlamiaepchikhaoui@gmail.com
- عنوان المداخلة:

" الإشهار الإلكتروني التضليلي كممارسة تجارية غير مشروعة "

ملخص المداخلة:

يعتبر الإشهار التجاري عموما وسيلة يستعملها التجار بقصد جذب أقصى عدد ممكن من المستهلكين، وقد أوجب المشرع الجزائري بموجب القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية أن تكون كل المعاملات التجارية الإلكترونية مسبقة بعرض تجاري إلكتروني، لكن قد يتعدى هذا الإعلان حدود المشروعية عندما يلجأ التجار إلى استخدام طرق احتيالية من شأنها أن تؤثر على إرادة المستهلك الإلكتروني و تدفعه إلى التعاقد.

من هنا نصل إلى طرح الإشكالية التالية: متى يصبح الإشهار الإلكتروني ممارسة تجارية غير مشروعة وما هو الجزاء المترتب عن ذلك؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم مداخلتنا إلى شقين أساسيين كما:

سنتناول في المبحث الأول: ماهية الإشهار الإلكتروني بحيث سنقسمه إلى مطلبين:

سننظر في المطلب الأول إلى: مفهوم الإشهار الإلكتروني بحيث سنخرج على مختلف التعريفات التشريعية والفقهية المتباينة للإشهار الإلكتروني مع التوقف عند الشروط القانونية لقيامه والتي حددها القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

أما المطلب الثاني فنخصصه للطبيعة القانونية للإشهار الإلكتروني: إذ هناك اتجاه من الفقه اعتبره إيجابا واتجاه آخر اعتبره دعوة للتفاوض، أما المشرع الجزائري فاعتبره دعوة للتعاقد.

أما المبحث الثاني من المداخلة فنخصصه لعدم مشروعية الإشهار التضليلي، وسنقسمه بدوره إلى مطلبين:

سنخصص المطلب الأول منه لـ مفهوم الإشهار التضليلي بحيث سننظر لشروط قيامه كممارسة غير مشروعة وكذا إلى تمييزه عن الإشهار الكاذب.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

أما المطلب الثاني فسنتطرق إلى الجزاء المترتب عن الإشهار الإلكتروني التضييلي، بحيث سنتوقف عند مختلف العقوبات المنصوص عليها في كلا من قانون التجارة الإلكترونية وقانون الممارسات التجارية إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.

في الختام نصل إلى أن المشرع الجزائري منع الإشهار الذي يؤدي إلى تضليل المستهلك بل حضر بعض التصرفات التي تزعم المستهلك الإلكتروني لتوفير حماية أكثر له.

وفي في الختم نصل إلى تقديم بعض التوصيات أهمها:

- ضرورة وضع قانون مستقل بذاته يتعلق بالقواعد المطبقة على الإشهار خاصة عبر المنصات الإلكترونية.
- تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني من الإشهارات المضللة عن طريق استحداث تقنيات جديدة لحظر أو على الأقل التقليل من مثل هذه الإشهارات.

- اللقب والاسم: أرزقي نبيلة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية
- رقم الهاتف: 0556378885
- البريد الإلكتروني: nabila.arezki@univ-bejaia.dz

عنوان المداخلة:

" السوق المرجعية وتحدياتها في الاقتصاد الرقمي "

ملخص المداخلة:

يشهد العالم اليوم ثورة صناعية رابعة نتيجة التقدم التكنولوجي الذي مس كل الميادين، لاسيما الاقتصادية منها حيث طرأت تغيرات وتحولات على الصناعات الشركات المنتجات الخدمات المبنية على تقنيات معلوماتية ناتجة عن التكنولوجيا الحديثة واستعمال الخوارزميات، ما أثر بمفهوم السوق وتجسد بالتحول من السوق المرجعية المادية إلى السوق الرقمية الافتراضية. فهذا التطور المتسارع فرض تحديات عميقة على قواعد المنافسة التي وضعت أصلا لتنظيم أسواق مادية تقليدية لاسيما ما تعلق بمعايير تحديدها كالبعد السلي والجغرافي، كما نجد في البيئة الرقمية ظهور ممارسات جديدة كهيمنة المنصات العملاقة والتحكم في تدفق البيانات، بالتالي ضرورة تحيين قانون المنافسة لأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعوقات التي أحدثتها الثورة الرقمية التي عرفها الاقتصاد على المنافسة في الأسواق الرقمية، وكذا ضرورة وضع أدوات وتنظيم خاص لتأطير المنافسة ضمن الأسواق الرقمية بما يسمح من التكيف واستيعاب المفاهيم الجديدة من سوق رقمية وممارسات رقمية منافية للمنافسة.

- اللقب والاسم: مدريل حكيمة
- الرتبة العلمية: أستاذة مؤقتة
- الهيئة المستخدمة: جامعة عمار ثليجي - الأغواط
- رقم الهاتف: 0674665726
- البريد الإلكتروني: mederbelhakima4@gmail.com

عنوان المداخلة:

" الإطار القانوني للمنافسة في التجارة الإلكترونية بين حرية السوق وحماية المستهلك في القانون الجزائري "

ملخص المداخلة:

أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر التحول الرقمي الحديث، حيث ساهمت في توسيع النشاط التجاري وتعزيز المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، من خلال توفير بيئة رقمية تقوم على السرعة والمرونة والانفتاح على الأسواق. غير أن هذا التطور أفرز العديد من الإشكالات القانونية المرتبطة بتنظيم المنافسة في البيئة الإلكترونية، خاصة مع ظهور ممارسات تجارية غير مشروعة قد تمس بحرية السوق وحقوق المستهلك الإلكتروني.

وتبرز أهمية الموضوع في سعي المشرع الجزائري إلى مواكبة التطورات الرقمية من خلال إصدار القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، إلى جانب قوانين المنافسة وحماية المستهلك، بهدف تحقيق التوازن بين حرية المنافسة وتشجيع الاستثمار الرقمي من جهة، وضمان حماية المستهلك الإلكتروني من الممارسات التعسفية والمضللة من جهة أخرى.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الإطار القانوني المنظم للمنافسة في التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال تحليل القواعد القانونية المتعلقة بحرية السوق الرقمية وآليات حماية المستهلك الإلكتروني، لاسيما ما تعلق بالإعلام الإلكتروني وشفافية المعاملات ومكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة. كما تسعى إلى تقييم مدى فعالية التشريع الجزائري في مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية والطابع العابر للحدود للتجارة الإلكترونية.

الإشكالية:

إلى أي مدى نجح المشرع الجزائري في وضع إطار قانوني يحقق التوازن بين حرية المنافسة في مجال التجارة الإلكترونية وضمان حماية المستهلك الإلكتروني في البيئة الرقمية؟

Abstract

Electronic commerce has become one of the main features of modern digital transformation, contributing to the expansion of commercial activities and strengthening competition among economic operators through a flexible and open digital market environment. However, this development has raised several legal issues related to regulating competition in the electronic environment, especially with the emergence of unfair commercial practices that may affect free market principles and consumer rights.

The importance of this topic lies in the efforts of the Algerian legislator to adapt to digital developments through Law No. 18-05 related to electronic commerce, in addition to competition and consumer protection laws. These legal texts aim to establish a balance between free competition and digital investment promotion on the one hand, and the protection of electronic consumers from abusive and misleading practices on the other.

This study aims to examine the legal framework governing competition in electronic commerce in Algeria by analyzing the legal rules related to digital market freedom and consumer protection mechanisms, particularly electronic information obligations, transaction transparency, and the fight against unfair commercial practices. It also seeks to evaluate the effectiveness of Algerian legislation in addressing the challenges imposed by the digital environment and the cross-border nature of e-commerce.

Problematic:

To what extent has the Algerian legislator succeeded in establishing a legal framework that balances free competition in electronic commerce with the protection of electronic consumers within the digital environment?

- اللقب والاسم: إقرشاح فاطمة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0771 97 19 89
- البريد الإلكتروني: iguerchah.fatma@gmail.com

عنوان المداخلة:

" التزام الشركات التجارية الرقمية بالضوابط القانونية للمنافسة: آلية لحماية الأسواق
الافتراضية "

ملخص المداخلة:

نتج عن تبني الدولة الجزائرية سياسة اقتصادية تقوم على فكرة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وترقية البيئة الرقمية في مناخ الأعمال، حيث أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للممارسات التجارية الإلكترونية من خلال القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الأمر الذي نتج عنه شكل جديد للشركات التجارية " الشركات التجارية الرقمية"، وذلك بهدف مسايرة السوق الافتراضية الدولية ، وعليه قمنا من خلال مداخلنا التركيز على نقطتين أساسيتين:

- أولا: تحديد نطاق تدخل الشركات الرقمية في السوق الرقمي الجزائري من جهة و انعكاسها السلبي على حماية السوق من خلال الممارسات غير القانونية لاسيما تلك المتعلقة بالهيمنة والاحتكار من جهة و مدى تكريس قانون المنافسة الجزائري الحماية الكافية للسوق الرقمي.
- ثانيا: تحديد آليات التصدي للممارسات المنافسة للمنافسة للشركات الافتراضية التي اتسع نطاقها نتيجة تبني الدولة الجزائرية نظام الاقتصاد الرقمي.

- اللقب والاسم: بولغب سرور
- الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه لدى جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية
- التخصص: قانون أعمال
- رقم الهاتف: 0675452550
- البريد الإلكتروني: soror.boulgheb@droit.univ-bejaia.dz
- عنوان المداخلة:

" خصوصية تطبيق الإجراءات التفاوضية في السوق الرقمية "

ملخص المداخلة:

تعتبر الأسواق الرقمية بيئة اقتصادية و تقنية أساسها التفاعل الرقمي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين عبر المنصات الرقمية الكبرى ، أين تلعب البيانات والخوارزميات دورا جوهريا في فعالية المنافسة وتوجيه سلوك المستخدمين ، وقد أدى ذلك إلى تحول في نمط تدخل سلطات المنافسة، لاسيما ما تعلق بالإجراءات التفاوضية التي لم تعد تقتصر على كونها أليات مكملة لإنهاء منازعات المنافسة، بل تحولت إلى أدوات ذات وظيفة تنظيمية و وقائية تهدف إلى إعادة التوازن السريع للسوق الرقمية، إلا أن هذا التحول الوظيفي للإجراءات التفاوضية يصاحبه جملة من التحديات التقنية والعملية تؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الإجراءات في السوق الرقمية.

- اللقب والاسم: مرسلي محمد
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية
- رقم الهاتف: 0550791525
- البريد الإلكتروني: morsli.mohamed@univ-ghardaia.edu.dz

عنوان المداخلة:

" الحماية الجنائية للمنافسة في البيئة الرقمية (دراسة للممارسات غير المشروعة في التجارة الإلكترونية) "

ملخص المداخلة:

أدى التطور المتسارع للتجارة الإلكترونية إلى بروز بيئة رقمية جديدة أفرزت العديد من الممارسات غير المشروعة التي تمس بحرية المنافسة داخل الأسواق الإلكترونية، حيث أصبحت الوسائل الرقمية والتكنولوجية الحديثة تُستعمل أحياناً للإضرار بالمنافسين والتأثير على شفافية المعاملات التجارية الإلكترونية. وقد تنوعت هذه الممارسات بين الاحتكار الرقمي، والتلاعب بالأسعار، والقرصنة التجارية، والاعتداء على البيانات التجارية، فضلاً عن الإشهار الإلكتروني المضلل والتلاعب بالمراجعات والتقييمات الإلكترونية. وأمام خطورة هذه الأفعال وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الرقمي وحقوق المستهلكين، برزت الحاجة إلى إقرار حماية جنائية فعالة تكفل ردع الممارسات الماسة بقواعد المنافسة داخل البيئة الإلكترونية. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مختلف صور الاعتداءات التي تستهدف المنافسة في مجال التجارة الإلكترونية، مع تقييم مدى فعالية الآليات الجنائية التي أقرها المشرع الجزائري لمواجهتها، سواء من خلال قانون المنافسة، أو قانون التجارة الإلكترونية، أو التشريعات المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية. كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهم التحديات القانونية والعملية التي تعيق تطبيق الحماية الجنائية في البيئة الرقمية، خاصة ما يتعلق بصعوبة الإثبات الإلكتروني والطابع العابر للحدود للجرائم الإلكترونية، مع الاستئناس ببعض التجارب المقارنة في هذا المجال.

- اللقب والاسم: دهلوك ملياني
- الرتبة العلمية: طالب دكتوراه لدى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0660944752
- البريد الإلكتروني: Miliani.dahlouk@ummto.dz

عنوان المداخلة:

" عن ضرورة تفعيل دور مجلس المنافسة في ضبط سوق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة رقمية غير مسبوقة أسفرت عن ظهور التجارة الإلكترونية باعتبارها أحد أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث، حيث أصبحت المعاملات التجارية تتم عبر الوسائط الإلكترونية وشبكات الاتصالات الحرة، غير أن نمو هذا النوع من التجارة الافتراضية صاحبه ظهور ممارسات من شأنها أن تمس بقواعد المنافسة الحرة، كاستغلال الوضع المهيمن والتميز في النفاذ إلى الشبكات والممارسات الاحتكارية التي من شأنها الإضرار بالمتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين.

من هذا المنطلق تقوم أهمية تدخل هيئات الضبط في مجال التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة وتحديد مجلس المنافسة، فتم طرح إشكالية مفادها مدى الحاجة إلى تفعيل دور مجلس المنافسة في ضبط التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة؟

- اللقب والاسم: دراني ليندة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0672420976
- البريد الإلكتروني: lyndadarani@yahoo.fr/ lynda.darani@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" دور سلطات الضبط القطاعية في حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

إن التجارة الإلكترونية لها أهمية كبيرة في توسيع الأسواق التي يرتادها المتعاملون الاقتصاديون، وفيها اقتصاد الوقت والتكاليف مع تسريع مختلف العمليات التجارية. ويعتبر سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر من أكثر الأسواق ديناميكية في ظل التحول الرقمي، وعلى هذا الأساس أهم حلقات التجارة الإلكترونية هو المنصة الإلكترونية التي تكون بمثابة متجر إلكتروني أو واجهة إلكترونية مع بوابة للدفع الإلكتروني عن طريق مختلف بطاقات وأنظمة الدفع، لهذا تتدخل سلطات الضبط القطاعية خاصة مجلس النقدي والمصرفي وسلطة ضبط البريد والاتصالات لحماية بنية السوق التنافسية عن طريق ضبط الدفع الإلكتروني خاصة باعتباره العصب المالي للتجارة الإلكترونية وكذلك منح التراخيص للمؤسسات الناشئة في مجال الدفع الإلكتروني لخلق بيئة تنافسية نزيهة حيث تتدخل هذه السلطات لتنظيم الدفع عبر الهاتف النقال وضبط الشروط التقنية والتنافسية لولوج المنصات التجارية إلى خدمات الدفع عبر التطبيقات هذا من جهة، ومن جهة أخرى منع المتعاملين الاقتصاديين من احتكار النشاط عبر المنصات الإلكترونية وضمان النفاذ العادل وغير التمييزي للمنصات.

سنحاول في هذه الورقة البحثية تحديد دور كل من مجلس النقدي والمصرفي في إرساء المنافسة النزيهة في سوق التجارة الإلكترونية من خلال ضبط الدفع الإلكتروني، وكذلك تحديد دور سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية لضمان عدم قيام متعاملي الاتصالات بتمييز منصة تجارة الكترونية معينة على حساب أخرى، كما أن هذه السلطة تبقى الأقرب للتعامل الضبطي التجاري والإلكتروني في نشاطاتها الضبطية، ورقابة ممارسات أطراف العملية التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين في قطاع الاتصالات الإلكترونية، باعتبار أن التعاملات التجارية تتم بالطريقة الإلكترونية التي يعد فيها الانترنت الوسيلة الأساسية في التواصل، وأداء الخدمات والربط بين مزودي الخدمات الإلكترونية والمستهلك أو الزبون الإلكتروني.

- اللقب والاسم: خطاب خالد
- الدرجة العلمية: دكتوراه
- الرتبة العلمية: أستاذ مؤقت
- الهيئة المستخدمة: جامعة تيسمسيلت
- رقم الهاتف: 06.58.419.555
- البريد الإلكتروني: hattabkhaled84@gmail.com

عنوان المداخلة:

" تجربة مجلس المنافسة الفرنسي في مجال ضبط السوق الرقمية "

ملخص المداخلة:

إن التحول الهيكلي الذي تشهده الأسواق الرقمية اليوم، وبروز تحديات غير مسبقة ترتبط بالذكاء الاصطناعي التوليدي، واحتكار تكنولوجيا الحوسبة السحابية، يضع الأنظمة القانونية التقليدية أمام اختبار حقيقي. وفي هذا السياق، تبرز تجربة مجلس المنافسة الفرنسي كنموذج ريادي واستباقي؛ حيث لم يكتفِ بدور المراقب البعدي، بل تحول إلى سلطة ردع تكنولوجية متكاملة. وتتجلى هذه الريادة في الموازنة الذكية بين تفعيل القوانين الأوروبية الصارمة مثل قانون الأسواق الرقمية (DMA)، وتبني أدوات تقنية داخلية فائقة التطور قائمة على هندسة البيانات وتفكيك الخوارزميات الاحتكارية. إن نجاح المجلس الفرنسي في فرض عقوبات رادعة على عمالقة التكنولوجيا (Big Tech)، وإلزامهم بحماية الحقوق المجاورة لقطاع الصحافة، يثبت أن ضبط الفضاء الرقمي يتطلب مرونة تشريعية مدعومة بسيادة تقنية، وهي تجربة ملهمة تستدعي الدراسة لتعزيز آليات المنافسة العادلة في مختلف بيئاتنا القانونية والاقتصادية.

- اللقب والاسم: يعقوبي خالد
- الدرجة العلمية: دكتوراه علوم
- الرتبة العلمية: أستاذ متعاقد
- الهيئة المستخدمة: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة
- رقم الهاتف: 0657527605
- البريد الإلكتروني: yagoubi44k@gmail.com

عنوان المداخلة:

" تنظيم حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي: بين فعالية
التدخل التشريعي وتحديات الاقتصاد الرقمي "

ملخص المداخلة:

يشهد قطاع التجارة الإلكترونية توسعًا متسارعًا بفعل التطور التكنولوجي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي أدى إلى بروز ممارسات تجارية جديدة قد تؤثر على قواعد المنافسة الحرة داخل الأسواق الرقمية، خاصة مع تنامي هيمنة المنصات الإلكترونية الكبرى. وفي هذا السياق، برزت تجربة الاتحاد الأوروبي كإحدى أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال تنظيم حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية، من خلال سنّ مجموعة من التشريعات والآليات القانونية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حرية النشاط الاقتصادي وضمان المنافسة المشروعة، على رأسها الذي دخل حيز التطبيق داخل الإتحاد Digital Markets Act (DMA) قانون الأسواق الرقمية الأوروبي سنة 2024، والذي استهدف بالخصوص المنصات الرقمية الكبرى المصنفة كـ "حراس البوابة (Gatekeepers)"، من خلال فرض التزامات قانونية عليها تمنعها من استغلال وضعها المهيمن أو تفضيل خدماتها على حساب المنافسين، كما اعتمد الاتحاد الأوروبي آلية رقابية تقوم على تمكين المفوضية الأوروبية من التحقيق في الممارسات الاحتكارية الرقمية وفرض غرامات مالية كبيرة على الشركات المخالفة، بما يعزز شفافية السوق الرقمية ويحمي المنافسة العادلة داخل قطاع التجارة الإلكترونية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تؤديه القواعد القانونية الأوروبية في مواجهة الممارسات الاحتكارية والاتفاقات المقيدة للمنافسة داخل البيئة الرقمية، مع محاولة الاستفادة من هذه التجربة في تطوير المنظومة القانونية الجزائرية المنظمة للتجارة الإلكترونية وحماية المنافسة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الأوروبية المتعلقة بالمنافسة الرقمية، وعلى رأسها

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

قواعد قانون المنافسة الأوروبي وقانون الأسواق الرقمية، إضافة إلى دراسة بعض التطبيقات العملية المتعلقة بمراقبة المنصات الرقمية الكبرى.

وخلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي نجح نسبياً في وضع إطار قانوني متطور لحماية المنافسة داخل سوق التجارة الإلكترونية، من خلال تعزيز الرقابة على الشركات الرقمية الكبرى ومنع استغلال الوضع المهيمن، غير أن التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية ما يزال يفرض تحديات قانونية مستمرة تستوجب تحديثاً دائماً للقواعد المنظمة للمنافسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإطار التشريعي الجزائري المتعلق بالمنافسة والتجارة الإلكترونية، والاستفادة من التجربة الأوروبية في مجال الرقابة على المنصات الرقمية، مع دعم آليات التعاون بين سلطات الضبط والهيئات المختصة بالاقتصاد الرقمي لضمان بيئة إلكترونية تنافسية عادلة وآمنة.

Abstract:

The e-commerce sector is experiencing rapid expansion due to technological advancements and the shift towards a digital economy. This has led to the emergence of new business practices that may affect the rules of free competition within digital markets, especially with the growing dominance of major online platforms. In this context, the European Union's experience has emerged as one of the leading international examples in regulating and protecting competition in the e-commerce market. This is achieved through the enactment of a set of modern legislation and legal mechanisms aimed at balancing the freedom of economic activity with ensuring fair competition. Foremost among these is the Digital Markets Act (DMA), which came into effect in the European Union in 2024. This act specifically targets major digital platforms classified as "gatekeepers," imposing legal obligations that prevent them from exploiting their dominant position or favoring their own services over competitors. The European Union has also adopted a monitoring mechanism that empowers the European Commission to investigate digital monopolistic practices and impose substantial financial penalties on offending companies. This enhances the transparency of the digital market and protects fair competition within the e-commerce sector.

The importance of this study lies in highlighting the role of European legal rules in addressing monopolistic practices and anti-competitive agreements within the digital environment, while attempting to leverage this experience to develop the Algerian legal framework governing e-commerce and competition protection. The study adopted a descriptive-analytical approach, analyzing European legal texts related to digital competition, primarily the rules of European competition law and the law governing digital markets, in addition to examining some practical applications related to monitoring major digital platforms.

The study concluded that the European Union has been relatively successful in establishing a sophisticated legal framework for protecting competition within the e-commerce market by strengthening oversight of major digital companies and preventing the abuse of dominant market positions. However, the rapid development of digital technology continues to pose ongoing legal challenges that necessitate the constant updating of competition regulations.

The study recommended strengthening the Algerian legislative framework related to competition and e-commerce, drawing on the European experience in monitoring digital platforms, and supporting cooperation mechanisms between regulatory authorities and bodies specializing in the digital economy to ensure a fair and secure competitive digital environment.

- اللقب والاسم: بوخرس بلعيد
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: boukhersbelaid@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

" السوق الرقمي في بيئة التجارة الإلكترونية: الخصوصيات والتحديات "

ملخص المداخلة:

مع تنامي الاقتصاد الرقمي، أصبحت الأسواق الرقمية محورا رئيسيا للنشاط الاقتصادي، لاعتماد الشركات المختلفة على المنصات الرقمية لتقديم خدماتها ومنتجاتها وإيصالها للمستهلكين، إلا أنَّ هذا التحول السريع في طبيعة الأسواق جلب معه عدة تحديات قانونية واقتصادية تتعلق بالمنافسة ومنع الاحتكار لذا تعمل التشريعات المعاصرة على تحقيق توازن بين دعم المنافسة وتشجيع الابتكار وبين حماية المنافسة الحرة في هذه الأسواق باعتبارها نموذج جديد للأسواق الحديثة.

من خلال هذه الدراسة سيتم البحث عن خصوصيات الأسواق الرقمية في بيئة التجارة الإلكترونية (المحور الأول)، ثم إبراز مختلف التحديات التي تواجه مسألة ضبط المنافسة العادلة فيها (المحور الثاني).

- اللقب والاسم: كسال سامية
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: Samia.kessal@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" الحماية القانونية للمعطيات الشخصية للمستهلك الإلكتروني في ظل

قانون 18-07 المعدل والمتمم "

ملخص المداخلة:

في التجارة الإلكترونية يتم جمع البيانات ومعالجتها وحفظها بشكل رقمي، كالاسم والعنوان ورقم الهاتف والايمل وبيانات البطاقات البنكية... حيث يتم الدفع الكترونيا. نتيجة لذلك يعاني المستهلك الإلكتروني من مخاطر الأمن السيبراني، كالاختيال- التسريب- الاستغلال التجاري غير المشروع.

وضع المشرع الجزائري قواعد قانونية صارمة للموازنة بين تشجيع التجارة الإلكترونية من جهة وحماية المعطيات الشخصية أو ما يسمى حماية الخصوصية الرقمية من جهة أخرى. حيث تأثر المشرع الجزائري بالتشريع الأوروبي، لاسيما اللائحة الأوروبية لحماية البيانات GDPR الصادرة عن الاتحاد الأوروبي التي وضعت معيارا عالميا لحماية المستهلك الإلكتروني.

أدركت الحكومة الجزائرية أن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للمستهلك الإلكتروني هي أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاد رقمي آمن ومستدام، لذلك أصدرت قانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 25-11 المؤرخ في 24 جويلية 2025.

وقد حاولنا الإجابة في هذه الورقة البحثية عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاع المشرع الجزائري الموازنة بين مقتضيات تشجيع التجارة الإلكترونية والمنافسة النزيهة، وبين ضرورة توفير حماية قانونية صارمة وفعالة للمعطيات الشخصية للمستهلك الإلكتروني ضد مخاطر الانتهاك والتوظيف غير المشروع؟

للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم البحث إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول: القواعد الموضوعية لحماية المعطيات الشخصية للمستهلك الإلكتروني،
- المبحث الثاني: القواعد الإجرائية لحماية المعطيات الشخصية للمستهلك الإلكتروني.

- اللقب والاسم: شيخ ناجية
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0791.39.48.30
- البريد الإلكتروني: nadjya.chikh@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

" الحماية الجزائرية للمستهلك من جرائم الاحتيال الإلكتروني في القانون الجزائري "

ملخص المداخلة:

تؤمّن المنظومة القانونية الجزائرية حماية للمستهلك ضد التحايل الإلكتروني، وذلك بالقانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش إلى القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ناهيك عن قانون العقوبات الذي يسعى المشرع من خلاله إلى تعزيز حماية المستهلك، وذلك من خلال عدة نصوص تتعلق بالنصب، الخداع وخيانة الأمانة. كما تناول القانون رقم 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها بعض صور الاحتيال الإلكتروني.

من خلال هذا البحث العلمي يتم هنا طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى وُفق المشرع في توفير حماية فعّالة للمستهلك من التحايل الإلكتروني في ظل التطور السريع للتجارة الرقمية؟

وتتم الإجابة من خلال محورين:

- المحور الأول - الآليات المختلفة لحماية المستهلك جزائيا من جرائم الاحتيال الإلكتروني.
- المحور الثاني - تحديات توفير الحماية الجزائرية الكافية للمستهلك الإلكتروني.

- اللقب والاسم: ساعد أميرة
- الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه لدى كلية الحقوق - سعيد حمدين، الجزائر 1
- التخصص: قانون الأعمال والملكية الفكرية
- رقم الهاتف: 0779686916
- البريد الإلكتروني: a.saad@univ-alger.dz

عنوان المداخلة:

" التجارة الإلكترونية كآلية لتعزيز المنافسة في السوق الجزائرية "

ملخص المداخلة:

أضحت التجارة الإلكترونية في الجزائر أداة ضرورية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز من فعاليته خصوصا في ظل الاقتصاد الرقمي الراجح في أيامنا هذه، فهي من جهة تساهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل المعاملات التجارية وتقليص التكاليف، ومن جهة أخرى تعمل على تكريس مبدأ المنافسة بين المؤسسات بما يحقق تحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للمستهلكين، كما سهلت هذه التجارة تجاوز القيود الجغرافية والتقليدية التي كانت تحد سابقا من نشاط المتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي ساهم في انتقال المنافسة إلى نطاق أوسع يمتد للأسواق العالمية، ومن خلال تحليل السوق الجزائرية يتبين أن للتجارة الإلكترونية أثارا إيجابية واضحة خاصة في تقريب المسافات بين الفاعلين الاقتصاديين وتعزيز انفتاح السوق، غير أنها في المقابل تطرح جملة من التحديات المرتبطة بطبيعتها الرقمية خصوصا وأن الجزائر تعد من بين الدول النامية، فمن بين الصعوبات التي تشاهدها التجارة الإلكترونية ضعف الثقة، ومحدودية وسائل الدفع، وحماية البيانات، والحاجة إلى تأطير قانوني أكثر صرامة وتفعيل دور النصوص القانونية للحد من الممارسات غير المشروعة و التقليل من الانتهاكات لاسيما المتعلقة بالمنافسة و حماية المستهلك.

- اللقب والاسم: الطيبي عبد الله
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "
- الهيئة المستخدمة: جامعة أحمد دراية - أدرار
- رقم الهاتف: 0663239803
- البريد الإلكتروني: tayebiabdellah@univ-adrar.edu.dz

عنوان المداخلة:

" دور التجارة الإلكترونية في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد: دراسة حالة شركة

" " Amazon " "

"The Role of E-Commerce in Enhancing Supply Chain Efficiency: A Case Study of Amazon"

ملخص المداخلة:

تشهد التجارة الإلكترونية تطورًا متسارعًا على المستوى العالمي بفضل التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار استخدام الإنترنت، مما جعلها من أهم الأنماط الحديثة للتبادل التجاري وأكثرها تأثيرًا في النشاط الاقتصادي، وقد ساهمت هذه التجارة في تحسين أداء المؤسسات من خلال تسريع المعاملات التجارية، وتقليل التكاليف، وتوسيع نطاق الأسواق، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وتبرز أهمية التجارة الإلكترونية بشكل خاص في مجال إدارة سلاسل الإمداد حيث أصبحت وسيلة فعالة لتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في العمليات اللوجستية، وتعزيز تدفق المعلومات والمنتجات، وتحقيق السرعة والكفاءة في تلبية طلبات العملاء، كما ساهمت في تطوير أساليب التخزين والنقل والتوزيع، مما منح المؤسسات قدرة أكبر على تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه التجارة الإلكترونية في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد من خلال الجمع بين الجانب النظري والتحليل التطبيقي، وقد تم اختيار شركة Amazon كنموذج للدراسة نظرًا لريادتها العالمية في توظيف تقنيات التجارة الرقمية داخل شبكات الإمداد الخاصة بها، واعتمادها على الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين الأداء التشغيلي وتسريع عمليات التوزيع والاستجابة لاحتياجات العملاء بكفاءة عالية.

Abstract:

E-commerce has experienced rapid global growth due to the remarkable development of information and communication technologies and the widespread use of the Internet. It has

become one of the most influential modern forms of commercial exchange, contributing to faster transactions, lower costs, broader market access, and improved customer services.

The importance of e-commerce is particularly evident in supply chain management, where it enhances coordination among logistics actors, improves the flow of information and products, and increases efficiency in meeting customer demands. It has also contributed to the development of storage, transportation, and distribution systems, enabling companies to achieve a stronger competitive advantage in global markets.

This study aims to highlight the role of e-commerce in improving supply chain efficiency through both theoretical and practical analysis. Amazon was selected as a case study because of its global leadership in integrating digital commerce technologies into its supply chain networks. The company relies on technological innovation, artificial intelligence, and data analytics to improve operational performance, accelerate distribution processes, and respond efficiently to customer needs.

- اللقب والاسم: سيدي معمر دليلة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية العلوم، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- رقم الهاتف: 05 54 57 09 23
- البريد الإلكتروني: dalila.sidimamar@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" أخلاقيات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية في ظل التجارة الإلكترونية: دراسة قانونية "

ملخص المداخلة:

تتناول هذه الدراسة أخلاقيات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية في ظل التجارة الإلكترونية، بوصفها إحدى الإشكالات القانونية المستجدة التي فرضها التحول الرقمي على بيئة الأعمال، إذ لم تعد المنافسة تُمارس داخل حدود المكان والزمان التقليديين، بل انتقلت إلى فضاء إلكتروني واسع، سريع التوسع، متعدد الوسائط، وأكثر تعقيداً من حيث الأدوات والآثار، مما أتاح للمؤسسات الاقتصادية فرصاً غير مسبوقة لتوسيع نشاطها والوصول إلى المستهلكين وتغيير بنية السوق وآليات التبادل التجاري فيما بينها، لكنه في المقابل أفرز ممارسات قد تمس نزاهة المنافسة وتخل بتوازن العلاقات التجارية بين المتعاملين.

وتتجلى خطورة هذه الممارسات في صور متعددة، منها التضليل الإعلاني، واستغلال البيانات الشخصية، والقرصنة المعلوماتية، والتشهير بالمنافسين، والتلاعب بالتقييمات الإلكترونية، والتأثير غير المشروع على سلوك المستهلكين والتطفل على قواعد الزبائن، والممارسات المقيدة للمنافسة عبر المنصات الإلكترونية، ومن هنا، لم تعد أخلاقيات المنافسة مجرد قيمة مهنية أو سلوكية، بل أصبحت ضرورة قانونية لضمان سلامة السوق الرقمية وحماية الثقة في المعاملات الإلكترونية.

وتبرز أهمية الموضوع في أنه يجمع بين البعد الأخلاقي والبعد القانوني، وي طرح إشكالية التوفيق بين حرية المبادرة الاقتصادية، وحماية المنافسة المشروعة، وصون حقوق المستهلكين والمتعاملين. ويستند الإطار القانوني الجزائري في هذا المجال إلى الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، والقانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والقانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، فضلاً عن النصوص المتعلقة بحماية المستهلك والعقوبات الجزائية والإدارية ذات الصلة. وتخلص الدراسة إلى أن المنافسة العادلة في البيئة الرقمية لا تتحقق بالنصوص وحدها، بل بتحديثها المستمر، وتفعيل الرقابة، وترسيخ الثقافة الأخلاقية داخل المؤسسة الاقتصادية.

- اللقب والاسم: شعباني نوال
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: nawal.chabani@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" أزمة القواعد التقليدية للمنافسة في مواجهة احتكارات التجارة الإلكترونية في القانون
الجزائري "

ملخص المداخلة:

تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة إستراتيجية الاقتصاد الرقمي لترقية القطاعات الصناعية والخدمات المختلفة، وهذا للتكيف مع متطلبات النهضة الاقتصادية العالمية المتميزة بالسرعة والتطور. هذا ما أعاد تشكيل مفاهيم السوق والقوى المهيمنة، مما جعل المعايير التقليدية لضبط السوق غير قادرة على كبح جماح الممارسات الاحتكارية الرقمية المستحدثة.

تتناول هذه الورقة البحثية الأزمة التي تواجهها منظومة القواعد التقليدية لحماية المنافسة أمام الطفرة النوعية للتجارة الإلكترونية، والممارسات الاحتكارية التي أفرزها استعمال المنصات الرقمية في التبادل التجاري. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكان قصور هذه القواعد التقليدية، ومحاولة استشراف قواعد تنظيمية توازن بين ضرورة حماية المنافسة وتشجيع الابتكار في البيئة الرقمية.

- اللقب والاسم: مولودي عبد الغاني
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "
- الهيئة المستخدمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار
- رقم الهاتف: 0657558555
- البريد الإلكتروني: mouloudiabdelghani@univ-adrar.edu.dz

عنوان المداخلة:

" فعالية النصوص القانونية المنظمة للتجارة الإلكترونية في توجيه السلوك الاستهلاكي
وحماية المنافسة في الجزائر (دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد دراية- أدرار) "

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية النصوص القانونية المنظمة للتجارة الإلكترونية في الجزائر في توجيه السلوك الاستهلاكي وحماية المنافسة، من خلال دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد دراية - أدرار. كما تسعى إلى إبراز العلاقة بين استخدام التجارة الإلكترونية وتطور الأنماط الاستهلاكية في ظل الإطار القانوني المنظم للسوق الرقمية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التجارة الإلكترونية والنمط الاستهلاكي، حيث تساهم التجارة الإلكترونية بشكل معتبر في تفسير التغير في سلوك الطلبة الاستهلاكي. كما كشفت النتائج عن انتشار سلوكيات استهلاكية حديثة، مثل الشراء الاندفاعي والتأثر بالإعلانات الرقمية، في مقابل ضعف نسبي في مستوى الوعي القانوني لدى الطلبة، وهو ما يعكس محدودية فعالية النصوص القانونية في توجيه السلوك الاستهلاكي في البيئة الرقمية. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز فعالية الإطار القانوني لا يقتصر على سنّ النصوص، بل يتطلب أيضاً رفع مستوى الوعي القانوني لدى المستهلكين، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والرقابية، بما يضمن حماية المنافسة وتحقيق توازن في السلوك الاستهلاكي داخل السوق الرقمية.

- اللقب والاسم: القبي حفيظة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: elkobihafida31@gmail.com

عنوان المداخلة:

" دور الهيئات القضائية في تفعيل القواعد المقررة لحماية المستهلك في بيئة الأعمال الرقمية

"

ملخص المداخلة:

نتج عن التطور التكنولوجي المتسارع وثورة الاتصالات تحولات عميقة في الأنماط التقليدية للاستهلاك حيث انتقل المستهلك من التعاقد الحضوري المباشر إلى التعاقد عن بعد أو افتراضي عبر الوسائط الإلكترونية، ما نتج عنه ظهور مفهوم المستهلك الرقمي التي يستفيد من سلع وخدمات عبر الفضاء الرقمي وفي إطار علاقة تعاقدية غالبا ما تتسم بالسرعة وعدم التوازن بين أطرافها.

فأمام المخاطر القانونية والتقنية التي تهدد حقوق المستهلك الإلكتروني بفعل غياب الشفافية في المعلومات وصعوبة التحقق من هوية المورد الإلكتروني وخطورة لجوءه لطرق الاحتيال الإلكترونية للضغط على إرادة المستهلك، برزت ضرورة حماية هذا الأخير كونه الطرف الضعيف في هذه العلاقة بموجب نصوص تعنى بحماية حقوق المستهلك وبموجب قانون العقوبات.

غير أن تفعيل القواعد المقررة لحماية المستهلك الإلكتروني في بيئة الأعمال الرقمية يستوجب تدخل فاعلين مؤسستيين لتجسيد هذه الفاعلية، وهنا يبرز دور الهيئات القضائية في حسن تطبيق النصوص القانونية بالتدخل لإقرار حماية مدنية وجزائية لإعادة التوازن العقدي للعلاقة العقدية التي تربط المستهلك والمورد الإلكتروني في البيئة الرقمية.

- اللقب والاسم: شيخ نبيلة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: nabila.chikh@ummto.dz

عنوان المداخلة:

« L'adaptation du commerce électronique par les consommateurs algériens: facteurs explicatifs et perspectives »

Résumé :

Le commerce électronique connaît une expansion rapide à l'échelle mondiale et constitue aujourd'hui un levier important de transformation des pratiques commerciales et des habitudes de consommation. En Algérie, son développement s'inscrit dans un contexte marqué par la progression de l'usage d'Internet, la généralisation des smart-phones, la digitalisation des services et le développement progressif des moyens de paiement électroniques. Toutefois, malgré ces évolutions, son adoption par les consommateurs algériens demeure confrontée à plusieurs contraintes.

Cette communication vise à identifier les principaux facteurs qui influencent l'adoption du commerce électronique par les consommateurs algériens et à examiner les perspectives de son développement. Sur le plan théorique, l'analyse s'appuie principalement sur le *Technology Acceptance Model (TAM)*, notamment à travers les notions d'utilité perçue et de facilité d'utilisation. L'étude prend également en considération d'autres facteurs tels que la confiance, le risque perçu, les compétences numériques, l'accès à Internet, les modalités de paiement ainsi que la qualité des services logistiques.

L'analyse met en évidence l'importance des facteurs individuels, technologiques, logistiques et institutionnels dans le processus d'adoption. La confiance dans les plateformes et les moyens de paiement constitue notamment un élément déterminant, tandis que la préférence pour le paiement à la livraison, les problèmes liés à la livraison, les craintes concernant la sécurité des transactions et la protection des données représentent encore des freins importants.

Néanmoins, l'évolution de l'environnement numérique en Algérie offre des perspectives favorables. Le développement des paiements électroniques et des fintechs, l'essor du commerce social à travers les réseaux sociaux ainsi que les opportunités offertes aux PME peuvent contribuer à accélérer cette dynamique. À cet effet, le renforcement de la cyber sécurité, l'amélioration des infrastructures logistiques, le développement des solutions de paiement électronique et la sensibilisation des consommateurs apparaissent comme des leviers essentiels pour favoriser une adoption plus large et durable du commerce électronique en Algérie.

- اللقب والاسم: دموش حكيمة
- الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية.
- البريد الإلكتروني: hakima.demouche@univ-bejaia.dz

عنوان المداخلة:

" حماية المستهلك في السوق الرقمية في التشريع الجزائري "

ملخص المداخلة:

أحدثت الثورة الرقمية تحولات جوهرية في بنية العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث انتقلت المعاملات الاستهلاكية من الأسواق التقليدية إلى فضاءات رقمية تعتمد على شبكات الاتصال الحديثة والمنصات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية. وقد أسهم هذا التحول في توسيع نطاق المبادلات التجارية وتسهيل الوصول إلى السلع والخدمات، كما أتاح للمستهلك فرصاً أوسع للمقارنة والاختيار والتعاقد عن بعد دون قيود زمانية أو مكانية. غير أن هذه المزايا رافقتها تحديات قانونية جديدة فرضتها خصوصية البيئة الرقمية، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على البيانات الشخصية والتقنيات الذكية والخوارزميات الرقمية.

فإذا كان المستهلك في البيئة التقليدية يعد الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية بسبب التفوق الاقتصادي والفني للمهني، فإن هذا الضعف يزداد تعقيداً في البيئة الرقمية نتيجة اختلال التوازن المعلوماتي بين المورد والمستهلك، وغياب المعاينة المباشرة للمنتج أو الخدمة، فضلاً عن اعتماد المنصات الرقمية على تقنيات متطورة لجمع البيانات الشخصية وتحليلها واستغلالها لأغراض تجارية وتسويقية. وقد أدى ذلك إلى ظهور مخاطر جديدة لم تعد تقتصر على الغش أو التضليل التجاري، وإنما امتدت إلى المساس بالخصوصية الرقمية والتأثير على حرية الاختيار من خلال التوجيه الخوارزمي للسلوك الاستهلاكي.

وأمام هذه التحولات، أصبح من الضروري إعادة النظر في المفهوم التقليدي لحماية المستهلك، والانتقال نحو مفهوم أكثر شمولاً يستوعب خصوصيات البيئة الرقمية ومتطلباتها. وفي هذا الإطار سعى المشرع الجزائري إلى تطوير المنظومة القانونية الخاصة بحماية المستهلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تشكل الإطار التشريعي للحماية في السوق الرقمية، وعلى رأسها القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والقانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والقانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إضافة إلى القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

وتتجلى أهمية الموضوع في ارتباطه المباشر بمتطلبات الأمن القانوني والثقة الرقمية، باعتبارهما من الشروط الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي وضمان فعالية المعاملات الإلكترونية. كما تبرز أهميته من خلال الحاجة إلى تقييم مدى قدرة التشريع الجزائري على توفير حماية فعالة للمستهلك في مواجهة التحديات التي أفرزتها الرقمنة المتسارعة. والإشكالية المثارة إلى أي مدى نجح التشريع الجزائري في بناء منظومة قانونية متكاملة لحماية المستهلك في السوق الرقمية في مواجهة المخاطر الناجمة عن التعاقد الإلكتروني؟

- اللقب والاسم: عثمان أحمد
- الرتبة العلمية: طالب دكتوراه لدى جامعة طاهري محمد- بشار
- التخصص: قانون جنائي للأعمال
- رقم الهاتف: 0770 941 895
- البريد الإلكتروني: otmane.ahmed@univ-bechar.dz

عنوان المداخلة:

" الحماية الجزائية للمستهلك من الإشهار الالكتروني غير المشروع "

ملخص المداخلة:

يعد الإشهار الالكتروني من أهم الإشهارات التجارية بحكم تميزه ودقة استهدافه، وكونه أحد المصادر للمعلومات الخاصة بالسلع والخدمات، يتخذ المورد الالكتروني وسيلة لتوجيه خيارات المستهلك وإقناعه بالتعاقد، إلا أنه أحيانا يتحول من أداة ترويجية إلى ممارسة غير مشروعة، تلحق ضررا بالمستهلك، ولضمان بيئة رقمية نزيهة، وضع المشرع الجزائري جملة من القيود على الإشهارات التجارية الالكترونية، وأقر لمخالفها عقوبات جزائية كآلية حمائية للمستهلك في سوق التجارة الالكترونية.

- اللقب والاسم: حبيب علجية
- الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه لدى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- التخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة
- رقم الهاتف: 0552759571
- البريد الإلكتروني: aldjia.habib@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" التجارة الإلكترونية والمنافسة: دراسة في الإطار المفاهيمي والقانوني "

ملخص المداخلة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة الإلكترونية والمنافسة: دراسة في الإطار المفاهيمي والقانوني، باعتباره أحد المواضيع الهامة في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر نتيجة للتطور التكنولوجي، مما أدى إلى بروز التجارة الإلكترونية كأحد مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث، الذي فتح مجالا واسعا للمنافسة، مفرزا بذلك العديد من التحديات الاقتصادية والقانونية، مما دفع بالمشروع الجزائري إلى سن مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للتجارة الإلكترونية والمنافسة لمنع الممارسات الاحتكارية داخل البيئة الرقمية، وفي هذا السياق تبرز أهمية هذه المداخلة الموسومة بـ "الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية والمنافسة" الهادفة إلى تقديم قراءة تحليلية ضمن مقاربة قانونية، لفهم ديناميكية العلاقة بين التجارة الإلكترونية والمنافسة، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، وتبيان خصائص المنافسة في الأسواق الرقمية، إلى جانب توضيح الأساس القانوني المنظم للمنافسة داخل بيئة التجارة الإلكترونية، مع ذكر أهم التحديات التي تواجهها، لتختتم المداخلة بتقديم حزمة من التوصيات الرامية إلى محاولة تحقيق منافسة إلكترونية عادلة.

Abstract

This research paper aims to examine e-commerce and competition within their conceptual and legal framework, in light of the economic transformations experienced in Algeria as a result of technological development, which has led to the emergence of the digital economy and the expansion of competitive markets, along with associated economic and legal challenges.

The study also addresses the legal framework governing e-commerce and competition in Algeria, which seeks to curb monopolistic practices within the digital environment. It focuses on analyzing key concepts, the characteristics of competition in digital markets, and the main related issues, while offering a set of recommendations aimed at achieving fair digital competition.

**مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل
التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026**

- اللقب والاسم: حاج مخناش سوهيلة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " ب "
- الهيئة المستخدمة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0698722367
- البريد الإلكتروني: souhila.hadj-mokhnache@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" أثر الاحتكار الرقمي على حرية المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً تكنولوجياً متسارعاً أدى إلى بروز ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي أصبح يمثل أحد أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية الحديثة، وقد ساهم انتشار شبكة الإنترنت وتطور وسائل الاتصال الإلكترونية في ظهور أنماط جديدة من المعاملات التجارية، كان أبرزها التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية، والتي أحدثت تحولاً جذرياً في طرق الاستثمار والتبادل التجاري، وخلقت بيئة اقتصادية مفتوحة تقوم على السرعة والابتكار وتوسيع نطاق الأسواق.

وفي ظل هذا التحول الرقمي، برزت شركات ومنصات إلكترونية عملاقة استطاعت بفضل التكنولوجيا والبيانات الضخمة والخوارزميات الذكية أن تفرض هيمنتها على الأسواق الرقمية، مما أدى إلى ظهور شكل من أشكال الاحتكار يعرف بـ "الاحتكار الرقمي"، والذي يختلف عن الاحتكار التقليدي من حيث أدواته وآليات ممارسته. ورغم أن هذا التطور الرقمي ساهم في تشجيع الاستثمار وتحفيز الابتكار وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق، إلا أنه في المقابل أفرز العديد من الممارسات التي من شأنها المساس بحرية المنافسة من خلال استغلال الوضع المهيمن، وإقصاء المنافسين أو فرض شروط تعسفية على المتعاملين الاقتصاديين إضافة إلى التحكم في الأسعار والتأثير على حرية المستهلك الإلكتروني الأمر الذي دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى إعادة النظر في قواعد المنافسة التقليدية ومحاولة تكيفها مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

وتكمن خطورة الاحتكار الرقمي في صعوبة اكتشاف ممارساته وإثباتها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي السريع والطابع العابر للحدود للأسواق الرقمية، وهو ما يثير إشكالات قانونية عديدة تتعلق بمدى فعالية التشريعات الحالية في حماية المنافسة وضمان التوازن بين حرية الاستثمار وضرورة مكافحة الممارسات الاحتكارية الرقمية، وتتجلى أهمية هذا البحث في محاولة إبراز الطبيعة القانونية للاحتكار الرقمي، وتحليل آثاره على حرية المنافسة، وكذا دراسة مدى قدرة قوانين المنافسة التقليدية على مواجهة هذه الظاهرة الحديثة مع اقتراح حلول وآليات قانونية التي من شأنها تحقيق نوعاً من التوازن بين تشجيع الاستثمار الرقمي وحماية المنافسة داخل الأسواق الإلكترونية.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن تحقيق التوازن بين حرية الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وضرورة حماية المنافسة من الممارسات الاحتكارية الرقمية؟**

ولإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للاحتكار الرقمي وحرية المنافسة، بينما يخصص **المبحث الثاني** لدراسة الآليات القانونية الكفيلة بمواجهة الاحتكار الرقمي وتحقيق الحماية القانونية للمنافسة في البيئة الرقمية.

- اللقب والاسم: أيمن سليم
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " ب "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق جامعة الجزائر 1.
- رقم الهاتف: 0670048225
- البريد الإلكتروني: S.aimene@univ-alger.dz

عنوان المداخلة:

" الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة النزيهة في ظل الأسواق الرقمية "

ملخص المداخلة:

تُعَدُّ الأسواق الرقمية من أبرز مظاهر التحول الاقتصادي في وقتنا الحالي، باعتبارها مجالا مهماً لممارسة النشاط التجاري، خاصة مع انتشار التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية. لكن هذا التطور أدى إلى ظهور بعض الممارسات التي تمس بقواعد المنافسة النزيهة، كاستغلال التعسفي للوضع المهيمن مثل احتكار بعض الشركات الكبرى للسوق عن طريق التحكم بالبيانات الضخمة وفرض شروط تعاقدية تعسفية غير عادلة على المستخدمين، واستغلال البيانات الشخصية للمستهلكين عبر الخوارزميات الرقمية، والاحتكار الرقمي والتلاعب بالأسعار أو نتائج البحث، مما يؤثر على حرية المنافسة ويضعف فرص المؤسسات الصغيرة في الدخول إلى السوق، ونشر الإعلانات المضللة للتأثير غير المشروع على اختيارات المستهلكين من خلال الذكاء الاصطناعي وتقنيات التوجيه الرقمي وتطورها المتسارع.

وأمام هذا الواقع الجديد، وبهدف مواجهة هذه التحديات، تسعى القوانين الحديثة إلى تنظيم الأسواق الرقمية وحماية المنافسة والمستهلك، بضبط الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة في الأسواق الرقمية تشجيعا للابتكار والتطور التكنولوجي من جهة، وحماية للمستهلك والمتعامل الاقتصادي من جهة أخرى، ويتم ذلك بتعزيز آليات حماية المنافسة داخل البيئة الرقمية، من خلال تطوير قواعد قانون المنافسة وتوسيع صلاحيات سلطات الضبط والرقابة الرقمية، مع التركيز على حماية البيانات الشخصية وضمان الشفافية الرقمية وتحقيق التوازن بين حرية الاستثمار الرقمي وحماية المنافسة النزيهة.

- اللقب والاسم: بن خدة حسيبة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر-1-
- رقم الهاتف: 0554670193
- البريد الإلكتروني: h.benkhedat@univ-alger.dz / drhassibabengkhedat@gmail.com

عنوان المداخلة:

" تحديات تطبيق قانون المنافسة في الأسواق الرقمية "

ملخص المداخلة:

تُشكل الأسواق الرقمية اليوم ركيزةً محوريةً في بنية الاقتصاد المعاصر، إذ تستند في جوهرها إلى منظومة التكنولوجيا الرقمية المتطورة، وتمتد لتشمل قطاعات متعددة وحيوية، في مقدمتها التجارة الإلكترونية وفي ظل المنافسة الحادة التي تُفرزها البيئة الرقمية، شهدت هذه الأسواق نمواً متصاعداً على المستوى الدولي، امتدت تداعياته لتطال الجزائر، التي باتت تجد نفسها أمام تحديات جوهرية تتصل بآليات تطبيق قواعد المنافسة داخل البيئة الرقمية وما تعرفه من تعقيدات لاسيما مع بروز ممارسات تجارية جديدة يصعب إخضاعها للقواعد التقليدية للمنافسة.

وقد أظهرت التجربة العملية أن المنظومة التشريعية المتعلقة بحماية المنافسة لم تعد كافية لمواجهة خصوصيات الأسواق الرقمية، نظراً للاختلاف الجوهرى في طبيعة هذه الأسواق وآليات تفاعلها مع المستهلك والمنافس على حدٍ سواء ولاسيما أن السوق الرقمي يتجاوز في طبيعته حدود الجغرافيا والمكان التي طالما شكّلت المرجعية الأساسية للسوق التقليدي. وهو ما يفرض على التشريعات الحديثة وهيئات الضبط والمنافسة ضرورة إعادة النظر في الآليات القانونية والتنظيمية المعتمدة، والبحث عن مقاربات جديدة أكثر مرونة وفعالية، تضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية المنافسة الحرة والمشروعة.

- اللقب والاسم: أعراب أحمد
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- رقم الهاتف: 0556084464
- البريد الإلكتروني: ahmed.arab@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" ملاحظات حول دور مجلس المنافسة في ضبط سوق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

يواجه مجلس المنافسة في الجزائر جملة من التحديات التي قد ترهن فاعليته الكاملة في ضبط سوق التجارة الإلكترونية، وعليه تتمحور المداخلة حول إبراز أهم الملاحظات القانونية والميدانية حول هذا الدور الضبطي للمجلس. في هذا الإطار يشوب الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة قصور، باعتباره تشريع كلاسيكي سُنّ لضبط الأسواق التقليدية أي المادية ولا يستوعب بدقة مفاهيم وتعقيدات " اقتصاد المنصات"، بالتالي فخضوع المجلس إلى هكذا قانون، يجعله غير قادر على مواجهة تحديات السوق الرقمية. كذلك، فبسبب ظاهرة تنامي سوق التجارة الإلكترونية الموازية على حساب السوق الرسمية يجعل جزء معتبر من هذه السوق تقلت من رقابة المجلس. هذا فضلا عن مواجهة المجلس لمجموعة من التحديات التقنية والبشرية والتي قد تحد من فعالية دوره في ضبط السوق الرقمية وحماية المنافسة فيها. تخلص المداخلة إلى أن النظام القانوني الذي يحكم مجلس المنافسة غير مهيا لتحقيق فعالية دور مجلس المنافسة في ضبط سوق التجارة الإلكترونية التي تعرف تعقيدات تكنولوجية وتقنية وسرعة التحول.

التوصيات:

- 1- ضرورة تكييف قانون المنافسة الجزائري والنصوص القانونية ذات العلاقة، مع التحديات التي تعرفها سوق التجارة الإلكترونية.
- 2- ضرورة تزويد مجلس المنافسة بالوسائل التقنية والبشرية المؤهلة والمتخصصة، التي يحتاج إليها.

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

- اللقب والاسم: بن معمر سفيان
- الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: sofiane.benmammar@ummto.dz

عنوان المداخلة:

" دور مجلس المنافسة في حماية المستهلك في السوق الإلكترونية:
"بين متطلبات المنافسة العادلة وتحديات الاقتصاد الرقمي "

ملخص المداخلة:

أدى التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور الأسواق الإلكترونية كفضاء اقتصادي جديد أتاح فرصاً واسعة للتبادل التجاري وتقديم الخدمات عبر المنصات الرقمية. وقد ساهم هذا التحول في تعزيز المنافسة وتوسيع خيارات المستهلك، إلا أنه أفرز في المقابل تحديات قانونية واقتصادية جديدة، تمثلت في بروز ممارسات منافية لقواعد المنافسة، كاستغلال الوضع المهيمن، والاتفاقات الاحتكارية، والتحكم في البيانات الرقمية، والتأثير غير المشروع على خيارات المستهلك، بما قد يخل بمبادئ المنافسة العادلة ويؤثر سلباً على حقوق المستهلك ومصالحه الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يبرز مجلس المنافسة باعتباره هيئة ضبط مستقلة تضطلع بمهمة السهر على احترام قواعد المنافسة داخل السوق، من خلال مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة وضمان شفافية المعاملات الاقتصادية وحماية السير الحسن للسوق. ولم يعد دور هذه الهيئة مقتصرًا على الأسواق التقليدية، بل امتد ليشمل البيئة الرقمية التي تتميز بخصوصيات قانونية وتقنية تستوجب تطوير آليات التدخل والرقابة بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

وتهدف هذه المداخلة إلى دراسة دور مجلس المنافسة في حماية المستهلك داخل السوق الإلكترونية، من خلال تحليل مختلف الصلاحيات والآليات القانونية المخولة له في مواجهة الممارسات الاحتكارية والممارسات التجارية غير المشروعة التي قد تضر بالمستهلك، مع إبراز مدى فعالية هذه الآليات في تحقيق التوازن بين حرية المنافسة وحماية المستهلك. كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على أهم التحديات التي تواجه مجلس المنافسة في البيئة الرقمية، لاسيما تلك المرتبطة بتطور التكنولوجيا، وهيمنة المنصات الرقمية الكبرى، وصعوبة إثبات بعض الممارسات المخلة بالمنافسة ذات الطابع الإلكتروني.

وتتعلق المداخلة من إشكالية مفادها: إلى أي مدى يسهم مجلس المنافسة في حماية المستهلك داخل السوق الإلكترونية؟ وهل تكفي الآليات القانونية الحالية لمواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي وضمان منافسة عادلة وفعالة؟

وتخلص الدراسة إلى أن حماية المستهلك في الأسواق الإلكترونية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفعالية قواعد المنافسة ودور هيئات الضبط الاقتصادي، الأمر الذي يقتضي تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتطوير أدواته الرقابية والتقنية، فضلاً عن تحديث المنظومة القانونية بما يتلاءم مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار والاستثمار من جهة، وحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة من جهة أخرى.

- اللقب والاسم: قنيف غنيمة
- الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة " أ "
- الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو
- البريد الإلكتروني: ghenima.guenif@ummtto.dz

عنوان المداخلة:

" الإثبات الرقمي في منازعات المنافسة الإلكترونية: بين حجية الدليل وصعوبات التطبيق

القضائي "

ملخص المداخلة:

أبرز التحول الرقمي الذي عرفته الأسواق الحديثة بيئة جديدة لممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري، ترتب عنها ظهور صور مستحدثة للممارسات المنافسة للمنافسة، تتم داخل الفضاء الإلكتروني وبلاستعانة بالمنصات الرقمية والخوارزميات ومختلف الوسائل التكنولوجية. وقد انعكس هذا التحول على وسائل الإثبات، إذ أصبحت البيانات والسجلات الإلكترونية والمراسلات الرقمية والآثار الخوارزمية وغيرها من المعطيات الرقمية تشكل مصدراً مهماً لإثبات السلوكيات المخلة بالمنافسة .

غير أن خصوصية الدليل الرقمي تثير جملة من الإشكالات القانونية والعملية، لاسيما من حيث التحقق من مصدره وسلامته وعدم تعرضه للتعديل أو التلاعب، ومدى إمكانية نسبته إلى صاحبه، فضلاً عن الصعوبات المرتبطة بفهم الأدلة المستخرجة من الأنظمة والخوارزميات الرقمية.

كما يواجه القضاء تحدياً حقيقياً في الانتقال من مجرد الاعتراف بالدليل الرقمي إلى تقدير قيمته الثبوتية ومدى صلاحيته لإثبات قيام الممارسة المنافسة للمنافسة، في ظل تداخل المعارف القانونية والتقنية.

وعليه، تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يمكن إضفاء الحجية القانونية على الدليل الرقمي في منازعات المنافسة الإلكترونية، وما حدود قدرة القضاء على تقديره والاستناد إليه في إثبات

الممارسات المنافسة للمنافسة، في ظل خصوصية البيئة الرقمية وما تثيره من صعوبات تقنية وقانونية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم المداخلة إلى محورين أساسيين، يتناول أولهما حجية الدليل الرقمي في إثبات الممارسات المنافسة للمنافسة الإلكترونية، بينما يخصص ثانيهما لبحث صعوبات التطبيق القضائي في تقدير الدليل الرقمي في منازعات المنافسة الإلكترونية.

- اللقب والاسم: حساب يمينية
- الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه لدى جامعة عمار ثليجي - الأغواط
- التخصص: قانون أعمال
- رقم الهاتف: 0556111025
- البريد الإلكتروني: y.hassab@lagh-univ.dz

عنوان المداخلة:

" جمعيات حماية المستهلك بين الدور الحمائي والتحديات الرقمية "

ملخص المداخلة:

تجسدت فعالية جمعيات حماية المستهلك في القانون الجزائري بالاعتراف القانوني لها وتحديد دورها خاصة بالقانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش الذي عرفها بالمادة 21 على أنها " كل جمعية منشأة طبقا للقانون تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله"، و عرفها القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات بأنها تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهني والاجتماعي.

من خلال هذه الدراسة سنركز على إبراز أهمية دور جمعيات حماية المستهلك في تكريس المنافسة العادلة وحماية المستهلك خاصة في ظل التوسع المتزايد التجارة الالكترونية، كما نتناول مساهمتها في مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة وتعزيز الشفافية الرقمية والدفاع عن حقوق المستهلك، وعليه ستكون إشكالية المداخلة على النحو التالي:

إلى أي مدى استطاعت جمعيات حماية المستهلك تفعيل دورها الحمائي ضمن البيئة الرقمية وما هي أبرز التحديات التي تواجهها؟

وعليه سنركز من خلال مبحثين على الدور الحمائي للمؤسسة الجمعوية بتحديد المركز القانوني ومجمل الأدوار التي تقوم بها لحماية المستهلك والبيئة التنافسية في طابعها التقليدي والرقمي وننتقل لمبحث ثان للوقوف على مختلف التحديات التي تواجهها جمعيات حماية المستهلك في البيئة الرقمية سواء أكانت قانونية أو تقنية مع وجوب تعزيز الحماية اللازمة للمستهلك في ظل التأثير الرقمي على المنافسة وعناصرها السوق والأعوان الاقتصاديين والمستهلكين.

- اللقب والاسم: سالمي حمزة
- الدرجة العلمية: دكتوراه
- التخصص: علم الاجتماع الانحراف والجريمة
- الرتبة العلمية: أستاذ مساعد مؤقت
- الهيئة المستخدمة: جامعة مساعدية محمد الشريف / سوق أهراس
- رقم الهاتف: 0671593110
- البريد الإلكتروني: h.salmi@soukahrasuniv.dz

عنوان المداخلة:

" التجارب الدولية في تنظيم حماية المنافسة في أسواق التجارة الإلكترونية "

ملخص المداخلة:

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً في طبيعة الأسواق، مع صعود عمالقة التكنولوجيا الذين يسيطرون على قطاعات كاملة من التجارة الإلكترونية. هذا التحول أثار تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة قوانين المنافسة التقليدية، التي صُممت في عصر الصناعة، على مواجهة تحديات عصر المنصات الرقمية. وتستعرض هذه المداخلة أبرز التجارب الدولية في هذا المجال. فعلى الجانب الأوروبي، كان الاتحاد الأوروبي سابقاً بإقرار قانون الأسواق الرقمية الذي يفرض قواعد سلوك صارمة على المنصات الكبرى، مثل منع التفضيل الذاتي لمنتجاتها وإجبارها على مشاركة البيانات مع المنافسين. أما في الولايات المتحدة، فمازال النقاش محتتماً بين تيار يدعو إلى تفعيل قوانين مكافحة الاحتكار التقليدية وتيار آخر يخشى من أن التنظيم المفرط قد يقتل الابتكار. والصين بدورها قدمت نموذجاً فريداً يجمع بين الحزم في ضبط المنصات المحلية والمرونة للشركات التي تخدم استراتيجيات الدولة.

أما الخلاصة الأساسية لهذه التجارب هي أن التأخر في التنظيم يؤدي إلى احتكارات يصعب تفكيكها. كما أثبتت أن الحل لا يكمن في فرض غرامات باهظة فقط، بل في إعادة تصميم قواعد اللعبة لضمان بقاء الأسواق مفتوحة أمام المنافسين الجدد وحماية المستهلكين. لذلك تدعو هذه المداخلة إلى ضرورة بناء قدرات محلية لفهم ديناميكيات الأسواق الرقمية، والتعاون الإقليمي لصياغة سياسات موحدة تحمي المنافسة العادلة في عالم التجارة الإلكترونية.

Abstract:

In recent years, a radical transformation has taken place in the nature of markets, marked by the rise of technology giants who dominate entire sectors of ecommerce. This shift has raised fundamental questions about the ability of traditional competition laws, designed in the industrial age, to confront the challenges of the digital platform era.

This paper reviews the most prominent international experiences in this field. On the European front, the European Union has taken the lead by enacting the Digital Markets Act (DMA), which imposes strict codes of conduct on major platforms, such as prohibiting self referencing of their own products and compelling them to share data with competitors. In the United States, the debate remains heated between those calling for the enforcement of traditional antitrust laws and others who fear that excessive regulation might stifle innovation. China, for its part, has offered a unique model that combines firmness in regulating local platforms with flexibility for companies that serve state strategies.

The key takeaway from these experiences is that delaying regulation leads to monopolies that are difficult to dismantle. They have also proven that the solution does not lie solely in imposing hefty fines, but rather in redesigning the rules of the game to ensure markets remain open to new competitors and to protect consumers. Therefore, this paper calls for the necessity of building local capacities to understand the dynamics of digital markets and fostering regional cooperation to formulate unified policies that protect fair competition in the world of ecommerce.

الفهرس

الصفحة	عنوان المداخلة	اللقب والإسم الأستاذ (ة)
08	" مدى فعالية التأطير القانوني للمنافسة في سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر "	قوسم غالية
09	" الأسواق الرقمية والحريات الاقتصادية "	شيعاوي وفاء
10	" عقد التجارة الإلكترونية عقد جديد في قانون الاستهلاك "	قلوشة سامية
11	" النظام القانوني للالتزامات المورد الإلكتروني: آلية لحماية المستهلك في السوق الرقمية الجزائرية "	إقلولي/ ولد رابح صافية
12	" الإطار المفاهيمي للمنافسة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية "	قادري لطفي محمد الصالح
13	"أثر التجارة الإلكترونية على مفهوم السوق المرجعي في قانون المنافسة"	مختور دليلة
14	" الممارسات المقيدة للمنافسة في الأسواق الرقمية: تحديات جديدة؟"	عبد الله ليندة
15	" تحديات ترقية معيشة المستهلكين في ظل الاقتصاد الرقمي: أي فعالية لقانون المنافسة؟"	بن حملة سامي
16	" مجلس المنافسة كسلطة ضبط أفقية في مواجهة تحديات الأسواق الرقمية "	بن زيدان زوينة
17	" ترقية المنافسة والرقمنة في إطار منطقة التبادل الحر الإفريقية (ZLECAF) "	كايس شريف
18	" التجربة الأمريكية في مجال تنظيم حماية المستهلك والمنافسة في الأسواق التجارية الإلكترونية "	قادري طارق
19	" مدى فعالية الحماية المقررة للمستهلك الإلكتروني من المنتجات المعيبة في ضوء قانون رقم 05-18 "	سي يوسف كجار زاهية حورية
20	" مساهمة التجارة الإلكترونية في استحداث طرق دفع موثوقة وأمنة في البيئة الافتراضية "	صبايحي ربيعة
21	" حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر التعاقد عبر الانترنت في القانون الجزائري "	بركات كريمة

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

22	" أثر التجارة الإلكترونية على قواعد المنافسة في الأسواق الرقمية "	عياد خيرة
23	" The Positive Impact of E-Commerce on Competition and Consumer Welfare "	عبد الصدوق خيرة
24	" الصراع بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية: آليات البقاء والتحول الرقمي "	حابت أمال
25	"المنافسة الحرة في التجارة الإلكترونية: أي تأطير وضبط في القانون الجزائري؟"	موكه عبد الكريم
26	" في إشكالية تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان المنافسة المشروعة في مجال التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري "	أيت وازو زائنة
27	" قانون المنافسة في مواجهة اقتصاد البيانات الضخمة "	جلال مسعد
28	" حماية البيانات الشخصية: كآلية جديدة لضبط المنافسة في الاقتصاد الرقمي "	بوحلايس إلهام
29	" الانتقال من التدخل اللاحق إلى التنظيم الاستباقي: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لحماية المنافسة في أسواق التجارة الإلكترونية "	موساوي ظريفة
30	" التجارة الإلكترونية في الجزائر: بين حماية المستهلك ومحدودية التنظيم القانوني للمنافسة – دراسة نقدية للقانون 05-18 "	قونان كهينة
31	"La contribution des marchés numériques au développement du commerce électronique "	أرتباس ندير
32	" نحو ضرورة ضبط العلاقة بين المستهلك والمورد الإلكتروني كضمان لتعزيز التجارة الإلكترونية "	كامل فؤاد
33	" حماية المنافسة في الأسواق الرقمية بين قصور قواعد المنافسة التقليدية ومتطلبات التنظيم القانوني الحديث: دراسة في التشريع الجزائري "	بن عثمان فريدة
34	" حماية المنافسة في التجارة الإلكترونية في الجزائر: بين النص القانوني والتطبيق العملي "	حمادوش أنيسة
35	" تحديات ضبط المنافسة الرقمية: دراسة في شروط ممارسة التجارة الإلكترونية ومخاطر الاحتكار الرقمي "	بورديمة مريم
36	" البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني بين مقتضيات المنافسة الحرة ومتطلبات الحماية القانونية في التشريع الجزائري "	حمليل نواره

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

38	" دور مجلس المنافسة في ضبط هيمنة المنصات الرقمية على التجارة الإلكترونية "	أوباية مليكة
39	" دور سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية "	فتحي وردية
40	" التعاون الدولي والاتفاقيات الثنائية كآلية للحد من الممارسات المقيدة للمنافسة في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود "	درار عبد الهادي
41	" حراس البوابات (Gatekeepers): آلية دفاعية في مواجهة المنافسة غير المشروعة للشركات الكبرى على مستوى الفضاء الرقمي "	بوعندل وائل
42	" المقاربة التعريفية للتجارة الإلكترونية "	زقاوة طارق
43	" المستهلك الإلكتروني في القانون الجزائري: تحديد المفهوم وضمانات الحماية "	مواسي العلجة
44	" حدود الحماية الجزائرية للمستهلك الإلكتروني في البيئة الرقمية: دراسة في القانون الجزائري "	أيت مولود سامية
45	" الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني من جرمي الغش والخداع في ظل تطور التجارة الإلكترونية "	أعراب كميلا
46	" مستقبل المنافسة في عصر الأسواق الرقمية "	شريط نسيم
47	" أخلاقيات المنافسة في التجارة الإلكترونية بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتشريعات الرقمية المعاصرة "	هنان عبد القادر
49	" قواعد المنافسة في ظل التحول الرقمي: قراءة في المستجدات التشريعية والمؤسسية "	أيت يوسف صبرينة
50	" حماية المنافسة في البيئة الرقمية: قراءة في التشريع الجزائري للتجارة الإلكترونية "	أيت شعلال لياس
51	" مفهوم المؤسسة طبقا للأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة: أي تكيف في ظل البيئة الرقمية؟ "	بوعجاجة منال
54	" فعالية قواعد المنافسة في مواجهة الممارسات الاحتكارية للمنصات الرقمية في الجزائر "	جحنيط خديجة
57	" دور القضاء الدولي في مكافحة جرائم التجارة الإلكترونية "	أبو طير فتح
61	" قراءة في الأساس القانوني لمبدأ حرية المنافسة في التشريع الجزائري "	إدرنموش أمال
62	" التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك في الجزائر "	بعزيز حسيبة

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

63	" الآليات القانونية لحماية المستهلك في العقود البنكية الإلكترونية في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية "	سواعدي أحلام
65	" التجارة الإلكترونية كمدخل لتعزيز المنافسة وحماية المستهلك تجسيدا لاقتصاد المعرفة في الجزائر "	ضريف زهير
67	" تأثير الذكاء الاصطناعي والخوارزميات على المنافسة "	ضياف ياسمينة
68	" التواطؤ الخوارزمي في الأسواق الرقمية: دراسة تحليلية في ضوء قانون المنافسة الجزائري "	مومو نادية
69	" التكييف الجزائي للممارسات الاحتكارية وتلاعب الخوارزميات عبر المنصات الرقمية في التشريع الجزائري "	حمداش شمس الدين
70	" دور مجلس المنافسة في ضبط السوق الاقتصادي "	حمدود إبتسام
72	" إشكالية الرقابة على الممارسات المقيدة للمنافسة في ظل السوق الرقمية "	أيت ساحن كهيبة
73	" حراس البوابة الرقمية في التشريع الأوروبي للأسواق الرقمية: نحو نموذج جديد لحماية المنافسة "	حاتم مولود
74	" عن إجراءات تأسيس الشركة الرقمية في التشريع الجزائري والتحديات العملية التي تواجهها "	حامل صليحة
75	" الإشكاليات القانونية التي تواجه التجارة الإلكترونية "	زواوي رابح
77	" حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر البيوع الإلكترونية: بيع المنتجات المقلدة نموذجا "	حسين تيزا نورة
78	" انعكاسات التجارة الإلكترونية على ديناميكيات المنافسة في السوق الجزائرية "	أحسن نسيم
80	" مواجهة المنافسة غير المشروعة في البيئة الرقمية: نحو آليات قانونية مستحدثة وفعالة "	عيلام رشيدة
81	" هيمنة المنصات الرقمية على التجارة الإلكترونية: نحو تجديد مفهوم التعسف في وضعية الهيمنة في ظل الاقتصاد الرقمي "	هواين عبد الخالق
82	" سلطات مجلس المنافسة في حماية المنافسة داخل الأسواق الرقمية: دراسة في آليات مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة في التجارة الإلكترونية "	بوغرارة بكار
83	" سلطات ضبط المنافسة في السوق المصرفية الرقمية "	تدريست كريمة
84	" الدور الحمائي لجمعيات المستهلكين من الممارسات المقيدة للمنافسة في سوق التجارة الإلكترونية "	لحراري شالح ويزة

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

85	" الإشهار الإلكتروني التضييلي كممارسة تجارية غير مشروعة "	قزوت لامية
87	" السوق المرجعية وتحدياتها في الاقتصاد الرقمي "	أرزقي نبيلة
88	" الإطار القانوني للمنافسة في التجارة الإلكترونية بين حرية السوق وحماية المستهلك في القانون الجزائري "	مدريل حكيمة
90	" التزام الشركات التجارية الرقمية بالضوابط القانونية للمنافسة: آلية لحماية الأسواق الافتراضية "	إقرشاح فاطمة
91	" خصوصية تطبيق الإجراءات التفاوضية في السوق الرقمية "	بولغبر سرور
92	" الحماية الجنائية للمنافسة في البيئة الرقمية (دراسة للممارسات غير المشروعة في التجارة الإلكترونية) "	مرسلي محمد
93	" عن ضرورة تفعيل دور مجلس المنافسة في ضبط سوق التجارة الإلكترونية "	دهلوك ملياني
94	" دور سلطات الضبط القطاعية في حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية "	دراني ليندة
95	" تجربة مجلس المنافسة الفرنسي في مجال ضبط السوق الرقمية "	حطاب خالد
96	" تنظيم حماية المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي: بين فعالية التدخل التشريعي وتحديات الاقتصاد الرقمي "	يعقوبي خالد
98	" السوق الرقمي في بيئة التجارة الإلكترونية: الخصوصيات والتحديات "	بوخرس بلعيد
99	" الحماية القانونية للمعطيات الشخصية للمستهلك الإلكتروني في ظل قانون 07-18 المعدل والمتمم "	كسال سامية
100	" الحماية الجزائرية للمستهلك من جرائم الاحتيال الإلكتروني في القانون الجزائري "	شيخ ناجية
101	" التجارة الإلكترونية كآلية لتعزيز المنافسة في السوق الجزائرية "	ساعد أميرة
102	" دور التجارة الإلكترونية في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد: دراسة حالة شركة " Amazon " "	الطبيبي عبد الله
104	" أخلاقيات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية في ظل التجارة الإلكترونية: دراسة قانونية "	سيدي معمر دليلة
105	" أزمة القواعد التقليدية للمنافسة في مواجهة انتهاكات التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري "	شعباني نوال
106	" فعالية النصوص القانونية المنظمة للتجارة الإلكترونية في توجيه السلوك الاستهلاكي وحماية المنافسة في الجزائر (دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد دراية - أدرار) "	مولودي عبد الغاني

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: قضايا المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية: بين الواقع والنصوص القانونية الجزائرية المنظمة لها يوم 18 جوان 2026

107	"دور الهيئات القضائية في تفعيل القواعد المقررة لحماية المستهلك في بيئة الأعمال الرقمية"	القبي حفيفة
108	« L'adaptation du commerce électronique par les consommateurs algériens: facteurs explicatifs et perspectives »	شيخ نبيلة
109	" حماية المستهلك في السوق الرقمية في التشريع الجزائري "	دموش حكيمة
111	" الحماية الجزائرية للمستهلك من الإشهار الالكتروني غير المشروع "	عثمان أحمد
112	"التجارة الإلكترونية والمنافسة: دراسة في الإطار المفاهيمي والقانوني"	حبيب علية
113	"أثر الاحتكار الرقمي على حرية المنافسة في ظل التجارة الإلكترونية "	حاج مخناش سوهيلة
114	"الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة النزيهة في ظل الأسواق الرقمية"	أيمن سليم
115	" تحديات تطبيق قانون المنافسة في الأسواق الرقمية "	بن خدة حسية
116	" ملاحظات حول دور مجلس المنافسة في ضبط سوق التجارة الالكترونية "	أعراب أحمد
117	" دور مجلس المنافسة في حماية المستهلك في السوق الإلكترونية: "بين متطلبات المنافسة العادلة وتحديات الاقتصاد الرقمي " "	بن معمر سفيان
118	" الإثبات الرقمي في منازعات المنافسة الالكترونية: بين حجية الدليل وصعوبات التطبيق القضائي "	قنيف غنيم
119	" جمعيات حماية المستهلك بين الدور الحمائي والتحديات الرقمية "	حساب يمينة
120	" التجارب الدولية في تنظيم حماية المنافسة في أسواق التجارة الالكترونية "	سالمي حمزة